

# من يدفع ثمن المستقبل؟

تحولات الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050



# من يدفع ثمن المستقبل؟

## تحولات الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050

سبتمبر 2026

إشراف

**د. عزة هاشم**

مدير عام مركز البحر للأبحاث

إعداد

**د. محمد شادي**

رئيس وحدة الطاقة واللوجستيات

يسعى مركز البحر للأبحاث إلى ترسيخ مكانته مركزاً رائداً للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة. وتتمثل رؤيته في الارتقاء بصنع السياسات واتخاذ القرارات على أسس مستنيرة ومدعومة بالأدلة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المؤسسات، وترسيخ السلام والاستقرار الإقليميين. ويلتزم المركز بتقديم حلول مبتكرة لأكثر التحديات إلحاحاً في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

للتواصل معنا

البريد الإلكتروني: info@habtoorresearch.com · الموقع الإلكتروني: www.habtoorresearch.com

# الملخص التنفيذي

على طبيعة الوظائف، والمهارات، وأوقات معالجة المعاملات، والقدرة على تقديم الخدمات.

ويواجه المزارعون تحولات في فرص التصدير وشروط الائتمان، بالتوازي مع زيادة الدعم المقدم لهم. أما العسكريون والمحاربون القدامى، فتبرز حالتهم التمييز بين الاستحقاقات المقررة قانوناً وإمكانية الحصول الفعلي على الرعاية. ويشهد موظفو الحكومة الفيدرالية تغيرات في التوظيف والأجور في أثناء اضطلاعهم بتنفيذ البرامج الحكومية. وفي المقابل، تتيح الاعتمادات المالية المخصصة لإنفاذ قوانين الهجرة مقارنةً بين أولويات الإنفاق، لكنها لا تمثل مجموعة ضابطة، ولا تثبت حدوث تحويلات مالية بين الحسابات.

وتتزامن فرص الاستثمار مع حالة من عدم اليقين التجاري والضغط على المالية العامة. وقد يرتفع الإنتاج الصناعي من دون أن تصاحبه زيادة في العمالة بقطاع التصنيع، كما أن المكاسب التي تتحقق في قطاعات بعينها لا تنعكس بالضرورة بصورة متساوية على جميع الأسر. وتشير توقعات الموازنة طويلة الأجل، في ظل الافتراضات التي تقوم عليها، إلى تزايد متطلبات خدمة الدين، لكنها لا تمثل نتيجة حتمية.

أما في أفق عام 2050، فتتمحور القضايا الرئيسية حول الإنتاجية والاستثمار، وموثوقية المؤسسات، والتصحيح المالي. وتشير مجموعة بيانات مكتب الميزانية في الكونجرس الصادرة في فبراير 2026 إلى أن الدين العام سيبلغ، وفقاً لتوقعاتها، نحو 108% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، ونحو 156% في عام 2050، فيما تُعرض قيمة نهاية أفق التوقعات لعام 2056 بصورة منفصلة. وتظل هذه توقعات مشروطة، تختلف عن البدائل النوعية التي تطرحها الدراسة من دون إسناد احتمالات محددة لأي منها.

وقد تقود السياسات المستقبلية، وطريقة تنفيذها، إلى مسارات متباينة تجمع بين النمو والناتج الاجتماعية بصور مختلفة. وتتيح الأدلة المتاحة تحليل الظروف التي تشكل هذه المسارات، لكنها لا تحسم حجم الآثار المترتبة عليها حتى عام 2050، الذي يظل محاصلاً بقدر من عدم اليقين.

تحدد آفاق الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050 بمسارات السياسات العامة، والقدرة الإنتاجية، والأداء المؤسسي، والناتج الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر. وتتفاعل التحولات في سياسات التجارة والضرائب والإنفاق والتوظيف الفيدرالي مع التغيرات الديموجرافية والتطور التكنولوجي والالتزامات الراسخة في المالية العامة. ومن ثم، يتعين التمييز بين آثار هذه التحولات وبين التطورات التي سبقتها أو التي تعود إلى أسباب أخرى.

تبحث هذه الدراسة في القرارات المتخذة خلال الإدارة الثانية للرئيس دونالد ترامب حتى 24 أغسطس 2026، وتتناول أدوات السياسة العامة، وكيفية تنفيذها عبر المؤسسات الفيدرالية، والناتج التي شهدتها ثلاث فئات معرّضة لتأثير هذه السياسات، فضلاً عن الآفاق الممتدة حتى عامي 2030 و2050. وتُعرض البيانات الإحصائية وفق فتراتها المرجعية، مع الحفاظ على التمييز بين النتائج المرصودة والتوقعات، وعدم التعامل مع الأخيرة بوصفها نتائج فعلية.

قد تدعم الرسوم الجمركية المنتجين المشمولين بالحماية، لكنها قد ترفع في الوقت نفسه تكاليف مستخدمي الواردات وتعرض المصدّرين لإجراءات انتقامية. وقد تدعم التخفيضات الضريبية الدخل والاستثمار، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى زيادة الاقتراض إذا لم تكن التدابير التعويضية كافية. كما تكتسب الاستمرارية القانونية للسياسات أهمية في هذا السياق؛ فالرسوم الجمركية المعلنة تختلف عن الرسوم التي تُحصل فعلياً في نهاية المطاف، كما أن التوقعات الصادرة قبل حكم قضائي لا تأخذ أثر ذلك الحكم في الحسبان.

وتحدد المؤسسات الكيفية التي تُدار بها الالتزامات وتخضع للمراجعة. وتوثق الأدلة تغيرات في مستويات التوظيف، وارتفاع أعباء العمل لدى بعض الجهات الرقابية، وتغيرات في نطاق التغطية الإحصائية، إلى جانب نزاعات بشأن سبل الانتصاف القانونية. وفي الوقت نفسه، استمرت أعمال الرقابة ونُفذت بعض سبل الانتصاف. غير أن عدد العاملين وحده لا يصلح مقياساً لجودة الخدمات؛ إذ تتوقف هذه الجودة أيضاً

# جدول المحتويات

## 1 خيارات السياسات والآفاق الاقتصادية

- 11 1-1 أدوات السياسة العامة  
12 2-1 سياسة الرسوم الجمركية والتكيف الاقتصادي  
14 3-1 الإنفاق المعتمد وتنفيذه  
15 4-1 التشريعات الضريبية ووضع المالية العامة على المدى المتوسط

## 2 القدرة المؤسسية وتنفيذ السياسات

- 19 1-2 المراجعة القضائية واستمرارية السياسات  
21 2-2 السلطة القانونية في مجال التجارة وتنفيذ رد المبالغ  
22 3-2 الاعتمادات المالية والامتثال لسبل الانتصاف المتعلقة بالإنفاق  
23 4-2 التقاضي الفيدرالي والإدارة الحكومية المشتركة  
24 5-2 أعباء العمل الرقابي والقدرة المؤسسية  
29 6-2 الوكالات المستقلة والحوكمة النقدية  
30 7-2 التوظيف الفيدرالي والوظائف الإدارية  
31 8-2 النشاط الإقليمي وتقديم الخدمات والتغطية الإحصائية

## 3 النتائج التوزيعية والاجتماعية

- 36 1-3 اختيار المجموعات الثلاث  
36 2-3 المزارعون: ارتفاع حصة المدفوعات الحكومية من دخل المزارع  
39 3-3 العسكريون والمحاربون القدامى  
41 4-3 موظفو الحكومة الفيدرالية المدنيون  
42 5-3 مجموعة المقارنة  
44 6-3 ما الذي تكشفه النتائج التوزيعية

## 4 الاقتصاد حتى عامي 2030 و2050

- 48 1-4 النتائج قصيرة الأجل: النمو والأسعار والتوظيف  
50 2-4 الموازين التجارية وتدفقات الاستثمار المباشر وإحلال الموردين  
51 3-4 الإنتاج الصناعي، والعمالة في قطاع التصنيع، ومعدلات الفقر  
52 4-4 الدين الفيدرالي حتى عام 2050 والمسار المالي على المدى الأطول  
54 5-4 سلاسل البيانات طويلة الأجل: الصناعة، والهيكل الضريبي، والدولار، والبحث العلمي، والحصة من الاقتصاد العالمي  
57 6-4 القدرة التنفيذية والآفاق المشروطة

## 5 الأدلة والسيناريوهات والقيود

- 61 1-5 الأدلة وتفسيرها  
63 2-5 الأدلة غير المحسومة وحدود التغطية

# الأشكال والجداول

## الأشكال

- الشكل 1-1 التعرض التقديري للرسوم الجمركية في ظل سيناريوهات السياسات المتعاقبة
- الشكل 1-2 تقديرات مكتب الميزانية في الكونجرس للسياسة المالية والفارق الحسابي الجزئي بينها
- الشكل 2-1 القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد خلال فترات رصد مختلفة
- الشكل 2-2 من احتساب الرسوم الجمركية إلى رد المبالغ
- الشكل 2-3 وارد القضايا ومعالجتها لدى مجلس حماية نظم الجدارة: مجموعات مختلفة من القضايا
- الشكل 2-4 المعاملات الواردة إلى مكتب المستشار الخاص حسب الفئة
- الشكل 3-1 المدفوعات الحكومية المباشرة للمزارعين، 2024-2026
- الشكل 3-2 فترات انتظار المواعيد في مراكز وزارة شؤون المحاربين القدامى المشمولة بالعينة ومعايير الأهلية للحصول على الرعاية المجتمعية
- الشكل 3-3 التغير في القوى العاملة الفيدرالية وخطط التوظيف المنفصلة في مجال إنفاذ قوانين الهجرة
- الشكل 4-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الربعين الأول والثاني من عام 2026
- الشكل 4-2 حصة الواردات الزراعية الصينية وفق التصنيف المستخدم هنا: مقارنة بين عامي 2017 و2018
- الشكل 4-3 الإنتاج الصناعي والعمالة في قطاع التصنيع خلال الفترة نفسها
- الشكل 4-4 الدين الفيدرالي الذي يحمله الجمهور مقارنة بذروة عام 1946
- الشكل 4-5 منح المعاهد الوطنية للصحة لمشروعات البحوث في السنتين الماليتين 2024 و2025

## الجداول

- الجدول 1-1 أبرز تدابير السياسة العامة وحالتها المسجلة عند التاريخ الفاصل للدراسة
- الجدول 2-1 أعداد الأوامر القضائية الزجرية على مستوى البلاد في سلسلتين منشورتين
- الجدول 2-2 السلطة القانونية والتنفيذ في نزاعات التجارة والإنفاق
- الجدول 2-3 القيادة الرقابية وحالة التشغيل وعاء العمل
- الجدول 2-4 ملاحظات مختارة بشأن الأسواق المالية في الفترة المحيطة برسالة العزل
- الجدول 2-5 نتائج وملاحظات مؤسسية مختارة والتطورات اللاحقة
- الجدول 3-1 المجموعات الثلاث وقنوات انتقال الأثر والسياسات الموجهة إليها
- الجدول 3-2 التوظيف الفيدرالي وتدابير إنفاذ قوانين الهجرة: أدوات وفترات مختلفة
- الجدول 3-3 المجموعات الثلاث ومجموعة المقارنة
- الجدول 4-1 ثلاثة مؤشرات: القيم المرجعية مقارنة بالربعين الأول والثاني من عام 2026
- الجدول 4-2 الدين الفيدرالي الذي يحوزه الجمهور وفق إسقاطات مكتب الميزانية في الكونجرس
- الجدول 4-3 ملاحظات مؤسسية ذات صلة بتفسير الآفاق المستقبلية
- الجدول 5-1 تصنيف الأدلة الكمية
- الجدول 5-2 فجوات الأدلة حتى التاريخ الفاصل للبحث في 24 أغسطس 2026

## الاختصارات

|               |                                                                                                          |
|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>ICA</b>    | قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية                                                                 |
| <b>ICE</b>    | وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية                                                             |
| <b>IEEPA</b>  | قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية                                                               |
| <b>IMF</b>    | صندوق النقد الدولي                                                                                       |
| <b>IMLS</b>   | معهد خدمات المتاحف والمكتبات                                                                             |
| <b>JAMA</b>   | مجلة الجمعية الطبية الأمريكية: اسم عائلة من الدوريات العلمية                                             |
| <b>MSPB</b>   | مجلس حماية نظم الجدارة                                                                                   |
| <b>NAICS</b>  | نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية                                                                    |
| <b>NBER</b>   | المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية                                                                          |
| <b>NIH</b>    | المعاهد الوطنية للصحة                                                                                    |
| <b>NSF</b>    | المؤسسة الوطنية للعلوم                                                                                   |
| <b>OMB</b>    | مكتب الإدارة والميزانية                                                                                  |
| <b>OPM</b>    | مكتب إدارة شؤون الموظفين                                                                                 |
| <b>OSC</b>    | مكتب المستشار الخاص                                                                                      |
| <b>PCE</b>    | نفقات الاستهلاك الشخصي: ويشير تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي إلى مؤشر الأسعار المرتبط بها                   |
| <b>PPI</b>    | مؤشر أسعار المنتجين                                                                                      |
| <b>PwC</b>    | برايس ووترهاوس كوبرز                                                                                     |
| <b>Q1-Q4</b>  | أرباع السنة التقويمية من الأول إلى الرابع                                                                |
| <b>U.S.</b>   | الولايات المتحدة                                                                                         |
| <b>U.S.C.</b> | مدونة قوانين الولايات المتحدة                                                                            |
| <b>UN</b>     | الأمم المتحدة                                                                                            |
| <b>UNCTAD</b> | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويحمل الهوية المؤسسية "الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)" |
| <b>UNIDO</b>  | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية                                                                     |
| <b>USAID</b>  | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية                                                                        |
| <b>USDA</b>   | وزارة الزراعة الأمريكية                                                                                  |
| <b>USMCA</b>  | اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا                                                                  |
| <b>USTR</b>   | مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة                                                                     |
| <b>VA</b>     | وزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية                                                                   |
| <b>VHA</b>    | إدارة صحة المحاربين القدامى                                                                              |

|               |                                                                                                                        |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <b>APA</b>    | قانون الإجراءات الإدارية                                                                                               |
| <b>ARPA-E</b> | وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة للطاقة                                                                                   |
| <b>BEA</b>    | مكتب التحليل الاقتصادي                                                                                                 |
| <b>BLS</b>    | مكتب إحصاءات العمل                                                                                                     |
| <b>CAPE</b>   | النظام الموحد لإدارة ومعالجة القيود الجمركية                                                                           |
| <b>CBO</b>    | مكتب الميزانية في الكونجرس                                                                                             |
| <b>CBP</b>    | هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية                                                                                   |
| <b>CBRE</b>   | سي بي آر إي جروب                                                                                                       |
| <b>CHIPS</b>  | حوافز إنتاج أشباه الموصلات                                                                                             |
| <b>COFER</b>  | تكوين احتياطات العملات الأجنبية الرسمية                                                                                |
| <b>CPI</b>    | مؤشر أسعار المستهلك                                                                                                    |
| <b>CRS</b>    | خدمة أبحاث الكونجرس                                                                                                    |
| <b>D.C.</b>   | مقاطعة كولومبيا                                                                                                        |
| <b>DOJ</b>    | وزارة العدل الأمريكية                                                                                                  |
| <b>ECF</b>    | نظام الملفات الإلكترونية للقضايا؛ ويُستخدم في الحالات القضائية لتحديد وثيقة مقيدة إلكترونياً في سجل الدعوى لدى المحكمة |
| <b>EIA</b>    | إدارة معلومات الطاقة                                                                                                   |
| <b>EPA</b>    | وكالة حماية البيئة                                                                                                     |
| <b>FACA</b>   | قانون اللجنة الاستشارية الفيدرالية                                                                                     |
| <b>FDI</b>    | الاستثمار الأجنبي المباشر                                                                                              |
| <b>FEMA</b>   | الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ                                                                                      |
| <b>FLRA</b>   | الهيئة الفيدرالية لعلاقات العمل                                                                                        |
| <b>FRED</b>   | قاعدة البيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي                                                                          |
| <b>FTC</b>    | لجنة التجارة الفيدرالية                                                                                                |
| <b>FTE</b>    | مكافئ الدوام الكامل                                                                                                    |
| <b>FY</b>     | السنة المالية                                                                                                          |
| <b>GAO</b>    | مكتب المساءلة الحكومية                                                                                                 |
| <b>GDP</b>    | الناتج المحلي الإجمالي                                                                                                 |
| <b>GSA</b>    | إدارة الخدمات العامة                                                                                                   |
| <b>HS</b>     | النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها                                                                                    |

# مسرد المصطلحات

## القدرة الإدارية

مجمل ما يتوافر من كوادرات وخبرات ونظم وإجراءات ومعلومات لازمة للاضطلاع بالمسؤوليات العامة. ولا يكفي إجمالي أعداد العاملين، في حد ذاته، لقياس هذه القدرة.

## الإجراء الوظيفي الضار

إجراء يتعلق بشؤون الموظفين، مثل الفصل أو خفض الدرجة الوظيفية أو الإيقاف عن العمل متى انطبقت عليه الشروط المقررة، ويخضع للإجراءات القانونية المعمول بها وحقوق الطعن المقررة.

## الاعتماد المالي

نص قانوني يمنح سلطة مالية تتيح تحمل الالتزامات وإجراء المدفوعات لأغراض محددة. وقد تخضع إتاحة الاعتماد لقيود زمنية وشروط معينة.

## بدل السكن الأساسي

بدل يُمنح للعسكريين للمساعدة في تغطية تكاليف السكن عندما لا توفر لهم الحكومة سكنًا. وتختلف معاملته بوصفه دخلًا باختلاف برنامج الاستحقاقات المعني.

## بدل الاحتياجات الأساسية

مدفوعات تخضع لاختبار الدخل وتُمنح للعسكريين المستوفين لشروط الأهلية ممن يقل إجمالي دخل أسرهم عن حد مقرر قانونًا ومرتبطة بالمبادئ التوجيهية الفيدرالية للفقر. وتتحدد الأهلية أيضًا وفقًا للدخول المستثناة من الاحتساب وحجم الأسرة.

## تسوية الموازنة

إجراء يتبعه الكونجرس لإقرار تشريعات تنفذ تعليمات محددة تتعلق بالموازنة. ويختلف نطاق هذا الإجراء والقواعد المنظمة له في مجلس الشيوخ عن تلك المطبقة على التشريعات العادية.

## النظام الموحد لإدارة ومعالجة القيود الجمركية (CAPE)

نظام تابع لهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، يُستخدم لتقديم ومعالجة القيود الجمركية المؤهلة والمتأثرة برد الرسوم الجمركية المفروضة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA). وتتحدد الأهلية وفق حالة القيد الجمركي وسبيل الانتصاف المنطبق عليه.

## الإفلاس بموجب الفصل 12

إجراء فيدرالي لتسوية الديون متاح للمزارعين الأسريين والصيادين الأسريين المستوفين للشروط ممن لديهم دخل سنوي منتظم. وتحدد شروط الأهلية ومتطلبات السداد من نطاق الفئة التي تعكسها أعداد طلبات الإفلاس المقدمة.

## معيّار الحصول على الرعاية المجتمعية

معيّار تعتمد وزارة شؤون المحاربين القدامى استنادًا إلى مدة الانتظار أو زمن الانتقال، ويُعتمد به في تحديد الأهلية للحصول على الرعاية خارج منظومة الوزارة. ولا يمثل ضمانًا غير مشروط بالحصول على موعد خلال تلك المدة.

## قيمة الشحنات بالدولار الثابت

قيمة السلع المشحونة محسوبة بأسعار سنة أساس محددة. ولا تعادل قيمة الشحنات القيمة المضافة لقطاع التصنيع.

## خط الأساس المضاد للواقع

مسار مرجعي محدد للمقارنة، يُستخدم لتقييم سياسة أو سيناريو بديل. وهو مرجع قائم على النمذجة، وليس مسارًا مرصودًا لاقتصاد لم تُطبق فيه السياسة.

## التوقع في ظل القانون النافذ

توقع مشروط يستند إلى القوانين وافتراسات التنفيذ التي تحددها المؤسسة المصدرة له. ولا يفترض إدخال جميع التعديلات المستقبلية على السياسات التي قد يُنظر إليها باعتبارها مرغوبة أو مرجحة.

## الدين الذي يحمله الجمهور

الدين الفيدرالي المحتفظ به خارج حسابات الحكومة الفيدرالية، ويشمل حيازات المستثمرين المحليين والأجانب وبنوك الاحتياطي الفيدرالي، ولا يشمل الحيازات داخل الحكومة الفيدرالية.

## برنامج الاستقالة المؤجلة

ترتيب يوافق الموظف بموجبه على الاستقالة في تاريخ لاحق، وفق شروط محددة تتعلق بالأجر والإجازات والخدمة. وتختلف حالات المغادرة في إطار هذا البرنامج عن عمليات التخفيض الرسمي للقوى العاملة.

# مسرد المصطلحات

## مبدأ المسائل الكبرى

نهج في تفسير القوانين يشترط وجود تفويض واضح من الكونجرس عندما تدعي وكالة حكومية امتلاك صلاحيات تنطوي على أهمية اقتصادية وسياسية استثنائية.

## الأمر القضائي الزجري على مستوى البلاد

أمر قضائي زجري يقيد الإنفاذ بما يتجاوز أطراف الدعوى المنظورة أمام المحكمة. ويُعرف أيضًا باسم "الأمر القضائي الزجري الشامل"، ويتحدد نطاقه المسموح به وفق القواعد القانونية المنظمة لسبل الانتصاف.

## الالتزام والصرف

الالتزام تعهد ملزم قانونًا قد يترتب عليه سداد مبلغ مالي، أما الصرف فهو دفع المبلغ فعليًا. ولا يعادل أي منهما الاعتماد المالي الأولي.

## المذكرة الرئاسية

توجيه رئاسي يتحدد أثره الموضوعي وفق سنده القانوني ومضمونه. ولا يعني مجرد وصفه بأنه "مذكرة" أن أثره أقل أهمية من أثر الأمر التنفيذي.

## الإعلان الرئاسي

أداة رئاسية قد تُستخدم لإصدار إعلان عام أو لممارسة سلطة قانونية مفوضة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات محددة تتعلق بالرسوم الجمركية.

## التأخير البرنامجي

تأخير في الإنفاق تفرضه المتطلبات العملية لتنفيذ برنامج ما، وليس اعتراضًا على السياسة المأذون بها. ويتحدد تصنيف هذا التأخير وفق الوقائع والقانون واجب التطبيق.

## الممارسة المحظورة في شؤون الموظفين

سلوك يحظره القانون على المسؤول الذي يمارس صلاحيات تتعلق بشؤون الموظفين، ويشمل صورًا محددة من التمييز أو الانتقام بسبب إفصاح مشمول بالحماية. ويُعد تقديم شكوى ادعاءً بوقوع هذا السلوك، وليس إثباتًا لوقوعه.

## النصاب القانوني

الحد الأدنى من الأعضاء اللازم لكي تمارس هيئة ما صلاحيات جماعية محددة. وقد يستمر أداء بعض الوظائف المفوضة أو التي يضطلع بها الموظفون حتى في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للمجلس.

## معدل الرسوم الجمركية الفعلي

مقياس يُحسب عادةً بقسمة الرسوم الجمركية المحصلة على قيمة الواردات. ويقتضي استخدامه تحديد المقام وكيفية معالجة الفروق الزمنية؛ كما تستخدم بعض النماذج المصطلح للدلالة على معدل متوقع مرجح بأوزان التجارة.

## الأمر التنفيذي

توجيه رئاسي يصدر استنادًا إلى سلطة دستورية أو قانونية. ولا يجوز أن يخالف قانونًا واجب التطبيق أو يتجاوز حدود السلطة التي يستند إليها.

## الحماية من العزل إلا لسبب

قيد قانوني على العزل من المنصب يشترط توافر سبب مستوفٍ للشروط المقررة، بدلًا من ترك العزل لمحض تقدير الرئيس. ويتوقف مضمون هذه الحماية ومدى دستوريته على طبيعة المنصب والقانون المنظم له.

## حجب سلطة الموازنة

إجراء تتخذه السلطة التنفيذية لحجب استخدام سلطة الموازنة أو تأخير استخدامها. وتتوقف مشروعيتها على الاعتماد المالي المعني، وسبب التأخير، والإجراءات القانونية واجبة التطبيق.

## الأمر القضائي الزجري أثناء نظر الاستئناف

أمر قضائي مؤقت ينظم التصرفات خلال نظر الاستئناف، ولا يحسم، في حد ذاته، بصورة نهائية جميع المسائل محل الدعوى الأصلية.

## الحصانة بين مستويات الحكومة

مبدأ دستوري يحد من سلطة الولايات في تنظيم الحكومة الفيدرالية أو تنظيم أنشطة من يؤدون وظائفها، كما يحد من التمييز ضد الحكومة الفيدرالية أو ضد هؤلاء الأشخاص.

## بدل التفرغ لإنفاذ القانون

تعويض إضافي يُمنح للمحققين الجنائيين المستوفين لشروط الأهلية والمتطلبات القانونية المتعلقة بالعمل غير المجدول. ولا يمثل بدلًا عامًا يُصرف لجميع العاملين في مجال إنفاذ القانون.

## بدل المناطق الجغرافية

مكوّن من الأجر يتفاوت بحسب المنطقة الجغرافية ويُمنح للموظفين الفيدراليين المستوفين لشروط الأهلية. ويختلف تثبيت النسب المقررة لهذا البدل عن إلغاءه.

# مسرد المصطلحات

## تخفيض القوى العاملة

إجراء رسمي للاستغناء عن موظفين يشغلون وظائف محددة بسبب إعادة التنظيم أو نقص العمل أو قيود التمويل أو غيرها من الأسباب المصرح بها، ويخضع للقواعد واجبة التطبيق بشأن الاحتفاظ بالموظفين والإجراءات المتبعة.

## إعادة التصفية الجمركية

إعادة احتساب الرسوم الجمركية النهائية المقدرة على قيد جمركي للاستيراد. وتتحدد الأهلية والتوقيت وسبل الانتصاف المتاحة وفق حالة القيد والإجراءات الجمركية واجبة التطبيق.

## الإلغاء والتأجيل

بموجب قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية، يعني الإلغاء اقتراح إلغاء سلطة من سلطات الموازنة، بينما يعني التأجيل إرجاء استخدامها. ويخضع كل منهما لمتطلبات محددة تتعلق بإخطار الكونجرس وغيرها من المتطلبات القانونية.

## جدول الوظائف السياسية/المهنية

فئة ضمن الخدمة المستثناة مخصصة لبعض الوظائف المهنية المرتبطة بالسياسات، وكانت تُعرف سابقاً باسم "الجدول F". وتختلف أوجه الحماية المقررة بشأن بعض الإجراءات الوظيفية الضارة وحقوق الطعن عن الإطار المعتاد، فيما تظل الضمانات القانونية الأخرى واجبة التطبيق.

## المادة 122

حكم في قانون التجارة لعام 1974 يجيز فرض قيود مؤقتة على الواردات في حالات محددة تتعلق بميزان المدفوعات، مع خضوع هذه القيود للحدود المقررة قانوناً.

## المادة 232

حكم في قانون توسيع التجارة لعام 1962 يجيز تعديل الواردات التي يتبين أنها تهدد الأمن القومي، وفق إجراءات التحقيق واتخاذ القرار المنصوص عليها قانوناً.

## المادة 301

حكم في قانون التجارة لعام 1974 يجيز اتخاذ إجراءات ردًا على ممارسات تجارية أجنبية محددة تنتهك الحقوق التجارية أو تُعد، وفق المعايير القانونية، غير مبررة أو غير معقولة أو تمييزية.

## المادة 338

حكم في قانون التعريفات الجمركية لعام 1930 يجيز فرض رسوم إضافية ردًا على صور محددة من التمييز ضد التجارة الأمريكية، وفق الشروط المقررة قانوناً.

## الرسالة الخاصة

رسالة يوجهها الرئيس إلى الكونجرس للإبلاغ عن إلغاء أو تأجيل مقترح بموجب قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية.

## معدل الأجر الخاص

معدل أجر معتمد لوظائف ودرجات ومواقع جغرافية محددة، بهدف تلبية احتياجات استقطاب الموظفين أو الاحتفاظ بهم. ويختلف عن التعديل العام للأجور وبذل المناطق الجغرافية، ويخضع للحدود القصوى واجبة التطبيق.

## وقف التنفيذ

أمر قضائي يعلق مؤقتاً أثر أمر آخر أو إجراء قضائي. وقد يغير وقف التنفيذ قابلية إنفاذ أحد سبل الانتصاف من دون أن ينقض النتيجة التي يستند إليها.

## مقياس الفقر التكميلي

مقياس أمريكي للفقر يأخذ في الحسبان آثار الضرائب والتحويلات، وبعض النفقات الضرورية المحددة، وحدود الفقر المعدلة جغرافياً. ويختلف عن المقياس الرسمي للفقر.

## المتوسط المرجح للرسوم الجمركية المطبقة

متوسط لمعدلات الرسوم الجمركية واجبة التطبيق، مرجح وفق سلة محددة من الواردات. وتحدد فترة الترجيح وكيفية التعامل مع الاستثناءات ما يعبر عنه هذا المقياس.

## إفصاح المبلغ عن المخالفات

إفصاح يتعلق بصور محددة من المخالفات، مثل انتهاك القانون أو سوء الإدارة الجسيم أو إساءة استعمال السلطة. وتتوقف الحماية المقررة له على القانون المنظم والظروف المحيطة؛ ولا يشكل الإفصاح، في حد ذاته، دليلاً على وقوع مخالفة.

الفصل الأول

# خيارات السياسات والآفاق الاقتصادية

3-1 الإنفاق المعتمد وتنفيذه

1-1 أدوات السياسة العامة

4-1 التشريعات الضريبية ووضع المالية  
العامة على المدى المتوسط

2-1 سياسة الرسوم الجمركية والتكيف  
الاقتصادي

## 1-1 أدوات السياسة العامة

تحدد آفاق الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050، في جانب منها، بالكيفية التي تنعكس بها التحولات الأخيرة في سياسات التجارة والضرائب والإنفاق والتوظيف الفيدرالي على الاستثمار والقدرة الإنتاجية والاستدامة المالية. ويستعرض هذا الفصل أبرز تدابير السياسة العامة التي تتناولها الدراسة، على أن تتولى الفصول التالية تقييم آثارها المؤسسية، ونتائجها التوزيعية، وتداعياتها على المدى الأطول. وتنتهي الفترة الزمنية المعتمدة لرصد السياسات في 24 أغسطس 2026، فيما تحتفظ كل سلسلة إحصائية بتاريخ الرصد الخاص بها.

وتشمل التدابير التي تتناولها الدراسة معدلات الرسوم الجمركية، ومدى توافر الاعتمادات المالية، وحجم جهاز الخدمة المدنية الفيدرالية وترتيبات التوظيف فيه، وإعادة تنظيم الوكالات وحلّها، فضلاً عن التشريع الضريبي الذي أقر في يوليو 2025. ولا تتمتع هذه التدابير جميعها بالمركز القانوني نفسه؛ فبعض الرسوم الجمركية يستند إلى صلاحيات سبق أن فوّضها الكونجرس، في حين تمر التشريعات الضريبية عبر المسار التشريعي، كما تخضع القرارات المتعلقة بالإنفاق وشؤون الموظفين والوكالات المنشأة بموجب القانون لمتطلبات خاصة ومتميزة. أما تحديد ما إذا كان تدبير تنفيذي بعينه يتجاوز تلك المتطلبات، فيقتضي تقييم كل حالة على حدة.

### 1-1-1 التفاعلات بين التدابير الرئيسية

تتركز معظم آثار السياسات التي تتناولها الدراسة في أربعة مجالات رئيسية: الرسوم الجمركية المفروضة استناداً إلى صلاحيات الطوارئ الاقتصادية وغيرها من الصلاحيات المخولة في مجال التجارة؛ والتعليق المؤقت للإنفاق من الاعتمادات المالية؛ وخفض أعداد العاملين وإعادة تصنيف الوظائف في جهاز الخدمة المدنية الفيدرالية؛ وقانون "مشروع القانون الكبير والجميل".

وخلال الفترة من 20 يناير 2025 إلى 2 أبريل 2026، سُجِّلَ 254 أمراً تنفيذياً، ويتجاوز عدد الأوامر التنفيذية المسجلة خلال هذه الفترة، الممتدة لنحو أربعة عشر شهراً، العدد المقابل المسجل خلال إدارة ترامب الأولى.<sup>1</sup> غير أن هذا العدد لا يعكس سوى مدى استخدام أداة واحدة من أدوات السياسة العامة، ولا يقيس الأهمية الاقتصادية لكل إجراء، أو مدى مشروعيتها، أو فعاليته. وقد استخدمت الإدارات المتعاقبة الأوامر التنفيذية، إلا أن ما تتضمنه من أحكام موضوعية وما تستند إليه من أساس قانوني أهم، لأغراض التحليل الاقتصادي، من عددها في حد ذاته.

الأمر التنفيذي توجيه يصدر إلى وكالات السلطة التنفيذية استناداً إلى صلاحية دستورية أو قانونية. ولا يتطلب إصداره تصويماً مستقلاً من الكونجرس، لكنه لا يجوز أن يخالف حكماً قانونياً واجب التطبيق أو يتجاوز حدود الصلاحية التي يستند إليها. وإلى جانب الأوامر التنفيذية، تتيح المذكرات والإعلانات الرئاسية أدوات إضافية لتوجيه السياسة العامة. وقد تتيح هذه الأدوات التنفيذية سرعة وضع السياسات موضع التنفيذ، غير أن قدرتها على الاستمرار تتوقف على أساسها القانوني، والإجراءات الإدارية ذات الصلة، والأحكام القضائية، وما يُتخذ لاحقاً من خيارات في مجال السياسة العامة.

1. Federal Register, Executive Orders Disposition Tables; Ballotpedia, Donald Trump's executive orders and actions, 2025–2026. Counts as of 2 April 2026.

يقتضي تحليل أوضاع المالية العامة التمييز بين الالتزامات التي أقرت بالفعل وبين الإيرادات التي يتوقف تحققها على افتراضات غير مؤكدة تتعلق بالسياسات والمسارات الاقتصادية.

## 2-1 سياسة الرسوم الجمركية والتكيف الاقتصادي

استنادًا إلى أوزان التجارة لعام 2024، قدّر باحثو بنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند متوسط معدل الرسوم الجمركية الفعلي بنحو 2.3% في ظل نظام الرسوم الجمركية المعمول به في عام 2024، مقابل نحو 27.5% بعد إدراج إعلانات 9 أبريل 2025 في التقدير.<sup>2</sup> غير أن النسبة الأخيرة تمثل تقديرًا قائمًا على سيناريو مفترض للسياسة العامة، ولا تعبر عن المعدل السنوي الذي جرى تحصيله فعليًا في وقت لاحق. وقد فُرضت هذه التدابير من خلال أدوات تنفيذية استندت إلى الصلاحيات القائمة في مجال التجارة، وليس عبر سن قانون جديد للرسوم الجمركية لكل إجراء على حدة.

وتختلف هذه التدابير في مراكزها القانونية وأوضاعها الإدارية، كما طرأت، في بعض الحالات، تغيرات على تلك المراكز والأوضاع خلال الفترة محل الدراسة. ويتناول الفصل الثاني الأحكام القضائية التي أثرت في تدابير بعضها. أما التشريع الضريبي، فقد أقره الكونجرس، ولم يصدر في صورة أمر تنفيذي.

ويكتسب التفاعل بين السياسة التجارية والسياسة المالية أهمية خاصة في استشراف الآفاق الاقتصادية. فقد طرحت الإدارة حصة الرسوم الجمركية وتسارع النمو الاقتصادي بوصفهما وسيلتين لتعويض التكلفة التي تتحملها المالية العامة جراء التغييرات الضريبية. غير أن الإيرادات المتوقعة تتوقف على الرسوم الجمركية التي تظل واجبة التطبيق قانونًا، ومدة سريانها، وحجم الواردات، فضلًا عن الاستجابات السلوكية الناجمة عنها.

وفي المقابل، قد تستمر الالتزامات المترتبة على السياسات الضريبية والإنفاقية حتى إذا تقلص أحد مصادر الإيرادات المتوقعة أو انتفى. ومن ثم،

### الشكل 1-1 التعرض التقديري للرسوم الجمركية في ظل سيناريوهات السياسات المتعاقبة



المصدر: Azzimonti وزملاؤه، النشرة الاقتصادية لبنك الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند، العدد 25-15. تمثل هذه القيم تقديرات محسوبة لسيناريوهات مختلفة للسياسة العامة باستخدام معيار تجاري مرجعي موحد، ولا تمثل ثلاثة معدلات سنوية فعلية للرسوم الجمركية المحصلة.

2. Azzimonti, M., Edwards, Z., Waddell, S. R., and Wyckoff, A., Tariff Update: Incorporating the April 9 Announcements, Richmond Fed Economic Brief 25-15, April 2025. Available at [analysis](#). Proclamation 11012, 20 February 2026. Available at [Section 122 proclamation](#).

تحديد ما إذا كان كل تدبير قد ظل في نطاق الصلاحية المفوضة ولم يتجاوز حدودها.

وبالتوازي مع نظام الطوارئ، ظلت صلاحيات تجارية أخرى سارية. فقد استُخدمت المادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962 لرفع الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم إلى 50% في يونيو 2025، كما شملت التدابير المتخذة بموجبها السيارات والنحاس والأخشاب، وامتدت في يناير 2026 إلى أشباه الموصلات المستخدمة في الحوسبة المتقدمة.

وشملت الإجراءات الأخرى تدابير بموجب المادة 301 تتعلق بالصين والبرازيل، فضلاً عن الاستناد في يوليو 2026 إلى المادة 338 من قانون التعريفات الجمركية لعام 1930 لاتخاذ إجراء ضد كندا. وفرض هذا الإجراء رسماً جمركياً إضافياً بنسبة 50% على منتجات محددة، مع استثناء بعض المنتجات، من دون منح إعفاء لمجرد الامتثال لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا.<sup>3</sup>

وفي مرحلة لاحقة، فرض إعلان رئاسي صادر بموجب المادة 122 رسماً إضافياً مؤقتاً بنسبة 10% على الواردات، مع استثناءات محددة، يسري اعتباراً من 24 فبراير 2026 وحتى الساعة 12:01 صباحاً من يوم 24 يوليو 2026، ما لم يُنه العمل به قبل ذلك أو يمدد الكونجرس فترة سريانه. غير أن الرسم الإضافي المقرر بموجب القانون لا يمثل متوسط معدل الرسوم الجمركية على مجمل الواردات، كما لا يمكن إسقاط سيناريو أبريل 2025، بصورته الأصلية ومن دون تعديل، على أفقي 2030 أو 2050.

أما على المدى الطويل، فتتمحور المسائل الرئيسية حول مدى قدرة النظام التجاري على الاستثمار، وكيفية تكيف الشركات مع التحولات من خلال إعادة ترتيب سلاسل توريدها، وما إذا كانت التغيرات في القدرة الإنتاجية المحلية كفيلة بتعويض التكاليف التي تنشأ في قطاعات أخرى

استندت تدابير الطوارئ إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام 1977. واستندت تدابير أبريل 2025 إلى استمرار العجز التجاري، في حين استندت إجراءات طارئة أخرى لفرض الرسوم الجمركية إلى اعتبارات تتعلق بأمن الحدود والاتجار بالمخدرات. ولا ينبغي التعامل مع هذه المسوغات المختلفة بوصفها نتيجة واحدة أو أساساً لأداة قانونية واحدة. وخلال الفترة محل الدراسة، فُرض معدل أساسي للرسوم الجمركية لا يقل عن 10% على الواردات من معظم الشركاء التجاريين، فيما بلغت المعدلات 35% بالنسبة إلى بعض الشركاء.

وشملت الأهداف المعلنة تغيير العلاقات التجارية، ودعم الإنتاج المحلي، وزيادة الإيرادات الفيدرالية. غير أن هذه الأهداف تظل متميزة عن النتائج التي يمكن الاستناد إليها في تحديد ما إذا كانت التدابير قد حققت غاياتها. ومن ثم، يتعين أن يراعي التقييم الاقتصادي، في إطار واحد، تكاليف المدخلات، وإحلال الواردات، والإجراءات الانتقامية، والاستثمار، والإيرادات. فقد يحقق منتج مشمول بالحماية مكاسب في الوقت الذي تتحمل فيه منشأة تعتمد على مدخلات مستوردة تكاليف أعلى، ولذلك لا يمكن استنتاج المحصلة الاقتصادية من معدل الرسوم الجمركية وحده.

وعلى مدى ثمانية عشر شهراً، سُجِّل أكثر من خمسين تغييراً في الرسوم الجمركية. وقد تؤدي كثرة التعديلات إلى تعقيد عمليات التعاقد والشراء والتخطيط الاستثماري. ويمثل ذلك قناة محتملة لانتقال أثر هذه التغييرات إلى النشاط الاقتصادي، وليس تقديراً كمياً لحجم الاستثمارات التي لم تتحقق بسببها.

كذلك، فإن إسناد الدستور إلى الكونجرس صلاحيات فرض الرسوم الجمركية لا يتعارض مع إمكان تفويض هذه الصلاحيات بموجب القانون. ومن ثم، تتمثل المسألة القانونية ذات الصلة في

3. White House, proclamations and fact sheet of 20 July 2026; proclamation of 18 August 2026. The original effective date of 19 August was deferred by three days to 22 August. The July measures excluded energy, potash, goods already subject to Section 232 and certain other products. Available at [July fact sheet](#) and [August suspension](#). Accessed 11 September 2026.

تتعلق بإجراءات محددة بعينها، ولا تحسم المركز القانوني لجميع حالات التعليق المؤقت للإنفاق الفيدرالي.

ولم تسر الأحكام القضائية في اتجاه واحد. ففي قضية "Global Health Council v. Trump"، أصدرت محاكم المقاطعات في البداية أوامر قضائية زجرية ضد تجميد طال المساعدات الخارجية التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية. إلا أن محكمة الاستئناف لدائرة مقاطعة كولومبيا ألغت، في أغسطس 2025، الجزء من الأمر القضائي الزجري المتعلق بحجب سلطة الموازنة.

وفي رأيها المعدل الصادر في 28 أغسطس 2025، قصرت المحكمة نطاق المنع ذي الصلة على إنفاذ قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية ذاته من خلال قانون الإجراءات الإدارية، ونصت صراحةً على أنها لم تفصل في ما إذا كان قانون الإجراءات الإدارية يصلح أساسًا لإنفاذ قوانين الاعتمادات المالية. ومن ثم، لا يجوز تفسير حكم يتعلق بسبل الإنفاذ على أنه يمنح تفويضًا عامًا بحجب الأموال التي اعتمدها الكونجرس.<sup>4</sup>

ولأغراض التحليل الاقتصادي، لا تقل أهمية توقيت إتاحة التمويل عن إتاحتها في نهاية المطاف. فقد تؤثر فترات انقطاع التمويل في قدرة الجهات المستفيدة على الاحتفاظ بالعاملين لديها، والوفاء بالتزاماتها التعاقدية، والتخطيط لتقديم خدماتها. وحتى إذا أُتيح التمويل لاحقًا، فقد يؤدي ذلك إلى استعادة الموارد من دون أن يمحو بالضرورة جميع تكاليف التكيف التي ترتبت على انقطاعه. ويقتضي تحديد هذه التكاليف الاستناد إلى أدلة خاصة بكل برنامج، بدلًا من افتراض أن جميع عمليات المراجعة تخلف أثرًا متماثلًا.

### الضرائب والاعتمادات المالية واستمرارية السياسات.

من الاقتصاد. ويتطلب تقييم هذه المسائل الاستناد إلى أدلة تتعلق بالكميات والاستثمار والإنتاجية، لا الاكتفاء بمعدلات الرسوم الجمركية المعلنة.

## 3-1 الإنفاق المعتمد وتنفيذه

يمنح الاعتماد المالي، بموجب القانون، سلطة في الموازنة تُخصص لغرض محدد، ويخضع تنفيذها للتشريعات ذات الصلة وأحكام قانون الموازنة واجبة التطبيق. واعتبارًا من عام 2025، أوقفت توجيهات صادرة عن مكتب الإدارة والميزانية مؤقتًا تقديم المساعدات المالية عبر عدد من الوكالات الفيدرالية، وكان الغرض المعلن من ذلك مراجعة البرامج للتحقق من مدى اتساقها مع أولويات الإدارة.

وقد تندرج مراجعة البرامج والرقابة على الإنفاق ضمن الوظائف الإدارية المشروعة، غير أن التكييف القانوني لمثل هذه الإجراءات يتوقف على طبيعة التأخير وسببه: هل تقتضيه ضرورات تنفيذ البرنامج، أم أنه ينطوي على حجب الأموال لاعتبارات تتعلق بالسياسة العامة خارج المسار المصرح به؟

ويحدد قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية لعام 1974 الإجراءات المنظمة لمقترحات الإلغاء والتأجيل. ويتطلب إلغاء الاعتمادات المالية المقترح موافقة الكونجرس، ولا يكفي مجرد إخضاعها للمراجعة، في حد ذاته، للتوصل من تلك المتطلبات.

وخلص مكتب المساءلة الحكومية إلى أن الأموال المعتمدة لصالح معهد خدمات المتاحف والمكتبات قد حُجبت بالمخالفة لقانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية. كما قضت محكمة مقاطعة فيدرالية في رود آيلاند بإلغاء الإجراء المطعون فيه وألزمت بصرف المنح، قبل أن تسحب الإدارة استئنافها. غير أن هذه النتائج

4. Global Health Council v. Trump, D.C. Circuit, amendment to the opinion, 28 August 2025. Available at [court order](#). Accessed 11 September 2026.

التخفيفات في صورة خصومات ضريبية تخضع لشروط تتعلق بالأهلية، وقيمة الخصم، ومدة سريانه، ولا تعني إعفاء جميع المدفوعات ذات الصلة من جميع الضرائب. وتكتسب هذه الفروق أهمية عند تقييم الآثار التوزيعية ووضع المالية العامة على المدى الأطول.

وفي مقارنته بخط الأساس الصادرة في فبراير 2026، قدّر مكتب الميزانية في الكونجرس أن قانون تسوية الموازنة سيؤدي إلى زيادة إجمالي العجز بمقدار 4.7 تريليون دولار خلال الفترة 2026-2035، في حين ستؤدي زيادة الرسوم الجمركية إلى خفضه بنحو 3.0 تريليونات دولار. ويراعي كلا التقديرين الآثار الاقتصادية الارتدادية وما يرتبط بها من آثار على خدمة الدين، ليبغ الفارق الحسابي بينهما 1.7 تريليون دولار.<sup>5</sup>

غير أن هذا الفارق لا يمثل إجمالي التغير في خط الأساس، وإنما يعكس الفارق الحسابي بين مكونين فقط من مكونات المقارنة. فثمة تطورات أخرى في السياسات، فضلاً عن مراجعات اقتصادية وفنية، تؤثر بدورها في الموازنة. كذلك، فإن مبلغ 3.0 تريليونات دولار يمثل انخفاضاً في إجمالي العجز المتوقع، وليس مجرد إجمالي حصيلة الرسوم الجمركية. كما أن خط الأساس أُعد قبل صدور الحكم اللاحق المتعلق برسوم الطوارئ؛ ومن ثم، لا يجوز التعامل معه بوصفه توقعًا لاحقًا للحكم يأخذ آثاره في الحسبان، كما لا يجوز إضافة آثار النمو ذاتها إليه مرة أخرى.

و21%، وزاد نسبة الضمان في برنامج تغطية المخاطر الزراعية من 86% إلى 90%.

تسند المادة الأولى، القسم 8، من الدستور إلى الكونجرس سلطة فرض الرسوم وتحصيلها، فيما تشترط المادة الأولى، القسم 9، أن يستند سحب الأموال من الخزنة إلى اعتمادات مالية مقررّة بموجب القانون.

وتحدد القوانين صلاحيات السلطة التنفيذية في تنفيذ هذه الأحكام، كما ترسم الحدود التي تمارس في نطاقها تلك الصلاحيات. وتوفر قضايا التجارة والإنفاق التي يتناولها الفصل الثاني أدلة على استمرارية السياسات، وخضوعها للمراجعة القانونية، والتباين في كيفية تنفيذ سبل الانتصاف. غير أن هذه القضايا لا تمثل نزاعات متماثلة يمكن التعامل معها على قدم المساواة، ولا تشكل، في مجموعها، مقياساً موحدًا للأداء المؤسسي.

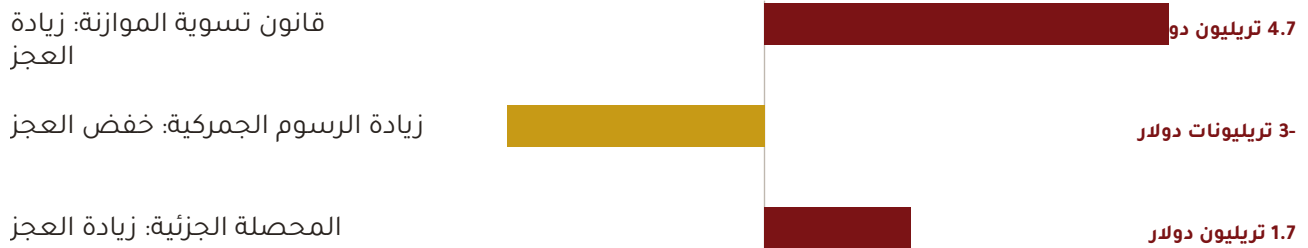
## 4-1 التشريعات الضريبية ووضع المالية العامة على المدى المتوسط

أقر قانون "مشروع القانون الكبير والجميل" في يوليو 2025 من خلال آلية تسوية الموازنة. ومُدّد التشريع بصورة دائمة الأحكام المتعلقة بالأفراد والتركات في قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام 2017، التي كان مقرراً انتهاء سريانها، كما استحدث تخفيفات ضريبية تتعلق بالإكراميات والعمل الإضافي. وتطبق هذه

كما أدخل القانون تعديلات على برامج الدعم الزراعي، فرفع الأسعار المرجعية المقررة قانوناً للسلع الزراعية الرئيسية بنسب تراوحت بين 10%

5. Congressional Budget Office, The Budget and Economic Outlook: 2026 to 2036, Box 5-1. Available at [CBO report](#). Accessed 11 September 2026. The 1.7 trillion dollar figure is a partial arithmetic difference, not the total change in the baseline.

## الشكل 1-2 تقديرات مكتب الميزانية في الكونجرس للسياسة المالية والفارق الحسابي الجزئي بينها



المصدر: مكتب الميزانية في الكونجرس، مقارنة خط الأساس الصادرة في فبراير 2026. ولا يمثل المكونان إجمالي التغيير في خط الأساس، كما أن تقدير أثر الرسوم الجمركية يسبق صدور الحكم القضائي اللاحق.

وبحسب عرض مكتب مزارع إنديانا لتقديرات مكتب الميزانية في الكونجرس، بلغت الزيادة الأوسع نطاقاً في الإنفاق الموجه إلى القطاع الزراعي نحو 65.6 مليار دولار خلال السنوات المالية 2025-2034. غير أن هذا الرقم لا يمثل صافي تكلفة الباب الزراعي بأكمله؛ إذ تشير خدمة أبحاث الكونجرس إلى انخفاض صافي بنحو 120 مليار دولار خلال الفترة نفسها عند احتساب التخفيضات في مساعدات التغذية.<sup>6</sup>

كما أتاح القانون نحو 170 مليار دولار موزعة على حسابات أمن الحدود وإنفاذ قوانين الهجرة، مع تفاوت الفترات الزمنية المتاحة لاستخدام هذه الأموال من حساب إلى آخر، على النحو الذي يتناوله الفصل الثالث. وتوضح هذه الالتزامات أن التغييرات في الإنفاق الفيدرالي لم تسر في اتجاه واحد على امتداد مختلف المجالات، وإنما جاءت انتقائية ومتفاوتة فيما بينها.

المتاحة، والظروف التي قد تسمح باستمرار هذه الآثار حتى عامي 2030 و2050، من دون افتراض بقاء السياسات الحالية من دون تغيير طوال تلك الفترة.

وتنبع الأهمية طويلة الأجل لهذه التدابير من تفاعل آثارها على تكاليف الإنتاج، وحوافز الاستثمار، والخدمات العامة، والاقتراض. غير أن النتائج المترتبة عليها لا تتطابق بالضرورة مع أهدافها المعلنة. وتقيم الفصول اللاحقة الأدلة

6. Congressional Research Service, Selected Horticultural Provisions in FY2025 Budget Reconciliation (P.L. 119-21, Title I), IN12559, 16 July 2025. Available at [dated CRS analysis](#). Indiana Farm Bureau, Kathleen M. Dutro, OBBA Act – Bill provides extensive funding for farm programs, makes key tax provisions permanent, 22 August 2025. Available at [agriculture-focused spending account](#). Accessed 11 September 2026. The Farm Bureau is an agricultural membership and advocacy organisation; its 65.6 billion-dollar subtotal excludes the offsetting nutrition changes included in the net title-wide result.

## الجدول 1-1 أبرز تدابير السياسة العامة وحالتها المسجلة عند التاريخ الفاصل للدراسة

| التدبير                                    | الأداة أو الصلاحية                                                                    | الحالة المسجلة حتى أغسطس 2026                                                                                                                                                                                                    |
|--------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| رسوم الطوارئ الجمركية                      | أدوات تنفيذية تستند إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية لعام 1977 | أُبطلت في فبراير 2026؛ ويتناول الفصل الثاني سبل الانتصاف المقررة وكيفية تنفيذها.                                                                                                                                                 |
| تدابير تجارية أخرى                         | المواد 232 و301 و338، مع خضوع كل منها لمتطلبات خاصة بها                               | لم يشملها الإبطال الصادر في القضية المتعلقة بقانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية؛ إذ يخضع كل منها لنطاق واستثناءات وتواريخ نفاذ مستقلة. وأُرجئ تاريخ نفاذ الإجراء المتعلق بكندا بموجب المادة 338 من 19 إلى 22 أغسطس 2026. |
| الوقف المؤقت للتمويل من الاعتمادات المالية | توجيهات مكتب الإدارة والميزانية وإجراءات الوكالات                                     | ثبت عدم قانونية حجب الأموال في برامج محددة، من بينها معهد خدمات المتاحف والمكتبات؛ فيما اختلفت النتائج في الحالات الأخرى بحسب البرنامج والأساس القانوني للدعوى.                                                                  |
| التشريعات الضريبية                         | قانون صادر عن الكونجرس                                                                | أُقر ودخل حيز النفاذ                                                                                                                                                                                                             |

المصادر: السجل الفيدرالي؛ مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة؛ مكتب المساءلة الحكومية؛ قضية "Learning Resources, Inc. v. Trump"؛ مكتب الميزانية في الكونجرس.

الفصل الثاني

# القدرة المؤسسية وتنفيذ السياسات

5-2 أعباء العمل الرقابي والقدرة المؤسسية

1-2 المراجعة القضائية واستمرارية السياسات

6-2 الوكالات المستقلة والحوكمة النقدية

2-2 السلطة القانونية في مجال التجارة وتنفيذ رد المبالغ

7-2 التوظيف الفيدرالي والوظائف الإدارية

3-2 الاعتمادات المالية والامتثال لسبل الانتصاف المتعلقة بالإنفاق

8-2 النشاط الإقليمي وتقديم الخدمات والتغطية الإحصائية

4-2 التقاضي الفيدرالي والإدارة الحكومية المشتركة

## 1-2 المراجعة القضائية واستمرارية السياسات

تؤثر المؤسسات في الآفاق الاقتصادية من خلال تنفيذ التشريعات، وضمان استمرارية الخدمات العامة، وتسوية المنازعات، وإنتاج معلومات موثوقة. وقد تؤدي التغيرات التي تطرأ على أداء هذه الوظائف إلى تغيير الظروف التي تتخذ في ظلها الشركات قراراتها الاستثمارية، والأسر قراراتها الاقتصادية. ويستعرض هذا الفصل سجل الأداء المؤسسي حتى 24 أغسطس 2026، مع التمييز بين النتائج القانونية وسبل الانتصاف، وبين أعباء العمل الإداري والتغيرات المثبتة في جودة الخدمات. كما لا يفترض أن كل نزاع مؤسسي يمثل، في حد ذاته، دليلاً على خسارة تمتد إلى الاقتصاد بأكمله.

وفي خطاب ألقاه وزير العدل آنذاك عام 2019، أشار إلى صدور سبعة وعشرين أمراً قضائياً زجراً على مستوى البلاد خلال القرن العشرين. وفي المقابل، رصدت خدمة أبحاث الكونجرس خمسة وعشرين أمراً من هذا النوع خلال المئة يوم الأولى من إدارة ترامب الثانية.<sup>7</sup>

وتشير هذه المقارنة إلى حجم كبير من المنازعات القضائية في مرحلة مبكرة من عمر الإدارة، لكنها لا تثبت أن الفترتين خضعتا للرصد وفق معايير متماثلة، أو أن السياسات محل النزاع والمبادئ القانونية ذات الصلة في كل منهما كانت قابلة للمقارنة.

ويقيّد الأمر القضائي الزجري على مستوى البلاد، أو الأمر القضائي الزجري الشامل، إنفاذ الإجراء المطعون فيه بما يتجاوز أطراف الدعوى المعروضة أمام المحكمة. ويكتسب نطاق الانتصاف أهمية في هذا السياق، إذ قد يغير أمر قضائي واحد كيفية تطبيق سياسة ما على عدد كبير من الشركات أو الأفراد. غير أن عدد الأوامر القضائية الزجرية لا يعادل عدد الأوامر التنفيذية التي قُضي ببطلائها؛ فلا توجد بالضرورة مطابقة عددية مباشرة بين القضايا والسياسات المطعون فيها وسبل الانتصاف المقررة، كما أن الانتصاف المؤقت يختلف عن الحكم النهائي.

7. Congressional Research Service, R48476, Nationwide Injunctions in the First Hundred Days of the Second Trump Administration, May 2025; R48467 for the comparative series; R48600, Trump v. CASA, Inc. and Nationwide Injunctions During the Second Trump Administration, July 2025. Available at [CRS R48600](#). Accessed 11 September 2026. The twentieth-century comparison originates in the Attorney General's 2019 address.

## الجدول 2-1 أعداد الأوامر القضائية الجزرية على مستوى البلاد في سلسلتين منشورتين

| الإدارة                      | الفترة المعروضة                                                    | مجلة هارفارد للقانون: عدد الأوامر | خدمة أبحاث الكونجرس: عدد القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد |
|------------------------------|--------------------------------------------------------------------|-----------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| جورج دبليو بوش               | 2001-2009                                                          | 6 -                               |                                                                        |
| باراك أوباما                 | 2009-2017                                                          | 12 -                              |                                                                        |
| دونالد ترامب، الولاية الأولى | 2017-2021                                                          | 64                                | 86                                                                     |
| جو بايدن                     | مجلة هارفارد للقانون: 2023-2021:<br>خدمة أبحاث الكونجرس: 2025-2021 | 14                                | 28                                                                     |

المصادر: مجلة هارفارد للقانون، أبريل 2024؛ خدمة أبحاث الكونجرس، R48467. تحصي مجلة هارفارد للقانون الأوامر القضائية، ولا تغطي سوى السنوات الثلاث الأولى من إدارة بايدن، في حين تحصي خدمة أبحاث الكونجرس القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد، وتغطي الفترات الكاملة للإدارتين محل المقارنة. ومن ثم، يستخدم العمودان وحدات قياس وتعريفات مختلفة. وتشير علامة "-" إلى عدم إيراد قيمة للملاحظة هنا، ولا تعني أن قيمتها تساوي صفرًا.

## الشكل 2-1 القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد خلال فترات رصد مختلفة

### أ | إدارتان مكتملتان: القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد

|                               |    |
|-------------------------------|----|
| ولاية ترامب الأولى، 2017-2021 | 86 |
| ولاية بايدن، 2021-2025        | 28 |

### ب | إدارة ترامب الثانية: أول 100 يوم فقط

**25** القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد: دون تحويل العدد إلى معدل سنوي

المصدر: خدمة أبحاث الكونجرس، R48467 و R48600. يقارن الجزء (أ) بين إدارتين مكتملتين، فيما يقتصر الجزء (ب) على المئة يوم الأولى من إدارة ترامب الثانية؛ ولا يُحوّل العدد الوارد فيه إلى معدل سنوي، ولا يُدمج مع بيانات الجزء (أ). وتحسب خدمة أبحاث الكونجرس عدد القضايا التي صدر فيها انتصاف على مستوى البلاد، وليس عدد الأوامر التنفيذية التي قُضي بطلانها.

الإنصافية التي منحها الكونجرس للمحاكم الفيدرالية. وقضت بأن نطاق الانتصاف ينبغي ألا يتجاوز القدر اللازم لتوفير انتصاف كامل لأطراف الدعوى المعروضة أمام المحكمة.<sup>8</sup> وتعلق الحكم بنطاق سبل الانتصاف، ولم يمثل حكمًا عامًا بمشروعية السياسات الأساسية محل الطعن.

## 1-2-1 التغييرات في مدى إتاحة الانتصاف الشامل

في 27 يونيو 2025، قضت المحكمة العليا، بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، في قضية "Trump v. CASA, Inc"، بأن الأوامر القضائية الجزرية الشاملة يُرجح أن تتجاوز نطاق السلطة

8. Trump v. CASA, Inc., 606 U.S. 831 (2025), 27 June 2025; underlying litigation concerned Executive Order 14160 and citizenship.

ولم يتفق قضاة الأغلبية على جميع عناصر التسبب الذي استند إليه الحكم. فقد طبق رئيس المحكمة العليا وقاضيان آخران مبدأ المسائل الكبرى في إطار تقييمهم لنطاق الصلاحية التي فوضها الكونجرس، بينما توصل ثلاثة قضاة آخرون إلى النتيجة نفسها استنادًا إلى نص القانون، من دون تبني ذلك الإطار التحليلي. وخالف ثلاثة قضاة رأي الأغلبية. ومن ثم، لا يصح اعتبار التسبب المستند إلى مبدأ المسائل الكبرى موقفًا موحدًا للأغلبية المؤلفة من ستة قضاة.

## 2-2-1 رد المبالغ والإجراءات الإدارية والسيولة

في إشعار نشرته في السجل الفيدرالي بتاريخ 8 يوليو 2026، قَدَّرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية أن إجمالي الرسوم الجمركية المحتسبة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية بلغ نحو 166 مليار دولار، وشمل أكثر من 53 مليون ملخص إدخال جمركي خلال الفترة من 3 فبراير 2025 إلى 24 فبراير 2026.

ويمثل هذا الرقم إجمالي الرسوم المحتسبة، وليس قيمة المبالغ التي اكتمل ردها. كما أن إبطال الأساس القانوني لرسوم جمركية لا يحدد، في حد ذاته، إجراءً موحدًا لرد المبالغ أو استحقاقًا نهائيًا متماثلًا لكل إدخال جمركي؛ إذ يتوقف ذلك على حالة التصفية الجمركية، والمتطلبات الإجرائية، ونطاق سبيل الانتصاف.<sup>9</sup>

وفي 20 أبريل 2026، أتاحَت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية "النظام الموحد لإدارة ومعالجة القيود الجمركية" (CAPE). وكان يتعين على المستوردين أو الوسطاء الجمركيين تقديم إقرارات من خلال عملية مرحلية لتعديل القيود الجمركية المتأثرة، مع الإبقاء على الرسوم الأخرى المستحقة قانونًا.

ويحد هذا التغير من إمكانية إجراء مقارنات زمنية مباشرة. فتظل الأوامر الخمسة والعشرون المسجلة خلال المئة يوم الأولى ملاحظات تاريخية قائمة بذاتها، في حين تعكس الأعداد المسجلة في الفترات اللاحقة إطارًا قانونيًا مختلفًا. ولا يثبت انخفاض عدد الأوامر القضائية الجزرية الشاملة، في حد ذاته، تراجع عدد الإجراءات المخالفة للقانون، كما أن استمرار المنازعات القضائية لا يعني أن الحكم لم تترتب عليه آثار عملية. ومن ثم، يتعين فحص الأشكال الأخرى من سبل الانتصاف، والأسس الموضوعية لكل قضية، كل على حدة.

كذلك، تمثل القضايا التي لا تزال قيد النظر، والأحكام النهائية، والأوامر القضائية الجزرية الدائمة، والتدخلات العاجلة للمحكمة العليا، مراحل إجرائية مختلفة. ولا ينبغي جمعها معًا أو التعامل معها بوصفها مقياسًا شاملاً لمكاسب الحكومة وخسائرها في التقاضي. وقد يفضي استمرار المنازعات القضائية قيد النظر إلى قدر من عدم اليقين، إلا أن هذه الدراسة لا تقدم تقديرًا لتكلفته الاقتصادية الإجمالية.

## 2-2 السلطة القانونية في مجال التجارة وتنفيذ رد المبالغ

في 20 فبراير 2026، أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية "Learning Resources, Inc. v. Trump"، بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، وقضت بأن قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لا يخول فرض الرسوم الجمركية محل النزاع. وكانت شركات وحكومات ولايات قد أقامت دعاوى للطعن في هذه الرسوم أمام محاكم المقاطعات الفيدرالية ومحكمة التجارة الدولية. واقتصر الحكم على الصلاحية المستندة إلى قانون الطوارئ، أما الرسوم الجمركية المفروضة بموجب صلاحيات قانونية أخرى فتتطلب تحليلًا مستقلًا.

9. U.S. Customs and Border Protection, Federal Register, 8 July 2026, document 2026-13771, court-ordered refunds of IEEPA duties. Available at [notice](#). CAPE implementation guidance. Available at [CBP guidance](#). Accessed 11 September 2026.

ويجمع النظام القيود الجمركية المؤهلة بغرض معالجتها، غير أن إرساء آلية لمعالجة طلبات رد المبالغ لا يعني اكتمال رد جميع المبالغ المستحقة للمؤهلين.<sup>10</sup>

## الشكل 2-2 من احتساب الرسوم الجمركية إلى رد المبالغ

### 01 أهلية القيد الجمركي

حالة القيد ونطاق الانتصاف

### 02 الإقرار

التقديم عبر النظام الموحد لإدارة ومعالجة القيود الجمركية (CAPE)

### 03 إعادة الاحتساب

الإبقاء على الرسوم الأخرى المستحقة قانوناً

### 04 الدفع

رد المبلغ إلى المستفيد المؤهل

المصدر: هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، إرشادات النظام الموحد لإدارة ومعالجة القيود الجمركية (CAPE)، والإشعار المنشور في السجل الفيدرالي بتاريخ 8 يوليو 2026. يوضح الشكل تسلسل الإجراءات، ولا يقيس المدد الزمنية اللازمة لمعالجة الطلبات أو نسبة الطلبات التي اكتملت تسويتها.

يوليو، خلصت المحكمة إلى أن الوكالة خالفت أمرها السابق باستنادها إلى تفسير قانوني سبق للمحكمة أن رفضته، ووجهتها إلى مواصلة إدارة البرنامج حتى 30 سبتمبر 2026.<sup>11</sup>

غير أن الوضع الإجرائي تغير لاحقاً. ففي 20 أغسطس 2026، أوقفت محكمة الاستئناف للدائرة الرابعة تنفيذ أمر 22 يوليو إلى حين الفصل في الاستئناف، فيما رأى أحد القضاة رفض طلب وقف التنفيذ. وقد وقع كلا التطورين قبل التاريخ الفاصل للدراسة. ومن ثم، يظل ما خلصت إليه المحكمة في يوليو جزءاً من السجل القضائي، لكن لا يصح وصف الفترة اللاحقة بأنها شهدت رفضاً لتنفيذ أمر يوليو، بعد أن أوقف تنفيذ ذلك الأمر أثناء نظر الاستئناف. وبالنسبة إلى الجهات المستفيدة، تكشف هذه الواقعة عن حالة من عدم اليقين تتعلق بمسألتين متميزتين: مدى توافر التمويل من جهة، ومدى قابلية سبيل الانتصاف للإنفاذ من جهة أخرى.

وتشير المعطيات المتاحة إلى وضع سبيل الانتصاف الإداري موضع التنفيذ. فمن شأن رد المبالغ أن يعيد السيولة إلى الشركات المستوردة، في حين تؤثر متطلبات المعالجة وما قد يطرأ عليها من تأخير في توقيت إتاحة تلك الأموال فعلياً. غير أن قيمة المبالغ المردودة، في حد ذاتها، لا تكفي لتحديد مدى انتقال التكاليف التي سبق تحملها إلى المستهلكين.

## 3-2 الاعتمادات المالية والامتثال لسبل الانتصاف المتعلقة بالإنفاق

في قضية "Sustainability Institute v. Trump"، ألغت المحكمة الفيدرالية لمقاطعة ساوث كارولينا، في 11 يونيو 2026، التوجيهات القاضية بإنهاء برنامج المنح المقطوعة للعدالة البيئية والمناخية التابع لوكالة حماية البيئة. وفي 22

<sup>10</sup>. U.S. Customs and Border Protection, Federal Register, 8 July 2026, document 2026-13771, court-ordered refunds of IEEPA duties. Available at [notice](#). CAPE implementation guidance. Available at [CBP guidance](#). Accessed 11 September 2026.

<sup>11</sup>. Sustainability Institute v. Trump, D.S.C., No. 2:25-cv-02152-RMG, order of 22 July 2026, ECF 227. Available at [district-court order](#). Accessed 11 September 2026. Fourth Circuit, No. 26-2040, stay order of 20 August 2026. Available at [appellate order](#). Accessed 11 September 2026.

## الجدول 2-2 السلطة القانونية والتنفيذ في نزاعات التجارة والإنفاق

| المسألة              | التقاضي بشأن الرسوم الجمركية في حالات الطوارئ                                    | نزاعات الإنفاق من الاعتمادات المالية                                                                                             |
|----------------------|----------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| السياق الدستوري      | صلاحيات الكونجرس في فرض الرسوم الجمركية بموجب المادة الأولى، القسم 8             | سلطة الكونجرس في إقرار الاعتمادات المالية، بما في ذلك بموجب المادة الأولى، القسم 9                                               |
| القانون ذي الصلة     | قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية لعام 1977 (IEEPA)            | قوانين البرامج والاعتمادات المالية؛ وقانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية (ICA) وقانون الإجراءات الإدارية (APA)، حيثما ينطبق |
| الإجراء محل المراجعة | رسوم الطوارئ الجمركية                                                            | حجب الأموال أو إنهاء البرامج                                                                                                     |
| النتيجة              | قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لا يخلو فرض الرسوم الجمركية محل الطعن | تفاوتت النتائج بحسب البرنامج والأساس القانوني للدعوى                                                                             |
| التنفيذ              | وُضعت آلية لرد المبالغ؛ وأُبلغ عن تنفيذ مدفوعات؛ وظل نطاق رد المبالغ محل نزاع    | ظل صرف الأموال أو إدارة البرامج محل نزاع في حالات محددة                                                                          |

المصادر: قضية "Learning Resources, Inc. v. Trump"؛ قرارات مكتب المساءلة الحكومية المتعلقة بمعهد خدمات المتاحف والمكتبات؛ قضية "Global Health Council v. Trump"؛ وقضية "Sustainability Institute v. Trump"، وأمر يوليو وأغسطس 2026. وتختلف الأسس القانونية وسبل الانتصاف باختلاف هذه الدعاوى والإجراءات.

تُنفذ دائمًا، في حين لا تُنفذ سبل الانتصاف التي تستلزم اتخاذ الوكالات إجراءات معينة.

## 4-2 التقاضي الفيدرالي والإدارة الحكومية المشتركة

تظهر الحكومة الفيدرالية بانتظام في الدعاوى القضائية بصفتها مدعية أو مدعى عليها. ومن ثم، لا يمكن التطور الجدير بالتحليل خلال عامي 2025 و2026 في مجرد لجوء الحكومة إلى التقاضي، وإنما في نطاق بعض الدعاوى التي أقامتتها ضد حكومات الولايات والحكومات المحلية وطبيعة موضوعاتها.

فمنذ مايو 2025، سعت وزارة العدل الأمريكية إلى الحصول على سجلات تسجيل الناخبين، بما في ذلك معلومات تعريفية حساسة، من جميع الولايات تقريبًا. ويرصد نظام التتبع المعتمد في هذه الدراسة دعاوى أقامتتها الوزارة ضد ثلاثين ولاية ومقاطعة وكولومبيا.

كما أن الرأي المعدل في قضية "Global Health Council"، الذي نُقش في الفصل الأول، يحد من إمكان استخلاص استنتاجات عامة بشأن الإنفاذ. فقد ترك الرأي المعدل دون حسم مسألة إمكان الاستناد إلى قانون الإجراءات الإدارية لإنفاذ قوانين الاعتمادات المالية، حتى مع تقييده محاولات استخدام القانون ذاته لإنفاذ قانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية. ومن ثم، يتعين النظر بصورة مستقلة في توافر مدع مؤهل لرفع الدعوى، ووجود أساس قانوني لإقامتها، وإمكان الحصول على سبل انتصاف فعال.

ولا تقتصر أهمية هذا التباين في مسارات الإنفاذ على الجانب القانوني والإجرائي، بل تمتد إلى الآفاق الاقتصادية؛ إذ يؤثر عدم حسم مسائل التنفيذ في مدى قابلية الالتزامات الفيدرالية للتنبؤ. وفي هذا الإطار، تثبت الأدلة نتائج إدارية وقانونية محددة، لكنها لا تسوغ تعميمها في صورة قاعدة مفادها أن سبل الانتصاف المالية

## 5-2 أعباء العمل الرقابي والقدرة المؤسسية

تضطلع مكاتب المفتشين العامين، ومجلس حماية نظم الجدارة، ومكتب المستشار الخاص، والهيئة الفيدرالية لعلاقات العمل، ومكتب المساءلة الحكومية بوظائف متميزة في مجالي الرقابة والفصل في المنازعات. ولا يقتصر دور هذه الجهات على نشر النتائج والتقارير؛ إذ يملك بعضها، في حدود الصلاحيات المخولة له بموجب القانون، إجراء التحقيقات، والسعي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، أو الفصل في المطالبات المعروضة عليه. ونظرًا إلى اختلاف اختصاصات هذه الجهات وطبيعة وظائفها، لا يمكن تقييم أدائها استنادًا إلى مؤشر منفرد، مثل عدد التقارير الصادرة أو التغييرات التي تطرأ على قياداتها.

### 5-2-1 المفتشون العامون

تشمل حالات الإعفاء والاستبدال الموثقة، التي جرى الإخطار بها رسميًا، ما لا يقل عن 22 شخصًا و23 إجراءً وظيفيًا على مستوى المكاتب خلال الفترة من يناير 2025 إلى أغسطس 2026. وشملت الوقائع الأولى 18 شخصًا في 19 مكتبًا، إذ أُعفي 17 منهم في 24 يناير 2025، ثم أُعفي المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 11 فبراير.<sup>12</sup>

أما التغييرات الأربعة اللاحقة في شاغلي منصب المفتش العام بالإدارة، فتشمل تغييرات متكررة في مكاتب سبق احتسابها. ومن ثم، لا تعني الإجراءات الثلاثة والعشرون أنها شملت 23 مكتبًا مختلفًا؛ إذ يمثل الأشخاص والمكاتب ووقائع الإعفاء وحدات مستقلة للعد، ولا يجوز التعامل معها بوصفها وحدة واحدة.

وفي مسار منفصل، أعلنت وزارة العدل، في 1 مايو 2025، إقامة أربع دعاوى تتعلق بالمناخ؛ اثنتان بشأن دعاوى كان متوقعًا أن تقيمها ولايتا هاواي وميشيجان، واثنان للطعن في قوانين مناخية في ولايتي نيويورك وفيرمونت. غير أن هذه الدعاوى تستند إلى مطالبات مختلفة وتنطوي على سبل انتصاف متباينة، ومن ثم لا يمكن التعامل معها بوصفها مقياسًا موحدًا للنزاع بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.

ووفقًا لنظام التتبع التابع لمركز برينان، والمحدث في 24 أغسطس 2026، انتهت ثلاث وعشرون دعوى من بين الدعاوى المقامة ضد ثلاثين ولاية ومقاطعة كولومبيا بالرفض، من دون تسجيل أي حكم لصالح وزارة العدل. كما يرصد النظام تسوية مع ولاية أوكلاهوما، حصلت الوزارة بموجبها على الملف الذي طلبته ثم أسقطت دعاها.<sup>12</sup> غير أن التسوية تختلف قانونًا عن صدور حكم لصالح أحد الأطراف، كما أن هذه النتائج لا تتيح استنتاج مآلات الدعاوى المنفصلة المتعلقة بالمناخ.

ويستنزف التقاضي موارد قانونية وإدارية لدى كلا الجانبين. وتوضح الدعاوى ونتائجها حجم النشاط القضائي، ومدى الحصول على سبل الانتصاف المطلوبة في قضايا بعينها، لكنها لا توفر قياسًا إجماليًا للتكاليف التي تكبدتها حكومات الولايات، ولا تثبت الدوافع وراء إقامة هذه الدعاوى. ومن منظور القدرة المؤسسية، تتمثل المسألة الأهم في الكيفية التي تُحسم بها المسؤوليات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وفي أثر استمرار النزاعات على تنفيذ السياسات.

<sup>12</sup>. Brennan Center for Justice, an advocacy organisation, Tracker of Justice Department Requests for Voter Information, updated 24 August 2026. Separate climate proceedings: U.S. Department of Justice, Justice Department Files Complaints Against Hawaii, Michigan, New York and Vermont Over Unconstitutional State Climate Actions, 1 May 2025. Available at [Department of Justice announcement](#). Accessed 11 September 2026. The announcement states the Department's allegations, not judicial findings on their merits.

<sup>13</sup>. Storch v. Hegseth, D.D.C., 24 September 2025; Senate Homeland Security and Governmental Affairs Committee minority staff report, May 2025.

## 2-5-2 الطعون المتعلقة بنظام الجدارة

لم يكتمل النصاب القانوني لمجلس حماية نظم الجدارة خلال الفترة من 10 أبريل إلى 28 أكتوبر 2025، حين أدى عضو ثانٍ اليمين الدستورية. وسبق للمجلس أن مر بفترة أطول من غياب النصاب القانوني امتدت من يناير 2017 إلى مارس 2022. غير أن مدة غياب النصاب لا تكفي، في حد ذاتها، لتحديد حجم الأثر المترتب عليه؛ إذ يتوقف ذلك أيضًا على نوع القضايا التي تنتظر اتخاذ إجراء بشأنها وحجمها، فضلًا عن أن المكاتب الإقليمية يمكنها مواصلة أعمالها حتى عندما يتعذر على المجلس البت في المسائل التي تستلزم اكتمال النصاب القانوني.

وخلال السنة المالية 2025، تلقى المجلس 20,335 طعنًا أوليًا، أي ما يقارب أربعة أضعاف العدد السنوي المعتاد. وفي الوقت نفسه، عالجت المكاتب الإقليمية والميدانية 9,050 قضية ضمن مجموعة أوسع من فئات القضايا. غير أن هذين الرقمين لا يمثلان مقياسين متناظرين للقضايا الواردة والقضايا التي جرى البت فيها، ومن ثم لا تصح المقارنة المباشرة بينهما. وتزامن ارتفاع أعباء القضايا مع تراجع عدد العاملين من 183 موظفًا في يناير إلى 163 موظفًا، فضلًا عن إلغاء 16 عملية توظيف كان مخططًا لها. وبحلول 30 سبتمبر، كان لدى المقر الرئيسي نحو 1,037 قضية لا تزال قيد النظر.<sup>14</sup>

2025. وفي قضية "Harris v. Bessent"، قضت محكمة الاستئناف لدائرة مقاطعة كولومبيا، في 5 ديسمبر 2025، بعدم دستورية الحماية من العزل محل النزاع. وفي 30 يونيو 2026، رفضت المحكمة العليا طلب مراجعة الحكم.<sup>15</sup>

ويكتسب السياق التاريخي أهمية في تقييم هذه التطورات. ففي بداية إدارة ريجان عام 1981، أعفي 15 مفتشًا عامًا، واستعرض مكتب المساءلة الحكومية ملابسات تلك الإعفاءات من دون أن يخلص إلى نتيجة بشأن مدى مشروعيتها القانونية. غير أن المتطلبات القانونية النافذة حاليًا تختلف؛ فمنذ عام 2022، تشترط المادة 5 U.S.C. § 403(b)(1)(A) توجيه إخطار كتابي إلى مجلسي الكونجرس قبل الإعفاء بما لا يقل عن ثلاثين يومًا، يتضمن أسبابًا موضوعية ومحددة تتعلق بكل حالة على حدة.

وفي قضية "Storch v. Hegseth"، خلصت المحكمة الفيدرالية، في رأيها الصادر في 24 سبتمبر 2025، إلى أن إعفاءات يناير خالفت متطلب الإخطار. وكان ثمانية من المفتشين العاملين الذين شملهم الإعفاء قد أقاموا دعوى في 12 فبراير. غير أن المحكمة، في الإجراء القضائي محل البحث، لم تأمر بإعادتهم إلى مناصبهم، وأوقفت نظر الدعوى إلى حين صدور توجيه من محكمة أعلى.<sup>14</sup>

ومن ثم، يتعين التمييز بين النتيجة القانونية التي خلصت إليها المحكمة وسبيل الانتصاف المقرر بشأنها. كما لا توفر المعطيات المتاحة تقديرًا على مستوى الحكومة الفيدرالية لحجم التغير الذي ترتب على هذه التطورات في جودة أعمال التدقيق أو قيمة المبالغ المالية المستردة.

كما أدى إعفاء رئيسة مجلس حماية نظم الجدارة في 10 فبراير 2025 إلى نزاع قضائي بشأن الحماية القانونية من العزل المرتبطة بمدة شغل المنصب. وأمرت محكمة مقاطعة فيدرالية بإعادتها إلى منصبها، قبل أن توقف المحكمة العليا تنفيذ ذلك الأمر في 22 مايو

14. Storch v. Hegseth, opinion of 24 September 2025. The notice finding and relief determination are separate.

15. Merit Systems Protection Board, FY2025 Annual Performance Report. Headquarters inventory at 30 September 2025.

16. D.C. Circuit, opinion of 5 December 2025; Supreme Court docket 25-1110, denial of certiorari, 30 June 2026.

## الشكل 2-3 وارد القضايا ومعالجتها لدى مجلس حماية نظم الجدارة: مجموعات مختلفة من القضايا

|                                               |        |
|-----------------------------------------------|--------|
| الطعون الأولية الواردة                        | 20,335 |
| إجمالي القضايا التي عالجتها المكاتب الإقليمية | 9,050  |

المصدر: مجلس حماية نظم الجدارة، "FY2025 Annual Performance Report". ولا يمثل الفارق بين الرقمين حجم القضايا المتراكمة المعلن لدى المقر الرئيسي؛ إذ يقيس كل منهما مرحلة مختلفة ويغطي مجموعة مختلفة من القضايا.

### 2-5-3 الشكاوى وعلاقات العمل

لم يؤدِ إعفاء المستشار الخاص في 7 فبراير 2025 إلى مشكلة تتعلق بالنصاب القانوني، نظرًا إلى أن مكتب المستشار الخاص يرأسه مسؤول واحد. ومن ثم، واصل المكتب أداء مهامه، وإن كان حجم المعاملات الواردة إليه قد شهد زيادة كبيرة. فقد أفاد المكتب بتلقي 9,820 معاملة جديدة خلال السنة المالية 2025، مقارنة بـ 6,251 معاملة في السنة المالية 2024. بزيادة تقارب 57%، فيما تجاوز هذا العدد متوسط السنوات الخمس السابقة بنحو 120%.

وارتفع عدد الشكاوى المتعلقة بالممارسات المحظورة في شؤون الموظفين من 4,017 إلى 6,572 شكوى، كما زاد عدد إفصاحات المبلغين عن المخالفات من 1,757 إلى 2,535 إفصاحًا. وفي الوقت نفسه، أغلق المكتب 9,536 معاملة، بينما ارتفع رصيد المعاملات النشطة من 1,792 إلى 2,075 معاملة. كما نجح في استصدار 397 إجراءً لصالح أصحاب الشكاوى، من بينها 282 إجراءً في قضايا تتعلق بالانتقام من أصحابها.<sup>18</sup>

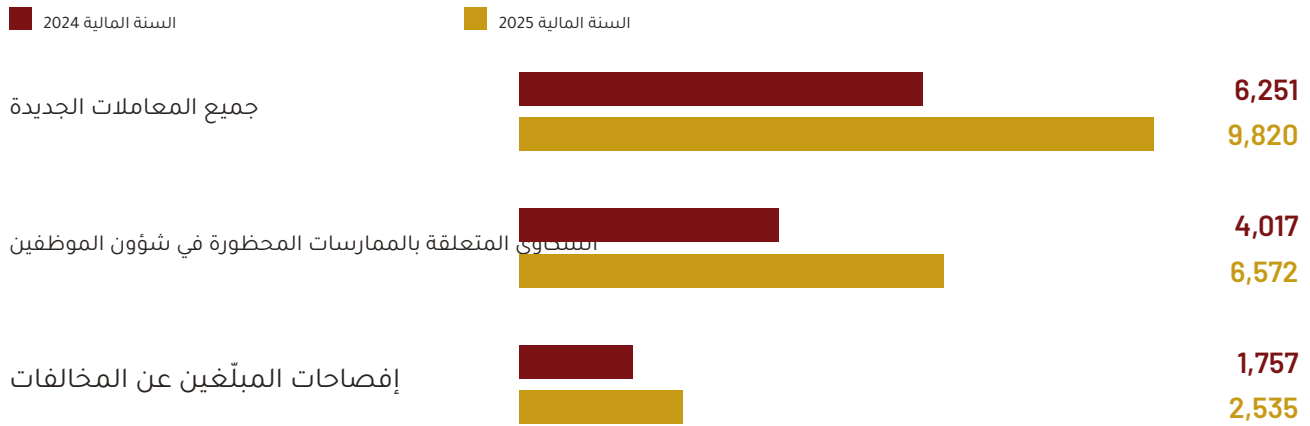
غير أن التسلسل القانوني لهذه القضية شهد، قبل ذلك بيوم واحد، تطورًا جوهريًا تمثل في صدور حكم للمحكمة العليا في موضوع مسألة ذات صلة. ففي 29 يونيو 2026، قضت المحكمة بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، في قضية "Trump v. Slaughter"، بعدم دستورية القيد الذي يقصر عزل مسؤولي لجنة التجارة الفيدرالية على حالات وجود سبب، ونقضت بذلك السابقة القضائية "Humphrey's Executor".

وربطت الأغلبية سلطة الرئيس في العزل بسيطرته على ممارسة السلطة التنفيذية، في حين رأى القضاة المخالفون أن الدستور والممارسة المؤسسية والسوابق القضائية تجيز للكونجرس توفير حماية من هذا النوع للهيئات متعددة الأعضاء. وقد غيّر الحكم بذلك الإطار القانوني المنظم لمناصب القيادة في الوكالات، لكنه لم يلغ جميع الضمانات المقررة للموظفين المهنيين في الخدمة المدنية.<sup>17</sup>

17. Trump v. Slaughter, No. 25–332, opinion of 29 June 2026. Available at [Supreme Court opinion](#). Accessed 11 September 2026.

18. U.S. Office of Special Counsel, FY2025 Annual Report to Congress.

## الشكل 2-4 المعاملات الواردة إلى مكتب المستشار الخاص حسب الفئة



المصدر: مكتب المستشار الخاص بالولايات المتحدة، "FY2025 Annual Report to Congress". ولا تمثل المعاملات والإفصاحات أعداداً لموظفين مختلفين، كما لا تعني ثبوت وقوع مخالفات. كذلك، لا يلزم أن تستوعب الفئتان الفرعيتان المعروضتان إجمالي المعاملات الواردة إلى المكتب.

واختصاصاتها وفئات القضايا التي تشملها هذه الأرقام.

## 2-4-5 مراجعة الإنفاق من الاعتمادات المالية

يتضمن فهرس قرارات مكتب المساءلة الحكومية المعتمد في هذه الدراسة سبعة قرارات صدرت في عام 2025 وخلصت إلى وقوع حجب لسلطة الموازنة بالمخالفة للقانون، فيما خلص اثنان منها أيضًا إلى عدم وقوع مخالفة بشأن مسائل أخرى. وتعلقت هذه القرارات بالبنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية في مايو، وخدمات المتاحف والمكتبات في يونيو، وبرنامج هيد ستارت وبرنامج للطاقة في المدارس في يوليو، ومنح المعاهد الوطنية للصحة في أغسطس، فضلًا عن قراراتين منفصلين يتعلقان بالوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ في سبتمبر.

واحتفظت الهيئة الفيدرالية لعلاقات العمل بنصاب قانوني مكنها من مواصلة عملها بعضوين، رغم إعفاء أحد أعضائها في 10 فبراير 2025. وفي 12 مارس، أمرت محكمة مقاطعة فيدرالية بإعادة العضو إلى منصبه، قبل أن توقف محكمة الاستئناف تنفيذ أمر الإعادة في 3 يوليو، بعد أن كانت المدة القانونية لشغل المنصب قد انتهت في 1 يوليو. وعلى مستوى وحدات الهيئة المعنية بالفصل في القضايا، ومكتب المستشار العام، وهيئة الفصل في نزاعات الخدمة الفيدرالية، بلغ إجمالي رصيد القضايا المعلقة المعلن في نهاية السنة المالية 2,167 قضية، منها 162 قضية لدى الهيئة، و1,992 قضية لدى مكتب المستشار العام، و13 قضية لدى هيئة الفصل في نزاعات الخدمة الفيدرالية.<sup>19</sup> غير أن هذا الرصيد المجمع لا يصلح للمقارنة المباشرة بأرصدة القضايا المتراكمة لدى مجلس حماية نظم الجدارة أو مكتب المستشار الخاص، نظرًا إلى اختلاف الجهات

19. Federal Labor Relations Authority, FY2025 Performance and Accountability Report, 30 September 2025.

ولا يتضمن الفهرس، وفق النسخة التي جرى الرجوع إليها حتى التاريخ الفاصل للدراسة، أي قرار إضافي صادر في عام 2026.<sup>20</sup>

ولا تمثل النزاعات بشأن حجب سلطة الموازنة ظاهرة مستجدة في عام 2025. فمن بين الحالات السابقة التي خلص فيها مكتب المساءلة الحكومية إلى وقوع حجب مخالف للقانون، حجب أموال وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة للطاقة (ARPA-E) في عام 2017، والمساعدات الأمنية المقدمة إلى أوكرانيا في عام 2020. غير أن هذه الأمثلة لا تشكل حصراً تاريخياً شاملاً لهذه الحالات، ومن ثم لا تصلح أساساً لمقارنة معدلات المخالفات من عام إلى آخر.<sup>21</sup>

### الجدول 2-3 القيادة الرقابية وحالة التشغيل وعبء العمل

| الجهة                           | التغيير في القيادة أو الموظفين                                                                                                                               | حالة التشغيل وعبء العمل المبلغ عنه                                                                                                                                                                                |
|---------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المفتشون العامون                | شملت الإجراءات ما لا يقل عن 22 شخصاً و23 إجراءً وظيفياً على مستوى المكاتب خلال الفترة من يناير 2025 إلى أغسطس 2026، ولا يعني ذلك أنها شملت 23 مكتباً مختلفاً | واصلت المكاتب عملها من خلال ترتيبات الإنابة، ولا تتوافر سلسلة بيانات قابلة للمقارنة على مستوى الحكومة الفيدرالية لقياس المخرجات                                                                                   |
| مجلس حماية نظم الجدارة          | إعفاء الرئيسة؛ وانخفاض عدد الموظفين من 183 إلى 163؛ وإلغاء شغل 16 وظيفة كان مقرراً شغلها                                                                     | لم يكتمل النصاب القانوني خلال الفترة من 10 أبريل إلى 27 أكتوبر 2025؛ وتلقى المجلس 20,335 طعناً أولياً، وعالجت المكاتب الإقليمية والميدانية 9,050 قضية، فيما بلغ رصيد القضايا المعلقة لدى المقر الرئيسي 1,037 قضية |
| مكتب المستشار الخاص             | إعفاء المستشار الخاص في 7 فبراير 2025                                                                                                                        | لا يشترط عمل المكتب اكتمال نصاب قانوني؛ وتلقى 9,820 معاملة، وأغلق 9,536 معاملة، فيما بلغ رصيد المعاملات النشطة 2,075 معاملة                                                                                       |
| الهيئة الفيدرالية لعلاقات العمل | إعفاء أحد الأعضاء في 10 فبراير 2025                                                                                                                          | ظل النصاب القانوني المكوّن من عضوين متوافراً؛ وبلغ مجموع أرصدة القضايا المعلقة لدى وحدات الهيئة 2,167 قضية                                                                                                        |
| مكتب المساءلة الحكومية          | لم يُرصد هنا أي تغيير في القيادة                                                                                                                             | سبعة قرارات مدرجة في الفهرس لعام 2025 خلصت إلى وقوع مخالفات لقانون الرقابة على حجب الاعتمادات المالية                                                                                                             |

المصادر: التقارير السنوية للجهات المعنية عن السنة المالية 2025؛ وفهرس قرارات مكتب المساءلة الحكومية؛ وقضية "Storch v. Hegseth". وتعكس أرصدة القضايا المعلنة الوضع في 30 سبتمبر 2025، في حين يغطي عدد المفتشين العاملين الفترة الأطول المبينة في الجدول. ولا يعني استمرار الجهات في أداء أعمالها أن قدرتها المؤسسية أو مستوى فعاليتها ظلا من دون تغيير.

<sup>20</sup>. GAO, Impoundment Control Act decision index: B-337137, B-337375, B-337202, B-337208, B-337203, B-337204.1 and B-337204.2. Historical examples: B-329092, 12 December 2017, and B-331564, 16 January 2020. Available at [ARPA-E decision](#) and [Ukraine assistance decision](#). Accessed 11 September 2026. These examples are not a complete historical census.

<sup>21</sup>. GAO, Impoundment Control Act decision index: B-337137, B-337375, B-337202, B-337208, B-337203, B-337204.1 and B-337204.2. Historical examples: B-329092, 12 December 2017, and B-331564, 16 January 2020. Available at [ARPA-E decision](#) and [Ukraine assistance decision](#). Accessed 11 September 2026. These examples are not a complete historical census.

نطاق انطباق الأمر مرهوناً بالتعريفات القانونية ذات الصلة والأحكام التشريعية الخاصة بكل وكالة.<sup>22</sup>

وفي هذا السياق، رُفضت الدعوى المشار إليها هنا بشأن اللجنة الفيدرالية للانتخابات وأُغلقت في 3 يونيو 2025. غير أن رفض دعوى واحدة لا يعادل صدور حكم قضائي يحسم مدى انطباق الأمر التنفيذي في جميع الحالات. ومن المنظور الاقتصادي، لا تتمثل المسألة في افتراض أفضلية نموذج مؤسسي بعينه في جميع الظروف، وإنما في الكيفية التي تؤثر بها هذه الترتيبات عملياً في التنسيق والمساءلة والاستقلال التنظيمي.

### 2-6-2 مدة شغل المنصب في الاحتياطي الفيدرالي

في 25 أغسطس 2025، وجّه الرئيس رسالة إلى ليزا دي. كوك، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، أعلن فيها إعفائها من منصبها استناداً إلى وجود سبب يبرر العزل. ووصفت المحكمة العليا هذه الخطوة لاحقاً بأنها أول محاولة من رئيس أمريكي لعزل عضو في مجلس المحافظين أثناء شغله المنصب خلال تاريخ الاحتياطي الفيدرالي الممتد 111 عامًا. ويشغل أعضاء مجلس المحافظين مناصبهم لمدة أربعة عشر عامًا، ولا يجوز عزلهم إلا لسبب، بموجب 12 U.S.C. § 242.<sup>23</sup>

وفي 29 يونيو 2026، رفضت المحكمة العليا، بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة، طلب الحكومة وقف تنفيذ الحكم. واعتبرت أن اشتراط وجود سبب للعزل، المنصوص عليه قانوناً، يخضع للمراجعة القضائية، وخلصت إلى أن كوك لم تُنح لها الفرصة اللازمة للرد. كما أيدت الأغلبية الهيكل المؤسسي القائم للاحتياطي الفيدرالي والحماية من العزل إلا لسبب، مستندة في ذلك إلى الاستقلال التاريخي للبنوك المركزية.

وتشير هذه المعطيات إلى تزايد الطلب على بعض منظومات المراجعة والرقابة، ولا سيما لدى مجلس حماية نظم الجدارة ومكتب المستشار الخاص، لكنها لا تثبت أن أعمال الرقابة قد توقفت. ويتطلب تقييم الآثار المترتبة على هذه الضغوط النظر إلى ما هو أبعد من إجمالي حجم المعاملات الواردة، ليشمل مدد معالجتها، وطبيعة القضايا، ونتائج سبل الانتصاف، وتوزيع الموظفين بحسب الوظائف التي يؤديونها.

## 2-6 الوالات المستقلة والحوكمة النقدية

تختلف تختلف الوكالات المستقلة في الترتيبات القانونية التي تحكم التعيين، ومدة شغل المنصب، والعزل، والإشراف الرئاسي. وهي لا تقع بالكامل خارج نطاق إشراف السلطة التنفيذية، كما تتباين فيما بينها من حيث الصلاحيات والضمانات القانونية المقررة لها. وشهدت الفترة محل الدراسة تغيرات في الإشراف على الوكالات التنظيمية المستقلة، فضلاً عن نزاع قضائي يتعلق بأحد أعضاء مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي.

### 2-6-1 الإشراف على الوكالات التنظيمية

سعى الأمر التنفيذي رقم 14215، الموقع في 18 فبراير 2025، إلى توسيع نطاق الإشراف الرئاسي ليشمل ما تضطلع به الوكالات التنظيمية المستقلة من وضع للقواعد التنظيمية، وإعداد للميزانيات، وتحديد لمعايير الأداء، وتبني للمواقف القانونية.

أما الاستثناء المتعلق بالسياسة النقدية، فاقصر على ممارسة الاحتياطي الفيدرالي لمهامه في مجال السياسة النقدية، ولم يمتد إلى وظائفه التنظيمية. ومع ذلك، يظل تحديد

22. Executive Order 14215, Ensuring Accountability for All Agencies, 18 February 2025.

23. Trump v. Cook, No. 25A312, opinion of 29 June 2026; 12 U.S.C. § 242. Available at Supreme Court opinion. Accessed 11 September 2026.

وعلى خلاف القيد المفروض على عزل قيادات الوكالات، الذي أبطلته المحكمة في اليوم نفسه في قضية "Trump v. Slaughter"، ظلت الحماية من العزل إلا لسبب المقررة لأعضاء مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي قائمة. وأبقى الأمر كوك في منصبها في أثناء استمرار النزاع القضائي بشأن عزلها، من دون أن يفصل نهائياً في جميع الادعاءات الموجهة إليها.

وشهدت الفترة كذلك خلافاً علنياً بشأن أداء رئيس مجلس المحافظين، ونقاشاً حول ما إذا كانت تكاليف تجديد مقر الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن تشكل سبباً للعزل. ويميز العرض الصادر عن خدمة أبحاث الكونجرس في هذا الشأن بين مدة العضوية في مجلس المحافظين وشغل منصب رئيس المجلس، باعتبارهما وضعين قانونيين ومؤسسيين منفصلين. ولا يحسم النص التشريعي صراحةً جميع المسائل المتعلقة بعزل رئيس المجلس من منصب الرئاسة مع استمراره عضواً في مجلس المحافظين. وقد انتهت مدة جيروم باول في رئاسة المجلس في مايو 2026.<sup>24</sup>

## 3-6-2 ملاحظات السوق وحدودها

### الجدول 2-4 ملاحظات مختارة بشأن الأسواق المالية في الفترة المحيطة برسالة العزل

| المؤشر                            | أغسطس 25<br>2025 | أغسطس 26<br>2025 | التغير                         |
|-----------------------------------|------------------|------------------|--------------------------------|
| عدد الدولارات لكل يورو            | 1.1670           | 1.1657           | ارتفاع قيمة الدولار بنحو 0.11% |
| مؤشر الدولار واسع النطاق          | 120.42           | 120.53           | +0.09%                         |
| عائد سندات الخزانة لأجل عشر سنوات | 4.28%            | 4.26%            | -2 نقطة أساس                   |
| عائد سندات الخزانة لأجل سنتين     | 3.73%            | 3.61%            | -12 نقطة أساس                  |
| S&P 500 مؤشر                      | 6,439.32         | 6,465.94         | +0.41%                         |

المصادر: مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي ومؤشرات S&P Dow Jones. عبر قاعدة البيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي (FRED). ونُسب التغير في النسب المئوية إلى حسابات مشتقة من القيم المرصودة المعروضة في الجدول.

محدودية استجابة الأسعار، كما لا يصح استخلاص حكم بشأنها من مجرد وجود نزاع مؤسسي.

## 7-2 التوظيف الفيدرالي والوظائف الإدارية

تترك سياسة التوظيف الفيدرالي أثراً متمايزين: فهي تؤثر في الأوضاع الوظيفية للعاملين في الحكومة الفيدرالية من جهة، وقد تغير من جهة أخرى حجم الموارد المتاحة لتنفيذ السياسات

وتُظهر هذه الملاحظات ارتفاعاً محدوداً في قيمة الدولار، وانخفاضاً في عوائد سندات الخزانة، وارتفاعاً في أسعار الأسهم خلال فترة الرصد اليومية المختارة. ولا تكشف، في مجملها، عن تحرك سلبي واسع النطاق في الأصول المدرجة. غير أن المقارنة بين يومين لا تتيح عزل أثر محاولة العزل عن سائر الأخبار والتطورات التي ربما أثرت في تحركات السوق، كما لا تسمح باستنتاج تصورات المستثمرين أو استبعاد احتمال ظهور آثار على المدى الأطول. ومن ثم، لا ينبغي الاستدلال على المصادقية المؤسسية من مجرد

24. Congressional Research Service, IF13146, 8 January 2026.

العاملة الفيدرالية، كما أوقف، في نطاق سريانه، اقتطاع الاشتراكات النقابية من الرواتب.

أما التعديل العام للأجور لعام 2026، فبلغ 1.0%، مع بقاء نسب بدل المناطق الجغرافية دون تغيير، ليكون بذلك أدنى تعديل عام من هذا النوع منذ عام 2021. وفي المقابل، خضعت بعض المهن المشمولة في مجال إنفاذ القانون لتعديلات منفصلة في معدلات الأجر الخاص، على النحو الذي يتناوله القسم 3.5.<sup>25</sup>

غير أن تحديد ما إذا كان موظفون بعينهم قد تعرضوا لانخفاض في أجورهم الحقيقية، وقياس حجم هذا الانخفاض إن وُجد، يتطلب موازنة الفترة الزمنية المستخدمة لقياس تغير الأسعار مع فترة قياس الأجور، فضلًا عن استخدام مقياس متسق للأجور. ولا تكفي معدلات التضخم الفصلية المحسوبة على أساس سنوي لتحديد التغير الدقيق في القوة الشرائية على امتداد سنة تقويمية كاملة.

وقد يؤثر انخفاض الأجور الحقيقية في قدرة الحكومة على الاحتفاظ بالموظفين، إلا أن البيانات الإجمالية عن حالات مغادرة الخدمة لا تتيح عزل هذا الأثر عن عوامل أخرى، مثل استيفاء شروط التقاعد، والحوافز المرتبطة بالبرامج، وغيرها من العوامل.

## 8-2 النشاط الإقليمي وتقديم الخدمات والتغطية الإحصائية

سجلت منطقة واشنطن الحضرية تراجعًا في عدد الوظائف بلغ 103,900 وظيفة خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في يناير 2026، وهو أكبر انخفاض بين المناطق الحضرية الرئيسية المشمولة بالمقارنة المشار إليها. وأفادت "Cresa" بأن معدل الشواغر في المكاتب بلغ 22.0% في الربع الأول من عام 2026، فيما أفادت "CBRE" بمعدل قدره 22.6% استنادًا إلى بيانات عام 2025.

والاضطلاع بالوظائف الحكومية الأخرى.

غير أن عدد العاملين، في حد ذاته، لا يصلح مقياسًا للإنتاجية الإدارية؛ إذ تتحدد هذه الإنتاجية أيضًا في ضوء طبيعة الوظائف، والمهارات المتاحة، وأعباء العمل، واستخدام التكنولوجيا، ومدى الاعتماد على الخدمات المتعاقد عليها.

وخلال الفترة من يناير 2025 إلى يناير 2026، انخفض صافي العمالة الفيدرالية بنحو 264 ألف وظيفة، أي ما يعادل قرابة 12% قياسًا إلى قوة عاملة بلغ حجمها نحو 2.2 مليون موظف. ويعكس صافي التغير في العمالة محصلة التعيينات وحالات مغادرة الخدمة معًا، ومن ثم لا يمثل عددًا لحالات الفصل. كما تختلف الاستقالات، وحالات التقاعد، والاستقالات المؤجلة، وإجراءات تخفيض القوى العاملة الرسمية، من حيث خصائصها القانونية والإدارية. وأعاد الأمر التنفيذي رقم 14171 العمل بـ"الجدول F" تحت المسمى الجديد "جدول الوظائف السياسية/المهنية". وتناولت القاعدة النهائية الصادرة عن مكتب إدارة شؤون الموظفين، والمنشورة في السجل الفيدرالي في 6 فبراير 2026، نحو 50 ألف وظيفة، بما يعادل قرابة 2% من إجمالي القوة العاملة.

وقلصت القاعدة إجراءات محددة تتعلق بالإجراءات الوظيفية الضارة وضمانات الطعن بالنسبة إلى وظائف مصنفة ذات صلة بالسياسات العامة. غير أن ذلك لا يعني إلغاء جميع ضمانات الخدمة المدنية، أو تحويل جميع الموظفين المشمولين بها إلى موظفين يجوز إنهاء خدمتهم دون قيود. كما يتعين تناول الضمانات المنطبقة المتعلقة بمبادئ الجدارة، وأفضلية المحاربين القدامى، والحماية من الممارسات المحظورة في شؤون الموظفين، كل على حدة.

وفي سياق متصل، قيّد أمر صدر في مارس 2025 نطاق المفاوضة الجماعية لنحو ثلثي القوة

25. OPM, 2026 pay schedules; BEA price series. Full-year purchasing-power comparisons require matched dates and definitions.

لينكولن بولاية نبراسكا وبروفو بولاية يوتا في أبريل 2025، ثم في بوفالو بولاية نيويورك في يونيو. كما غُلقت عمليات جمع البيانات لنحو 15% من العينة في المناطق الاثنتين والسبعين الأخرى التي يغطيها المؤشر.

وأظهرت عمليات المحاكاة التي أجراها مكتب إحصاءات العمل أن متوسط أثر هذه التغيرات في العينة على المؤشر الوطني الشامل لأسعار المستهلك بلغ أقل من 0.01 نقطة مئوية. غير أن هذا التقدير يقتصر على الأثر الذي قاسته المحاكاة المحددة، ولا يمتد بالضرورة إلى جميع الآثار المحتملة لتقليص عمليات جمع البيانات.

27

كذلك، توقف إصدار نحو 350 مؤشرًا لأسعار المنتجين اعتبارًا من بيانات يوليو 2025، ونُقلت هذه المؤشرات على مراحل إلى قواعد البيانات المخصصة للسلسلة المتوقف إصدارها. كما انتهت السلسلة البحثية لمؤشر الأسعار القائم على الأمراض عند بيانات مارس 2025.

واعتبارًا من تقديرات يناير 2026، توقف أيضًا إصدار نحو 900 سلسلة تفصيلية لبيانات التوظيف وساعات العمل والأجور بحسب الصناعة ضمن برنامج الولايات والمناطق، بسبب انخفاض مستويات التوظيف أو تراجعها، أو محدودية تغطية العينة. غير أن التغيرات التي تستند إلى معايير النشر الإحصائي لا ينبغي وصفها تلقائيًا بأنها تدخل سياسي.

وفي سياق مختلف، أدى انقطاع الاعتمادات المالية في خريف 2025 إلى تعطيل عمليات جمع بعض البيانات ونشرها. فلم يُجرَ المسح الأسري لشهر أكتوبر، وتعدّر إعادة بنائه بأثر رجعي. كما تعطلت عمليات جمع بيانات مؤشر أسعار المستهلك لشهر أكتوبر، فلم يصدر الإصدار الشهري لذلك الشهر، وأعيد تحديد موعد إصدار بيانات نوفمبر.

غير أن هاتين القراءتين لسوق العقارات تغطيان فترتين زمنييتين مختلفتين، ومن ثم لا ينبغي التعامل معهما بوصفهما نقطتين متعاقبتين ضمن اتجاه زمني واحد قابل للمقارنة المباشرة.

26

وتوفر التغيرات التي طرأت على حجم القوى العاملة الفيدرالية سياقًا ذا صلة لفهم هذه النتائج الإقليمية، لكنها لا تحدد مقدار ما أسهمت به السياسة الفيدرالية في كل وظيفة فُقدت في المنطقة الحضرية أو في كل مكتب أصبح شاغراً. ولا يصح التعامل مع هذه المشاهدات بوصفها تقديرًا للأثر السببي ما لم تتسق البيانات المستخدمة من حيث النطاق الجغرافي، والفترة الزمنية، ونطاق التغطية.

ويمكن لمؤشرات تقديم الخدمات أن تكشف جوانب لا تظهرها أعداد الموظفين وحدها. وفي هذا السياق، يتناول الفصل الثالث متوسط فترة الانتظار للحصول على خدمات طب الأعصاب، الذي أفادت إحدى منظمات المناصرة بأنه بلغ 76.3 يومًا، مقارنة بمعيار وزارة شؤون المحاربين القدامى البالغ 28 يومًا للرعاية التخصصية، وذلك بالتزامن مع خفض عدد العاملين بنحو 17 ألف وظيفة. غير أن تزامن هذه التطورات لا يحدد مقدار ما يمكن أن يُعزى من طول فترات الانتظار إلى انخفاض أعداد العاملين، مقارنة بعوامل أخرى مثل حجم الطلب، وجدولة المواعيد، والتوزيع الجغرافي، وغيرها من الظروف.

## 8-2 إنتاج الإحصاءات والأدلة المتاحة لصنع السياسات

تؤثر التغيرات في نطاق التغطية الإحصائية في كل من عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والقدرة على تقييم السياسات العامة. ففي مكتب إحصاءات العمل، غُلقت عمليات جمع الأسعار اللازمة لاحتساب مؤشر أسعار المستهلك في

26. BLS, The Economics Daily, April 2026; Cresa, Q1 2026 Washington DC market report; CBRE, 2025 observations. The two vacancy figures are not simultaneous measurements.

27. BLS collection and discontinuation notices, 2025–2026; state and area benchmark article effective January 2026. The less-than 0.01 percentage-point estimate is a simulation of the specified CPI sample change.

مباشرة، و145 وظيفة تُسترد تكاليفها، ليلبلغ الإجمالي المحسوب 2,164 وظيفة. وفي المقابل، تبلغ تقديرات السنة المالية 2026 نحو 1,773 وظيفة ممولة مباشرة و142 وظيفة تُسترد تكاليفها، بإجمالي محسوب قدره 1,915 وظيفة. وبذلك يبلغ الانخفاض التقديري 249 وظيفة بمكافئ الدوام الكامل، أو 11.5%، لكنه لا يمثل نتيجة فعلية لسنة مالية مكتملة. ومن ثم، لا ينبغي التعامل مع مستوى التوظيف المدرج في الموازنة والاستخدام الفعلي للوظائف بوصفهما مقياسين متماثلين.<sup>28</sup>

وفي المحصلة، لا تعني محدودية الأثر الذي أظهرته محاكاة التغير في عينة مؤشر أسعار المستهلك أن جميع حالات تعطل العمليات الإحصائية كانت عديمة الأثر أو محدودة الأهمية؛ فتقديرات المؤشرات الوطنية، والتغطية الإقليمية، والسلاسل البحثية، وتوقيت النشر، يؤدي كل منها غرضًا مختلفًا. وفي المقابل، لا تبرز حالات التعطل اعتبار جميع الإحصاءات الرسمية المنشورة غير موثوقة. ومن ثم، يتعين تقييم آثار كل حالة في ضوء السلسلة الإحصائية التي تأثرت بها وطبيعة استخدامها.

## 2-8-2 الآثار المترتبة على آفاق الاقتصاد حتى عام 2050

تستند التوقعات الاقتصادية طويلة الأجل إلى افتراضات بشأن الإنتاجية، وعرض العمل، والاستثمار، وتنفيذ البرامج العامة. ولا تقدّر هذه الدراسة معاملةً مستقلًا يربط القدرة الإدارية بالنتائج المحلي الإجمالي، كما لا تثبت أن كل توقع يتطلب بالضرورة استمرار جميع البرامج الحالية أو ترتيبات التوظيف القائمة دون تغيير. وتحدد الأدلة المؤسسية، بدءًا من ذلك، شروط التنفيذ التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تفسير الآفاق المستقبلية.

وألغى كذلك إصدار مؤشر أسعار المنتجين لشهر أكتوبر، فيما تأجل إصدار مؤشر تكلفة التوظيف لشهر سبتمبر إلى 10 ديسمبر. وألغى مكتب التحليل الاقتصادي التقدير المسبق للنتائج المحلي الإجمالي للربع الثالث، الذي كان مقرّرًا صدوره في أكتوبر، ونشر تقديرين بدلًا من التقديرات الثلاثة المعتادة: تقديرًا أوليًا في 23 ديسمبر 2025، ثم تقديرًا محدّثًا في 22 يناير 2026. غير أن عدم صدور هذه الإصدارات أو تأخرها ينبغي تمييزه عن القول إن جميع المعلومات المتعلقة بذلك الربع قد فُقدت بصورة نهائية.

وفي مسار منفصل، تأجل جمع بيانات مسح الإسكان الأمريكي لعام 2025 من مايو 2025 إلى يناير 2026 أو إلى موعد لاحق، بالتزامن مع انتقال وزارة الإسكان والتنمية الحضرية إلى نظام الجمع المستمر للبيانات، مشيرةً إلى ارتفاع تكاليف العمل الميداني وتراجع معدلات الاستجابة. ومن ثم، لا ينبغي عزو إعادة تصميم عملية جمع بيانات المسح إلى انقطاع التمويل الذي وقع في وقت لاحق.

كما استكملت "لجنة نبض المدارس" جمع بياناتها للعام الدراسي 2024-2025 في 27 يوليو 2025، ونُشرت نتائجها على مدار العام. ولا يثبت الإشعار المشار إليه أن البرنامج قد أُنتهي بصورة دائمة. وتتطلب بيانات التوظيف القدر نفسه من الدقة في تفسيرها. فتسجل موازنة وزارة العمل للسنة المالية 2026 عددًا قدره 2,228 وظيفة بمكافئ الدوام الكامل في مكتب إحصاءات العمل خلال السنة المالية 2024، مقابل مستوى معتمد قدره 2,175 وظيفة للسنة المالية 2025، بما في ذلك الوظائف التي تُسترد تكاليفها من جهات أخرى.

أما ملحق مكتب الإدارة والميزانية الصادر لاحقًا، فيسجل للسنة المالية 2025 عددًا فعليًا قدره 2,019 وظيفة بمكافئ الدوام الكامل ممولة

28. Department of Labor, FY2026 Budget in Brief; OMB, FY2027 Budget Appendix. Different staffing reporting bases and observation statuses.

## الجدول 2-5 نتائج وملاحظات مؤسسية مختارة والتطورات اللاحقة

| المجال                                | النتيجة أو الملاحظة                                                                                                                                            | التطور اللاحق والقيود المنهجية                                                                                                                                         |
|---------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الأوامر القضائية الجزرية الشاملة      | صدور أوامر في 25 قضية خلال المئة يوم الأولى؛ وتشير المقارنة التاريخية إلى صدور 27 أمرًا خلال القرن العشرين                                                     | فرضت قيودًا مؤقتة على تنفيذ السياسات؛ غير أن أطر الحصر تختلف، كما طرأ لاحقًا تغيير على القواعد القانونية المنظمة لسبل الانتصاف                                         |
| رسوم الطوارئ الجمركية                 | قُضي، بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، بأن قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA) لا يخول فرض الرسوم الجمركية محل الطعن                              | وُضعت آلية لرد المبالغ؛ وقدرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية إجمالي الرسوم المحتسبة بنحو 166 مليار دولار، وهو تقدير للرسوم المحتسبة وليس للمبالغ التي اكتمل ردها |
| الإنفاق من الاعتمادات المالية         | سبعة قرارات مدرجة في فهرس مكتب المساءلة الحكومية لعام 2025 خلصت إلى وقوع مخالفات؛ وفي 22 يوليو 2026، خلصت المحكمة إلى أن وكالة حماية البيئة خالفت أمرًا سابقًا | أوقفت محكمة الاستئناف للدائرة الرابعة، في 20 أغسطس، تنفيذ أمر يوليو المتعلق بوكالة حماية البيئة؛ فيما اختلفت سبل الانتصاف في النزاعات الأخرى المتعلقة بالبرامج         |
| التقاضي بشأن بيانات الناخبين          | رُفضت 23 دعوى؛ ولم يُسجل أي حكم لصالح وزارة العدل؛ وتسجلت تسوية أو كلاهما بصورة منفصلة                                                                         | نتائج إجرائية متباينة. ولا تمثل معدلًا لنجاح الحكومة في الدعاوى القضائية على مستوى الحكومة الفيدرالية بأكملها                                                          |
| المفتشون العامون                      | ثبتت مخالفة متطلب الإخطار                                                                                                                                      | لم تأمر المحكمة، في الإجراء القضائي المشار إليه، بإعادة المفتشين العاملين المعنيين إلى مناصبهم                                                                         |
| مدة العضوية في مجلس حماية نظم الجدارة | قُضي بعدم دستورية الحماية المحددة من العزل                                                                                                                     | ظل حكم المحكمة الأدنى درجة قائمًا بعد رفض المحكمة العليا طلب مراجعة الحكم                                                                                              |
| الاحتياطي الفيدرالي                   | أيدت المحكمة الحماية القائمة من العزل وأوجبت مراعاة الضمانات الإجرائية                                                                                         | رُفض طلب وقف التنفيذ، وظلت عضو مجلس المحافظين في منصبها مع استمرار النزاع القضائي بشأن العزل                                                                           |
| الخدمة المدنية الفيدرالية             | انخفاض صافي قدره 264 ألف وظيفة؛ ونحو 50 ألف وظيفة مشمولة بسياسة إعادة التصنيف                                                                                  | تمثل هذه الأرقام ملاحظات بشأن التوظيف وسياسات شؤون الموظفين، وليست نتيجة قضائية أو قياسًا لخسارة في الإنتاجية                                                          |

المصادر: الأحكام والقرارات القانونية، وتقارير الجهات، ومجموعات البيانات المؤرخة المشار إليها في هذا الفصل. وتعكس الحالات المعروضة الوضع حتى 24 أغسطس 2026، ما لم يُذكر تاريخ رصد أسبق.

طبيعة الوظائف المتأثرة، ومدة التعطل، ومدى فعالية التعديلات اللاحقة. وتكتسب هذه العوامل أهمية عند تقييم الآفاق الاقتصادية حتى عامي 2030 و2050، غير أن آثارها قد تتباين من مؤسسة إلى أخرى، كما قد تتغير بمرور الوقت.

وتكشف المحصلة عن سجل مؤسسي متباين؛ فقد استمرت الآليات القضائية والرقابية في أداء وظائفها، ووُضعت بعض سبل الانتصاف موضع التنفيذ، في حين ظلت نزاعات أخرى وأعباء عمل معينة دون حسم. وتتوقف التداعيات الاقتصادية لهذه التطورات على

الفصل الثالث

# النتائج التوزيعية والاجتماعية

4-3 موظفو الحكومة الفيدرالية المدنيون

1-3 اختيار المجموعات الثلاث

5-3 مجموعة المقارنة

2-3 المزارعون: ارتفاع حصة المدفوعات الحكومية من دخل المزارع

6-3 ما الذي تكشفه النتائج التوزيعية

3-3 العسكريون والمحاربون القدامى

## 1-3 اختيار المجموعات الثلاث

لا تعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية، في حد ذاتها، تجارب الأسر على المستوى الفردي. ومن هذا المنطلق، يركز هذا الفصل على ثلاث فئات تتسم بتعرض مباشر بوجه خاص لتأثير السياسات العامة: المزارعون، والعسكريون والمحاربون القدامى، وموظفو الخدمة المدنية الفيدرالية.

وتتأثر هذه الفئات بالسياسات التي تمسها بصورة مباشرة، إلى جانب التحولات الأوسع نطاقاً في الأسعار والائتمان وأوضاع التوظيف. وتمثل كل منها حالة مختلفة من حالات دعم الدخل الموجه إلى قطاعات بعينها، والاستحقاقات المقررة قانوناً، والتوظيف في القطاع العام. وقد اختيرت هذه الفئات اختياراً هادفاً لأغراض التحليل، ولا يُقصد بها أن تكون ممثلة لجميع الأمريكيين. كما أن توافر تقارير منشورة بشأنها لا يضمن، في حد ذاته، تغطية جميع النتائج الاجتماعية المرتبطة بها تغطية شاملة.

### الجدول 3-1 المجموعات الثلاث وقنوات انتقال الأثر والسياسات الموجهة إليها

| الفئة                           | قناة انتقال الأثر                                                                                 | السياسات الموجهة إليها                                                               | التعرض للتغيرات الاقتصادية العامة                                             |
|---------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| المزارعون                       | قطاع تستهدف السياسة التجارية دعمه، لكنه يواجه في الوقت نفسه تكاليف التكيف                         | الرسوم الجمركية، والإجراءات الانتقامية الأجنبية، ومدفوعات الدعم، وإنفاذ قوانين العمل | تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتطلبات الائتمان التشغيلي.                           |
| العسكريون والمحاربون القدامى    | حماية اسمية مقررة قانوناً، بالتزامن مع خفض أعداد العاملين المسؤولين عن إدارة الاستحقاقات والخدمات | الرواتب والبدلات، وخفض القوى العاملة في وزارة شؤون المحاربين القدامى                 | زيادات الرواتب والبدلات؛ مع تفاوت أثرها على الأسر تبعاً للأسعار وتكاليف السكن |
| موظفو الخدمة المدنية الفيدرالية | يمثلون في الوقت نفسه فئة تستهدفها السياسات وأداة من أدوات تنفيذها                                 | تخفيض القوى العاملة، و"جدول الوظائف السياسية/ المهنية"، وحقوق المفاوضة الجماعية      | تعديل اسمي عام للأجور بنسبة 1%؛ مع بقاء نسب بدل المناطق الجغرافية دون تغيير   |

ترتفع تكلفة مستلزمات الإنتاج المشمولة بالتدابير ذات الصلة، كما يمكن أن يؤثر إنفاذ قوانين الهجرة في الأنشطة الزراعية كثيفة العمالة. ويتفاوت حجم هذه الآثار باختلاف السلعة والمنطقة ونوع المزرعة، ولا تعزل البيانات المرصودة أدناه أثر هذه العوامل عن سائر التغيرات في التكاليف والطلب. وجاءت استجابة الحكومة الفيدرالية واسعة النطاق.

## 2-3 المزارعون: ارتفاع حصة المدفوعات الحكومية من دخل المزارع

يتعرض المنتجون الزراعيون لتأثيرات مرتبطة بالسياسات عبر عدة قنوات، تشمل النفاذ إلى الأسواق التجارية، ومستلزمات الإنتاج المستوردة، وتوافر العمالة، ودعم الدخل. فقد تحد الإجراءات الانتقامية من فرص التصدير، وقد

### 3-2-1 مكونات دخل المزارع

قدّرت التوقعات الصادرة عن دائرة البحوث الاقتصادية في مطلع عام 2026 المدفوعات الحكومية المباشرة بنحو 9.3 مليار دولار في عام 2024، و30.5 مليار دولار في عام 2025، و44.3 مليار دولار في عام 2026. وتمثل القيمة الأخيرة توقعًا، لا إجماليًا مرصودًا للمدفوعات الفعلية. وبمقارنتها بصافي دخل المزارع البالغ 153.4 مليار دولار وفق التوقعات نفسها، تشكل المدفوعات 28.9% من هذا الدخل، وهي نسبة مشتقة حسابيًا على النحو الآتي:  $44.3 \div 153.4 \times 100$ . ويؤدي طرح هذه المدفوعات إلى رصيد محاسبي قدره 109.1 مليار دولار، ولا يمثل هذا الرصيد توقعًا لما كان سيبلغه الدخل في غياب الدعم.

أما خط الأساس المنفصل طويل الأجل الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية في فبراير 2026، فقد اكتمل إعداده في ديسمبر 2025 استنادًا إلى افتراضات سابقة. ويقرن الجدول 26 منه صافي دخل للمزارع قدره 183.3 مليار دولار بمدفوعات حكومية مباشرة قدرها 34.9 مليار دولار في عام 2026، بما ينتج عنه حصة مشتقة حسابيًا قدرها 19.0%. ومن ثم، يجب أن يستند بسط نسبة المدفوعات ومقامها إلى التوقع نفسه؛ إذ إن قسمة 44.3 على 183.3 من شأنها أن تخلق بين مجموعتين مختلفتين من الافتراضات.<sup>30</sup>

2026: وزارة الزراعة الأمريكية، "التوقعات الزراعية حتى عام 2035" (USDA Agricultural Projections to 2035)، الجدول 26.

في 8 ديسمبر 2025، أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية "برنامج المساعدة الانتقالية للمزارعين" (Farmer Bridge Assistance Program)، باعتماد قدره 12 مليار دولار، حُصص منه 11 مليار دولار لمنتجات المحاصيل الحقلية و1 مليار دولار للمحاصيل المتخصصة. وموّل البرنامج بموجب سلطة الاقتراض الممنوحة لمؤسسة ائتمان السلع، لا من حصيلة رسوم جمركية مخصصة لهذا الغرض. وحُدّدت المدفوعات عن كل فدان مزروع وفق معادلة موحدة على المستوى الوطني، بواقع 44.36 دولارًا للذرة، و30.88 دولارًا لفلول الصويا، و39.35 دولارًا للقمح، و117.35 دولارًا للقطن. ووضع حد أقصى للمدفوعات قدره 155 ألف دولار للفرد، واقتصر الاستحقاق على من يقل دخلهم الإجمالي المعدل عن 900 ألف دولار. وبدأ التسجيل في البرنامج في 23 فبراير 2026.

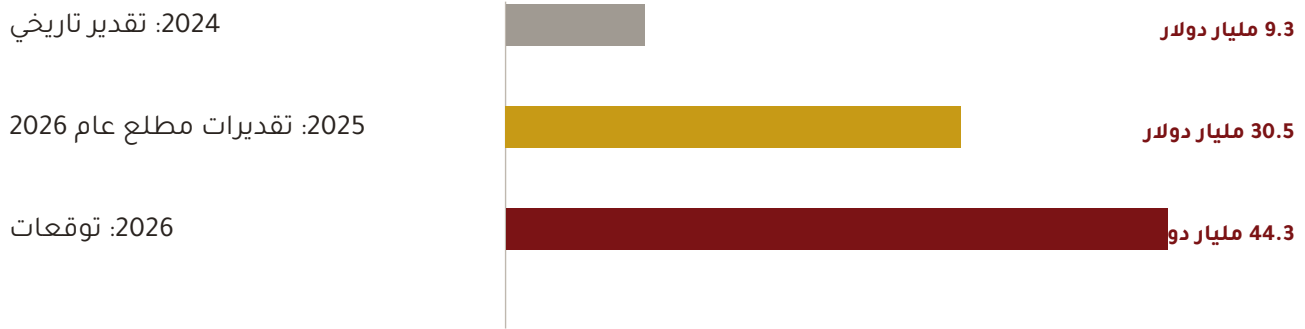
وبالمقارنة مع خسائر السنة المحصولية المقدرة بما يتراوح بين 35 و44 مليار دولار، تعادل المساعدات البالغة 12 مليار دولار ما بين ربع هذه الخسائر وثلثها. وقد قدّرت مجموعة العمل البيئي، وهي منظمة مناصرة، أن نحو 40% من المخصصات البالغة 11 مليار دولار لمنتجات المحاصيل الحقلية ستذهب إلى المزارع التي تزرع أكثر من 1,000 فدان من محاصيل السلع المؤهلة. وتمثل هذه النسبة توزيعًا متوقعًا لمخصصات برنامج المحاصيل الحقلية، ولا تعني أن 40% من حزمة المساعدات الكاملة البالغة 12 مليار دولار ستذهب إلى تلك المزارع.<sup>29</sup>

المصدر: دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، "إحصاءات دخل المزارع وثرواتها" (Farm Income and Wealth Statistics)، توقعات مطلع عام

29. Environmental Working Group, an advocacy organisation, analysis of February 2026.

30. USDA Economic Research Service, Farm Income and Wealth Statistics; USDA February 2026 baseline, OCE-2026-1. Nominal dollars. The early-2026 income forecast and the long-term baseline use different assumptions. Table 26 of the latter pairs 183.3 billion dollars of income with 34.9 billion of payments; cross-vintage ratios are not used.

## الشكل 3-1 المدفوعات الحكومية المباشرة للمزارعين، 2024-2026



ملاحظة: تشير توقعات مطلع عام 2026 إلى أن المدفوعات الحكومية المباشرة تمثل 28.9% من صافي دخل المزارع. أما خط الأساس المنفصل طويل الأجل، فتبلغ الحصة المشتقة منه 19.0% استنادًا إلى مدخلاته الخاصة. والقيم مقومة بالدولار الاسمي.

المالية. وتخضع الأهلية لشروط تتعلق بالدين والدخل وطبيعة النشاط، مع اختلاف القواعد المطبقة على الأفراد والشركات والشركات. كما أن وجود دخل من مصادر خارج المزرعة لا يحرم كل أسرة تلقائيًا من الأهلية. ومن ثم، ينبغي التعامل مع العدد البالغ 315 بوصفه عدد الحالات المقدمة بموجب الفصل 12، لا حصرًا شاملًا لحالات تعثر الأعمال الزراعية.

وتوفر قروض التشغيل منظورًا آخر للاحتياجات التمويلية. فوفقًا لبيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي، ارتفع حجم قروض التشغيل الجديدة بنحو 40% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025. كما ارتفع متوسط حجم هذه القروض بنحو 30% بالقيمة الحقيقية خلال عام 2025 بأكمله. وكانت أسعار الفائدة قد انخفضت لستة أرباع متتالية، لكنها ظلت أعلى من متوسطاتها المسجلة خلال العقود الأخيرة. وأسهمت قيم الأراضي الزراعية والدعم الحكومي في الحد من الضغوط المالية التي أفادت بها التقارير. وقد تنعكس المدفوعات الحكومية في قيم الأراضي الزراعية، التي تؤثر بدورها في قيمة الضمانات؛ غير أن تزامن هذه العوامل لا يتيح قياس مدى رسمة تلك المدفوعات في قيم الأراضي، ولا عزل أثرها عن سائر

تشير التوقعات إلى ارتفاع حصة المدفوعات الحكومية المباشرة من صافي دخل المزارع. غير أن الدعم الزراعي كان قائمًا قبل هذه الفترة؛ ومن ثم، فإن التغير يتمثل في ارتفاع حجمه المعلن، لا في استحداث دعم لقطاع لم يكن يتلقى دعمًا من قبل. كما أن صافي الدخل على مستوى القطاع الزراعي لا يعادل الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسرة الزراعية النموذجية.

وفي الوقت نفسه، ازدادت الضغوط المالية. فقد توقعت وزارة الزراعة الأمريكية في مطلع عام 2026 أن تبلغ ديون القطاع الزراعي 624.7 مليار دولار، بزيادة قدرها 5.2%؛ وهو رقم متوقع، لا إجماليًا مرصودًا في نهاية العام. كما ارتفع عدد طلبات الإفلاس بموجب الفصل 12 بنسبة 46% في عام 2025، ليصل إلى 315 طلبًا، مسجلًا بذلك الزيادة السنوية الثانية على التوالي. وتركزت هذه الطلبات في الغرب الأوسط، بواقع 121 طلبًا وبزيادة قدرها 70%، وفي الجنوب الشرقي، بواقع 105 طلبات وبزيادة قدرها 69%. وسجلت أركنساس العدد الأكبر على مستوى الولايات، بواقع 33 طلبًا.

وتغطي طلبات الإفلاس بموجب الفصل 12 شكلاً محددًا من أشكال تسوية الديون، ولا تشمل جميع حالات إغلاق المزارع أو الضائقة

المؤثرة.<sup>31</sup>

## 3-3 العسكريون والمحاربون القدامى

تبرز التعويضات العسكرية والخدمات المقدمة للمحاربين القدامى التمييز بين الاستحقاقات المقررة قانونًا، والقوة الشرائية للأسر، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الإدارية أو خدمات الرعاية. ورغم الصلة بين العسكريين والمحاربين القدامى، فإنهما فئتان مختلفتان، ويقتضي تقييم النتائج الخاصة بكل منهما استخدام مقاييس منفصلة.

صدر قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2025 في 23 ديسمبر 2024، قبل تولي الإدارة الرئاسية في ولايتها الثانية مهامها. وبموجب المعادلة القانونية المعمول بها، ارتفعت الرواتب الأساسية للعسكريين بنسبة 4.5% في يناير 2025. كما أقر القانون زيادات إضافية موجهة، اعتبارًا من 1 أبريل، للرتب من E-1 إلى E-4، إلى جانب زيادات أقل للعسكريين من الرتبة E-5 ممن تقل مدة خدمتهم عن عشر سنوات. ووسع القانون كذلك نطاق الأهلية للحصول على بدل الاحتياجات الأساسية ليشمل الأسر التي يقل دخلها عن 200% من إرشادات الفقر الفيدرالية. وتمثل هذه استحقاقات بدأ تنفيذها خلال الفترة محل الدراسة، لا تشريعات نشأت بالكامل خلالها.<sup>32</sup>

ويحد اختبار الدخل من نطاق الاستفادة من هذا البديل. فبموجب قواعد عام 2025، يشمل إجمالي دخل الأسرة عمومًا الرواتب والبدايات العسكرية، بما فيها بدل السكن الأساسي، مع مراعاة

الاستثناءات المنطبقة. ويؤدي احتساب دعم السكن ضمن الدخل إلى رفع الدخل المعتمد في تحديد الأهلية، وقد يقلص الاستحقاق أو يلغيه؛ ومن ثم، تؤثر الاستثناءات المنطبقة في إمكانية الحصول على البديل. أما برنامج المساعدة الغذائية التكميلية، فتسري عليه قواعد أهلية خاصة به، ولا يمكن استنتاج كيفية معاملته استنادًا إلى حساب بدل الاحتياجات الأساسية وحده.

وأظهرت مسح سابقة أجرتها وزارة الدفاع لعامي 2018 و2020 أن نحو ربع العسكريين في الخدمة الفعلية عانوا من انعدام الأمن الغذائي. ويناقش تحليل مؤسسة RAND الصادر في عام 2025 هذه النتائج، إلى جانب المسائل المنهجية التي برزت في المسوح اللاحقة. ولا تمثل هذه البيانات قياسًا أجري في عام 2023 لجميع الأسر العسكرية، كما لا تمثل نتيجة يمكن نسبتها إلى تغييرات السياسات التي أدخلت في عام 2025.<sup>33</sup>

### 3-3-1 خفض القوى العاملة وإمكانية الوصول إلى الخدمات

في يوليو 2025، أعلنت وزارة شؤون المحاربين القدامى أنها تتوقع انخفاض عدد العاملين لديها بنحو 30 ألف موظف بحلول نهاية السنة المالية 2025، نتيجة التناقص الطبيعي في أعداد العاملين، والتقاعد المبكر، وتجميد التوظيف، وبرنامج الاستقالة المؤجلة، لا من خلال عملية واسعة النطاق لتخفيض القوى العاملة. وانخفض إجمالي عدد العاملين من نحو 484 ألفًا في يناير 2025 إلى 467 ألفًا بحلول يونيو، أي بتراجع قدره 17 ألف موظف خلال الفترة من 1 يناير إلى 1 يونيو.

31. Kreitman, T., Federal Reserve Bank of Kansas City, Larger Operating Loans Boost Farm Lending Activity in 2025, 30 January 2026. Available at [analysis](#). Accessed 11 September 2026. Loan-volume growth refers to the fourth quarter; the real average-loan-size comparison refers to the full year.

32. National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2025, Public Law 118-159, enacted 23 December 2024; section 601 establishes the April pay table and section 621 expands Basic Needs Allowance eligibility. Congressional Research Service, Defense Primer: Military Pay Raise, IF10260, 30 December 2024, explains the January adjustment under 37 U.S.C. §1009 and the separate April changes, including qualifying E-5 personnel. Available at [dated CRS text](#). Accessed 11 September 2026. A purchasing-power comparison requires a matched price period, not a quarterly annualised inflation rate.

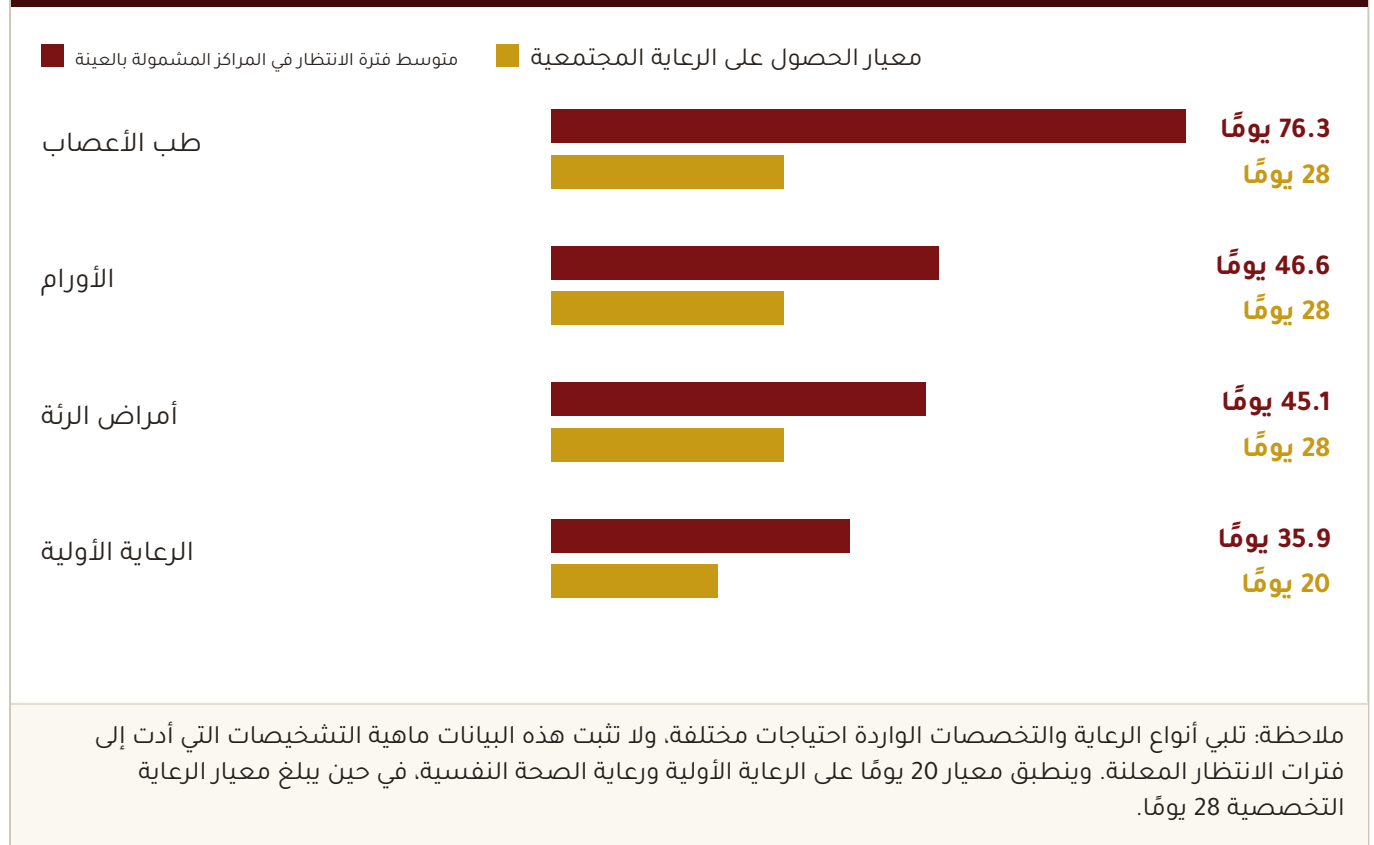
33. Tong, P. K., Asch, B. J., and Rennane, S., Food Insecurity Among Active-Duty Service Members, RAND, 2025. Available at [report](#). The roughly one-quarter estimate concerns the 2018 and 2020 active-duty surveys, not every military household.

وتقتصر هذه البيانات المرصودة على المراكز المشمولة بالعينة، ولا تمثل متوسطًا على المستوى الوطني.

وتحدد وزارة شؤون المحاربين القدامى، ضمن معيار الحصول على الرعاية المجتمعية، مدة 20 يومًا للرعاية الأولية ورعاية الصحة النفسية، و28 يومًا للرعاية التخصصية. وتستخدم هذه المدد في تحديد أهلية الحصول على الرعاية خارج مرافق الوزارة، ولا تمثل ضمانًا غير مشروط بأن يحصل كل مراجع على موعد لدى الوزارة خلال تلك المدد.<sup>34</sup>

ورصدت مؤسسة "Vet Voice Foundation"، وهي منظمة مناصرة، فترات الانتظار في 21 مركزًا طبيًا خلال الفترة من أغسطس 2025 إلى فبراير 2026. وعبر مختلف التخصصات، ارتفع متوسط فترات الانتظار في 71% من المراكز المشمولة بالعينة. وبلغ متوسط فترة الانتظار المعلن للرعاية الأولية 35.9 يومًا؛ إلا أن المقارنة بين بداية فترة الرصد ونهايتها أظهرت تحسنًا، إذ انخفضت الفترة من 37.2 إلى 34.5 يومًا. أما متوسطات فترات الانتظار المعلنة للرعاية التخصصية، فبلغت 76.3 يومًا لطب الأعصاب، و46.6 يومًا للأورام، و45.1 يومًا لأمراض الرئة.

### الشكل 2-3 فترات انتظار المواعيد في مراكز وزارة شؤون المحاربين القدامى المشمولة بالعينة ومعايير الأهلية للحصول على الرعاية المجتمعية



وتوفر بيانات الوفيات والمسوح السابقة سياقًا لفهم أوجه التعرض للمخاطر ومدى الوصول إلى الخدمات، لكنها لا تشكل دليلًا على أن سياسات لاحقة تسببت في وفيات.

المصدر: مؤسسة "Vet Voice Foundation"، وهي منظمة مناصرة؛ وتُعرض الأرقام وفق ما أوردته المؤسسة، وتقتصر على المراكز التي شملتها دراستها. أما معيار الحصول على الرعاية المجتمعية، فمصدره وزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية.

34. Vet Voice Foundation, an advocacy organisation, VA Wait Times. Available at [report](#). Accessed 11 September 2026. VA, Eligibility for community care outside VA. Available at [access criteria](#). Accessed 11 September 2026.

التقدير. وبالمثل، لا تثبت هذه الأرقام وجود صلة بين طول فترات الانتظار والوفيات، ولا تدّعي الدراسة وجود مثل هذه الصلة. أما نسبة 61% فتتعلق بعام 2023، أي قبل خفض أعداد العاملين، وتُورد هنا لتوفير سياق بشأن مدى وصول خدمات المنظومة إلى المحاربين القدامى، لا بوصفها نتيجة لذلك الخفض.

وتعرض المحاربون القدامى للتأثير عبر قناة ثانية. فقد شكلوا 27.4% من القوى العاملة المدنية الفيدرالية في السنة المالية 2024، بواقع 621,751 محاربًا قديمًا من إجمالي 2,267,091 موظفًا.<sup>36</sup>

وفي مارس 2026، بلغ معدل البطالة بين المحاربين القدامى الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر 3.9%، مقارنةً بـ 3.8% في مارس 2025. وبلغ المعدلان المناظران بين غير المحاربين القدامى 4.2% و 4.1%، على التوالي. وهذه معدلات شهرية غير معدلة موسميًا، ولا تعزل أثر فقدان الوظائف الفيدرالية. وقد يغادر المحارب القديم وظيفته في الحكومة الفيدرالية ثم يلجأ إلى خدمات وزارة خفض عدد العاملين فيها هي الأخرى في إطار التدابير نفسها المطبقة على مستوى الحكومة الفيدرالية.

### 4-3 موظفو الحكومة الفيدرالية المدنيون

تؤثر التغييرات في التوظيف بالحكومة الفيدرالية في كل من الموارد المؤسسية ودخول الموظفين ومساراتهم المهنية وأمنهم الوظيفي. وقد عرض الفصل الثاني التغييرات في إجمالي أعداد القوى العاملة؛ أما البعد التوزيعي هنا، فيتعلق بكيفية انعكاس هذه التغييرات على الأسر وأسواق العمل المحلية.

فقد سجل تقرير وزارة شؤون المحاربين القدامى الصادر في مارس 2026 عدد 6,398 حالة انتحار بين المحاربين القدامى في عام 2023، انخفاضًا من 6,442 حالة في عام 2022. ومع ذلك، ارتفعت المعدلات لكل 100 ألف نسمة إلى 37.8 بين الرجال و13.9 بين النساء، بما يبرز التمييز بين العدد المطلق للحالات والمعدلات المحسوبة قياسًا إلى حجم السكان.

ووجدت دراسة سكانية قارنت بين عيّنتين مستقلتين للفترتين 2020-2019 و2025-2026 أن نسبة من أبلغوا عن أفكار انتحارية خلال الأسبوعين السابقين ارتفعت من 9.0% إلى 13.4%، بما يمثل زيادة نسبية قدرها 49%. في المقابل، لم تكن التغييرات في التخطيط للانتحار ومحاولاته، وفق ما أبلغ عنه المشاركون، ذات دلالة إحصائية بعد إجراء التصحيح اللازم للمقارنات المتعددة. أما التقدير الذي أوردته الدراسة لنسبة الانخراط في العلاج، والبالغ 35.5%، فيتعلق بالمسح السابق، لا بعينة 2025-2026. وأفادت وزارة شؤون المحاربين القدامى بأن 61% من المحاربين القدامى الذين توفوا منتحرين في عام 2023 لم يكونوا قد تلقوا رعاية من إدارة صحة المحاربين القدامى خلال ذلك العام أو العام السابق له.<sup>35</sup>

#### ما الذي تثبته هذه الأرقام وما الذي لا تثبته

انخفض عدد العاملين، كما تجاوزت متوسطات فترات الانتظار المعلنة في المراكز المشمولة بالعينة المعايير ذات الصلة بالأهلية للحصول على الرعاية المجتمعية. وتسجل المصادر هاتين الملاحظتين كلاً على حدة؛ فلا يقدم أي منها تقديرًا لأثر انخفاض عدد العاملين في فترات الانتظار، كما لا تقدم هذه الدراسة مثل هذا

<sup>35</sup>. Department of Veterans Affairs, 2025 National Veteran Suicide Prevention Annual Report, Part 1, March 2026, on 2023 data. Available at [report](#). Accessed 11 September 2026. Fischer and others, JAMA Network Open 2026;9(7):e2624114. Available at [article](#). Accessed 11 September 2026. The article's introduction cites the 35.5 per cent treatment estimate from the earlier study.

<sup>36</sup>. Office of Personnel Management, Employment of Veterans in the Federal Executive Branch, FY2024. Bureau of Labor Statistics, The Employment Situation – March 2026, Table A-5, 3 April 2026. Available at [dated release](#). Accessed 11 September 2026. Veteran and nonveteran unemployment rates are for adults aged eighteen and over and are not seasonally adjusted.

وإنفاذ قوانين الهجرة. وتختلف مدد إتاحة هذه الاعتمادات باختلاف الحسابات؛ إذ تظل الاعتمادات الرئيسية المخصصة لوكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) متاحة حتى سبتمبر 2029، في حين يظل مبلغ 10 مليارات دولار المخصص لصندوق تعزيز أمن حدود الولايات متاحًا حتى سبتمبر 2034. وتشمل مخصصات وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك 45 مليار دولار للاحتجاز، و29.85 مليار دولار لعمليات الإنفاذ والترحيل، بما يشمل التوظيف وأغراضًا أخرى؛ ومن ثم، لا يمثل المبلغ الأخير ميزانية مخصصة حصريًا للتوظيف. أما مخصصات هيئة الجمارك وحماية الحدود، فتشمل 46.5 مليار دولار لإقامة الحواجز، و4.1 مليار دولار لتوظيف الأفراد وتدريبهم.

وتنفصل خطط التوظيف عن هذه المبالغ المعتمدة. فقد استهدفت حملة وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك استقطاب 10 آلاف موظف إضافي. وفي أغسطس 2025، أوضح بيان صادر عن لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب أن تمويل هيئة الجمارك وحماية الحدود يشمل 3,000 عنصر من حرس الحدود، و5,000 ضابط، و200 عنصر في عمليات الطيران والعمليات البحرية، و290 موظف دعم، بإجمالي 8,490 وظيفة. وتمثل هذه الأرقام خططًا معلنة للتوظيف، لا حصرًا للتعيينات التي اكتملت بالفعل.

وأعلنت وزارة الأمن الداخلي مكافآت توقيع تصل إلى 50 ألف دولار، وخيارات لسداد قروض الطلاب تصل إلى 60 ألف دولار، إلى جانب تغييرات في متطلبات السن عند التوظيف. كما أدرجت موادها الخاصة بالتوظيف بدل التفرغ لإنفاذ القانون بنسبة 25% للعناصر الخاصة المؤهلين في إدارة تحقيقات الأمن الداخلي. ويمثل ذلك بدلًا قائمًا خاصًا بوظائف محددة، لا مكافأة عامة جديدة لجميع موظفي إنفاذ قوانين الهجرة.

تطور نظام الجدارة في الخدمة الفيدرالية منذ صدور قانون بندلتون عام 1883 وما أعقبه من تشريعات، واتسع بمرور الوقت نطاق شموله وما يوفره من حماية وظيفية. ولم ينشئ قانون عام 1883 ضمانات واحدة وشاملة تحمي جميع الموظفين من إنهاء الخدمة. ومن شأن تعديل إجراءات محددة تتعلق بالإجراءات الوظيفية الضارة وحقوق الطعن بالنسبة إلى نحو 50 ألف وظيفة أن يغير شروط التوظيف التي يؤدي في ظلها الموظفون مهامهم الفنية والإدارية. ولا تقيس هذه الدراسة الأثر السلوكي لهذا التغيير.

أما البيانات القابلة للقياس، فتتعلق بالبعدين الجغرافي والمالي: انخفاض عدد الوظائف لدى جميع جهات التوظيف في منطقة العاصمة بمقدار 103,900 وظيفة خلال اثني عشر شهرًا؛ وتعديل اسمي عام للأجور بنسبة 1.0%، يتطلب قياس أثره الحقيقي على مدار عام كامل استخدام مقياس للأسعار يغطي الفترة الزمنية نفسها؛ وتقييد حقوق المفاوضة الجماعية لنحو ثلثي القوى العاملة. أما الأثر الأكثر أهمية لأغراض الفصل الرابع، فلا يزال غير مقاس، وتحدده الدراسة صراحةً بهذه الصفة: كيفية تأثير التغييرات في أعداد العاملين ومهاراتهم وشروط توظيفهم والموارد المتاحة لهم في المخرجات الإدارية.

### 5-3 مجموعة المقارنة

يوفر إنفاذ قوانين الهجرة أساسًا للمقارنة في تخصيص الموارد الفيدرالية خلال الفترة نفسها. غير أنه لا يمثل مجموعة ضابطة بالمعنى الإحصائي؛ إذ تختلف الوظائف، والاعتمادات المالية، وترتيبات الأجور، والآفاق الزمنية. ويمكن لهذه المقارنة أن تكشف اختلاف أولويات السياسات، لكنها لا تتيح، في حد ذاتها، عزل الأسباب التي أدت إلى النتائج المحددة التي شهادتها المجموعات الثلاث الأولى.

وخصص قانون "One Big Beautiful Bill Act" نحو 170 مليار دولار لمجموعة من تدابير أمن الحدود

وفي مسار منفصل، تناول التقاضي ممارسات إنفاذ القانون، لا الحماية الوظيفية للموظفين. ففي قضية *United States v. State of California*، منعت المحكمة الجزئية في فبراير 2026 تطبيق حظر ارتداء الأقنعة، لكنها أبقت في البداية على شرط الإفصاح عن الهوية. وفي 22 أبريل، أصدرت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة أمرًا قضائيًا زجريًا أثناء نظر الاستئناف يمنع تطبيق شرط الإفصاح عن الهوية على الوكالات والموظفين الفيدراليين، بعد أن خلصت إلى رجحان نجاح الدفع المستند إلى مبدأ الحصانة بين مستويات الحكومة. وكان ذلك سبيل انتصاف قضائي مؤقتًا، لا حكمًا نهائيًا في جميع المسائل محل النزاع، ولا تغييرًا في الأمن الوظيفي للموظفين.<sup>38</sup>

وأعلنت هيئة الجمارك وحماية الحدود، بصورة منفصلة، حوافز للاستقطاب والاستبقاء، تخضع لشروط تتعلق بمدة الخدمة والأهلية. أما تعديلات الأجور الدورية، فتقتضي أساسًا مختلفًا للمقارنة. ففي يناير 2026، بلغ التعديل العام لأجور موظفي الحكومة الفيدرالية 1.0%، مع بقاء نسب بدل المناطق الجغرافية عند مستوياتها دون تغيير. واعتمد مكتب إدارة شؤون الموظفين معدلات أجور خاصة أتاحت للوظائف المشمولة في مجال إنفاذ القانون، بما فيها وظائف محددة في وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، زيادة إجمالية تصل إلى 3.8%، مع مراعاة الحدود القصوى المنطبقة على الأجور. ولا تجوز مقارنة أي من هاتين النسبتين مباشرة بالقيمة الاسمية لمكافأة توقييع مشروطة.<sup>37</sup>

<sup>37</sup>. Office of Personnel Management, January 2026 Pay Adjustments and 2026 Special Rates for Certain Law Enforcement Personnel. Available at [general adjustment](#) and [approved special rates and covered occupations](#). Public Law 119-21, sections 90001, 90002, 90005 and 100052. Available at [enacted law](#). House Committee on Homeland Security, 5 August 2025. Available at [funding and staffing explanation](#).

<sup>38</sup>. U.S. Court of Appeals for the Ninth Circuit, *United States v. State of California*, No. 26-926, 22 April 2026. Available at [opinion](#).

## الجدول 3-2 التوظيف الفيدرالي وتدابير إنفاذ قوانين الهجرة: أدوات وفترات مختلفة

| البند                                         | موظفو الحكومة الفيدرالية المديون                                                     | موظفو إنفاذ قوانين الهجرة                                                                                                                                                       |
|-----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تعديل الأجور الدوري، يناير 2026               | +1.0%: مع بقاء نسب بدل المناطق الجغرافية دون تغيير.                                  | ما يصل إلى +3.8% للوظائف المشمولة في مجال إنفاذ القانون، مع مراعاة الحدود القصوى المنطبقة على الأجور.                                                                           |
| حوافز التوظيف المشروطة                        | لم يُحدد حافز مماثل على مستوى الحكومة الفيدرالية ككل.                                | مكافأة توقيع معلنة تصل إلى 50 ألف دولار، وخيارات لسداد قروض الطلاب تصل إلى 60 ألف دولار.                                                                                        |
| التدبير المتعلق بأعداد العاملين               | صافي انخفاض في التوظيف الفيدرالي بمقدار 264 ألف وظيفة، من يناير 2025 إلى يناير 2026. | خطة وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية: 10 آلاف موظف إضافي؛ ووفقاً لشرح تمويل هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية: 8,490 وظيفة؛ ولا يمثل أي من الرقمين صافي التوظيف. |
| تغييرات قانونية مختلفة، لا أوجه حماية متكافئة | نحو 50 ألف وظيفة مشمولة بتقليص إجراءات وظيفية محددة                                  | تناول تقاض منفصل متطلبات الإفصاح عن الهوية وتغطية الوجه.                                                                                                                        |
| التمويل                                       | اعتمادات مالية خاصة بكل جهة                                                          | نحو 170 مليار دولار موزعة على عدة حسابات تختلف مدد إتاحة اعتماداتها.                                                                                                            |

المصادر: مكتب إدارة شؤون الموظفين، مذكرات الأجور الصادرة في يناير 2026؛ مواد التوظيف الصادرة عن وزارة الأمن الداخلي؛ القانون العام 21-119؛ لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب، 5 أغسطس 2025.

## 6-3 ما الذي تكشفه النتائج التوزيعية

تكشف المقارنة عن اختلاف سياسات التوظيف والتمويل باختلاف الوظائف التي تضطلع بها الجهات الفيدرالية. فالتصريح بالتوظيف لا يعني شغل الوظائف فعلياً، كما لا يثبت، في حد ذاته، توافر القدرة اللازمة لأداء المهام المسندة. وبالمثل، لا تعادل مكافأة التوقيع زيادة دورية عامة في الأجور، كما أن التقاضي بشأن متطلبات الإفصاح عن الهوية لا يمثل ضماناً للحماية الوظيفية.

أغسطس 2025.

المصدر: مكتب إدارة شؤون الموظفين؛ وزارة الأمن الداخلي؛ لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب، 5 أغسطس 2025.

**المساعدات الغذائية إلى انخفاض صافي إجمالي قدره نحو 120 مليار دولار، على النحو المبين في القسم 1.4. وفي مسار منفصل، جرى خفض أعداد العاملين في الخدمة المدنية من خلال إجراءات تنفيذية مستقلة. ومن ثم، تختلف هذه الأرقام من حيث مدلولها في الموازنة والأفق الزمني الذي يغطيه كل منها.**

**جاءت التغييرات في الموارد الفيدرالية انتقائية، لا موحدة عبر مختلف الوظائف. فقد أتاح حزمة أمن الحدود وإنفاذ القوانين نحو 170 مليار دولار موزعة على حسابات تختلف مدد إتاحة اعتماداتها. أما الزيادة المعلنة البالغة 65.6 مليار دولار في الإنفاق الموجه إلى الزراعة خلال الفترة 2025-2034، فتمثل إجمالياً فرعياً، لا المحصلة الصافية للبند المتعلقة بالزراعة؛ إذ تؤدي التخفيضات في**

## الشكل 3-3 التغير في القوى العاملة الفيدرالية وخطط التوظيف المنفصلة في مجال إنفاذ قوانين الهجرة

### التغير المرصود في صافي التوظيف الفيدرالي

**-264,000**

يناير 2025 - يناير 2026

### خطط توظيف منفصلة، وليست زيادات صافية مرصودة

**10,000**

إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك: حملة عام 2025

**8,490**

هيئة الجمارك وحماية الحدود: خطة أغسطس 2025

ملاحظة: لا يجوز جمع القيم الواردة في الصفوف أو مقارنتها مباشرة. فصافي التوظيف يعكس محصلة الالتحاق بالعمل ومغادرته، في حين تمثل خطط التوظيف زيادات مستهدفة في أعداد العاملين، وقد تشمل وظائف لم تُشغل بعد.

ولا تثبت الأدلة وجود تحويل مباشر للوفورات الناتجة عن خفض أعداد العاملين في الخدمة المدنية إلى أنشطة الإنفاذ، أو وجود حساب تمويل مشترك، كما لا تثبت العائد المتحقق من أي من السياستين. وإنما تثبت اختلاف الالتزامات وترتيبات التوظيف باختلاف الوظائف. وتتحدد النتائج الاجتماعية وفق الفئات التي تتلقى الدعم، والفئات التي تتحمل التكاليف، وتوقيت التنفيذ، ومدى توافر فرص عمل أو خدمات بديلة.

أما بالنسبة إلى الآفاق حتى عامي 2030 و2050، فتتمثل الأسئلة في مدى تراجع تعرض دخول المزارع لخدمات التجارة والائتمان، ومدى تحسن القوة الشرائية للعسكريين وإمكانية حصول المحاربين القدامى على الرعاية، ومدى قدرة القوى العاملة في القطاع العام على مواصلة تقديم الخدمات المطلوبة. ولا يقدم هذا الفصل، في غياب الأدلة، توقعات محددة للنتائج الاجتماعية لهذه الفئات حتى عام 2050؛ بل يحدد الآليات والبيانات المرصودة التي يمكن اختبارها بمرور الوقت.

### الجدول 3-3 المجموعات الثلاث ومجموعة المقارنة

| الفئة                           | الأداة                                                               | ما جرى قياسه أو التصريح به                                                                                                                                                                                                                                   |
|---------------------------------|----------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المزارعون                       | الرسوم الجمركية، ثم مدفوعات الإغاثة                                  | المدفوعات المباشرة: 9.3 مليار دولار في عام 2024، ومتوقع أن تبلغ 44.3 مليار دولار في عام 2026؛ وحصة للمدفوعات قدرها 28.9% وفق توقعات مطلع عام 2026؛ وديون متوقعة قدرها 624.7 مليار دولار؛ وارتفاع طلبات الإفلاس بموجب الفصل 12 بنسبة 46% في عام 2025          |
| العسكريون والمحاربون القدامى    | الرواتب المقررة بموجب قانون تفويض الدفاع؛ وأعداد العاملين في الوزارة | زيادة في الرواتب بنسبة 4.5%، مع زيادة إضافية موجهة لصغار الرتب العسكرية؛ وانخفاض عدد العاملين بمقدار 17 ألف موظف؛ ومتوسط فترة انتظار لطب الأعصاب قدره 76.3 يومًا في المراكز المشمولة بالعينة، مقابل معيار للأهلية للحصول على الرعاية المجتمعية قدره 28 يومًا |
| موظفو الخدمة المدنية الفيدرالية | الأوامر التنفيذية، وخفض القوى العاملة، وإعادة التصنيف                | صافي انخفاض في التوظيف الفيدرالي بمقدار 264 ألف وظيفة؛ ونحو 50 ألف وظيفة مشمولة بإعادة التصنيف؛ وتعديل اسمي عام للأجور بنسبة 1.0%؛ ولم يُحدد هنا الأثر الحقيقي على مدار عام كامل                                                                             |
| إنفاذ قوانين الهجرة             | الاعتمادات المقررة بموجب قانون "One Big Beautiful Bill Act"          | نحو 170 مليار دولار موزعة على عدة حسابات؛ ومكافآت توقيع مشروطة تصل إلى 50 ألف دولار؛ وخطط توظيف منفصلة لدى وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية                                                                |

ملاحظة: تلخص الصفوف الثلاثة الأولى الأقسام 3.2-3.4، فيما يلخص الصف الرابع القسم 3.5. ولا تمثل التوقعات أو الاعتمادات المالية أو خطط التوظيف نتائج فعلية متحققة على مستوى الأسر.

# الاقتصاد حتى عامي 2030 و2050

4-4 الدين الفيدرالي حتى عام 2050 والمسار المالي على المدى الأطول

1-4 النتائج قصيرة الأجل: النمو والأسعار والتوظيف

5-4 سلاسل البيانات طويلة الأجل: الصناعة، والهيكل الضريبي، والدولار، والبحث العلمي، والحصة من الاقتصاد العالمي

2-4 الموازين التجارية وتدفقات الاستثمار المباشر وإحلال الموردين

6-4 القدرة التنفيذية والآفاق المشروطة

3-4 الإنتاج الصناعي، والعمالة في قطاع التصنيع، ومعدلات الفقر

## 1-4 النتائج قصيرة الأجل: النمو والأسعار والتوظيف

تتوقف الآفاق المستقبلية على تكاليف التجارة، والسياسة المالية، وعرض العمل، والإنتاجية، والاستثمار الخاص. فقد تؤدي الرسوم الجمركية إلى زيادة تكاليف مستخدمي الواردات، في حين توفر الحماية لبعض المنتجين المحليين؛ كما تؤثر التغيرات الضريبية في الطلب والاستثمار والاقتراض. وتصف المؤشرات الواردة أدناه أوضاع الاقتصاد الذي طُبقت فيه هذه السياسات، ولا تمثل تقديرًا شاملًا لآثارها. وتنتهي فترة رصد السياسات في 24 أغسطس 2026، في حين يحتفظ كل بيان مرصود وتوقع بفترة المرجعية الخاصة.

الدراسة، فسرت هذه الزيادة التضخم الذي تجاوز في هذه الفئة اتجاهه السابق للجائحة، كما رفعت المستوى العام للأسعار وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.8%. ولم يشمل التحليل التغيرات في الرسوم الجمركية التي أعقبت الحكم القضائي الصادر في فبراير. وتمثل هذه الأرقام تقديرات بحثية تخص فئات وفترات محددة، ولا تمثل إسنادًا رسميًا لجميع معدلات التضخم إلى الرسوم الجمركية.

39

وتوقع مسح المتنبئين المحترفين الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا في نوفمبر 2025 نمو الوظائف في قوائم الرواتب بما يعادل 125,100 وظيفة شهريًا لعام 2025 و55,200 وظيفة شهريًا لعام 2026. ثم توقع مسح مايو 2026 ما يعادل 34,600 وظيفة شهريًا لعام 2026. وتمثل الأرقام الثلاثة توقعات مسحية مستمدة من التغيرات في متوسط مستويات التوظيف السنوية؛ ومن ثم، لا يمثل رقم 125,100 متوسطًا شهريًا فعليًا للزيادة في الوظائف المسجلة في قوائم الرواتب خلال عام 2025، كما أن النطاق 34,600-55,200 لا يمثل فاصل ثقة مستمدًا من مسح واحد. ويشير اختلاف التوقعين لعام 2026 إلى مراجعة هبوطية بين إصداري

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.1% خلال السنة التقويمية 2025، وفق التقدير الثالث الصادر عن مكتب التحليل الاقتصادي. وبلغ معدل النمو الفصلي المحسوب على أساس سنوي 2.1% في الربع الأول من عام 2026، فيما بلغ 1.5% في الربع الثاني وفق التقدير الأولي. ويستند معدل النمو السنوي ومعدلا النمو الفصلي إلى مقارنات مختلفة.

أما مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو المقياس المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، فقد سجل معدلًا بلغ نحو 2.4% خلال السنة التقويمية 2024، فيما بلغت معدلاته الفصلية المحسوبة على أساس سنوي 4.6% في الربع الأول من عام 2026 و5.1% في الربع الثاني. ويختلف المعدل السنوي عن المعدل الفصلي المحسوب على أساس سنوي، ولا يُفسر الفرق بينهما هنا بوصفه معدل تضخم على مدى اثني عشر شهرًا.

وقدّرت دراسة أعدها باحثون في مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أبريل 2026 أن التغيرات في الرسوم الجمركية حتى نوفمبر 2025 رفعت، بصورة تراكمية، أسعار السلع الأساسية ضمن مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 3.1% حتى فبراير 2026. ووفقًا للنموذج المستخدم في

39. Federal Reserve Board, Detecting Tariff Effects on Consumer Prices in Real Time – Part II, 8 April 2026. Available at [research note](#).

كما توقع مسح مايو أن يبلغ معدل البطالة 4.5% في الربع الرابع من عام 2026.<sup>40</sup> وتتوقف الآثار طويلة الأجل للرسوم الجمركية على التدابير التي يستمر العمل بها، والإعفاءات، واستجابات الشركاء التجاريين، وتكيف الاستثمار. ولا يمكن نقل التقديرات المستندة إلى جدول معين للرسوم الجمركية، من دون تعديل، إلى جدول آخر. ومن ثم، تظل المؤشرات المرصودة الواردة أدناه منفصلة عن آثار السياسات المقدرة باستخدام النماذج.

#### الجدول 1-4 ثلاثة مؤشرات: القيم المرجعية مقارنةً بالربعين الأول والثاني من عام 2026

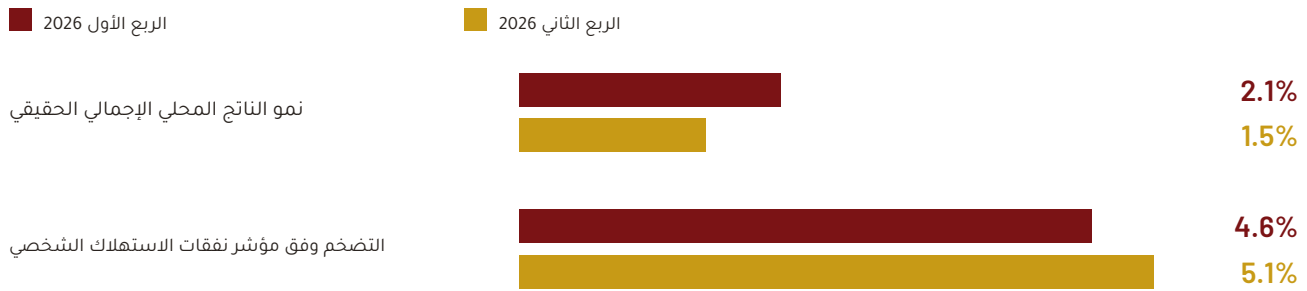
| المؤشر                                               | قيمة سنوية سابقة | القيمة المرصودة في الربع الأول من 2026 | القيمة المرصودة في الربع الثاني من 2026 | توقعات المسوح لعام 2026                          |
|------------------------------------------------------|------------------|----------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------------------------|
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي                   | 2.1% (2025)      | 2.1%                                   | 1.5%                                    | -                                                |
| التضخم وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي ‡             | 2.4% (2024)      | 4.6%                                   | 5.1%                                    | -                                                |
| نمو الوظائف في قوائم الرواتب بما يعادل معدلًا شهريًا | -                | -                                      | -                                       | 55,200 (مسح نوفمبر 2025)؛ 34,600 (مسح مايو 2026) |

‡ لا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين القيم السنوية السابقة ومعدلات عام 2026 الفصلية المحسوبة على أساس سنوي. كما تمثل بيانات نمو الوظائف في قوائم الرواتب توقعات مستمدة من مسحين صدرتا في تاريخين مختلفين، وليست قيمة مرصودة للربع الثاني، ولا نطاقًا لعدم اليقين مستمدًا من مسح واحد.

المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي؛ مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ مسح المتنبئين المحترفين الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا.

<sup>40</sup>. Federal Reserve Bank of Philadelphia, Survey of Professional Forecasters, fourth quarter 2025 and second quarter 2026. Available at [November 2025 survey](#) and [May 2026 survey](#).

## الشكل 4-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وفق مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الربعين الأول والثاني من عام 2026



المصدر: مكتب التحليل الاقتصادي. تمثل السلسلتان معدلات فصلية محسوبة على أساس سنوي. وتمثل بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني التقدير الأولي. أما القيم السنوية التاريخية، فتد بصورة منفصلة في الجدول 4.1.

فقط، ومن ثم لا يمكن مقارنتها مباشرة ببيانات سنة كاملة.

### 2-4-1 إحلال الموردين في سوق الواردات الزراعية الصينية

يكتسب إحلال الموردين في الفترات السابقة أهمية في فهم الكيفية التي قد تعمل بها السياسات التجارية اللاحقة، لكنه لا يمثل نتيجة لسياسات الولاية الثانية. فبين السنتين التقويميتين 2017 و2018، ارتفعت حصة البرازيل من الواردات الزراعية الصينية بمقدار 6.09 نقاط مئوية، من 22.34% إلى 28.43%. وفي المقابل، انخفضت حصة الولايات المتحدة بمقدار 7.94 نقاط مئوية، من 19.23% إلى 11.29%. فيما ارتفعت حصة أستراليا بمقدار 0.11 نقطة مئوية. وقد حدثت هذه التغيرات خلال العام نفسه؛ غير أن انخفاض حصة الولايات المتحدة بمقدار 7.94 نقاط مئوية وارتفاع حصة البرازيل بمقدار 6.09 نقاط مئوية لا يمثلان انتقالاً واحداً ومباشراً للحصة من الولايات المتحدة إلى البرازيل، ولا يُعرضان هنا على هذا الأساس.

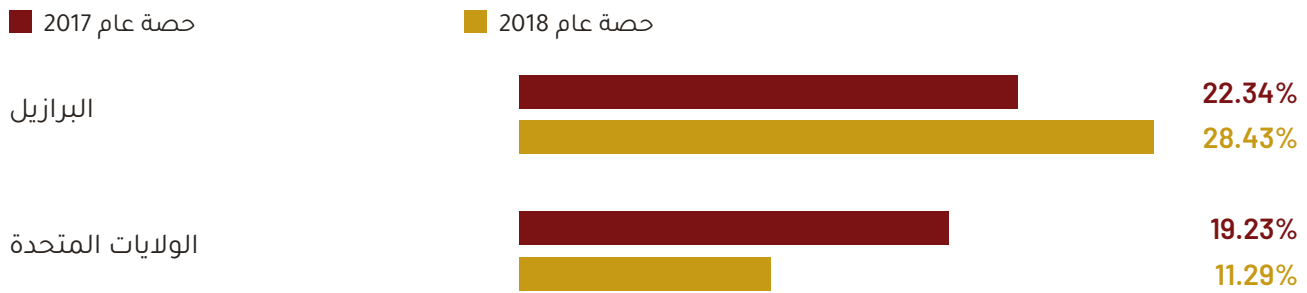
## 2-4 الموازن التجارية وتدفقات الاستثمار المباشر وإحلال الموردين

تغير اتجاه رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الوافد نظيرتها للاستثمار الخارج في خمسة من الأعوام الثمانية السابقة؛ إلا أن الرصيد عاد إلى السالب في عام 2025، إذ بلغت المعاملات المالية للاستثمار الوافد 307.0 مليارات دولار، مقابل 389.6 مليار دولار للاستثمار الخارج، ليسجل رصيد التدفقات عجزاً قدره 82.6 مليار دولار. ولم يكن هذا أكبر عجز مسجل في السلسلة؛ إذ بلغ العجز في عام 2020 نحو 145.3 مليار دولار. وسجل الربع الأول من عام 2026 عجزاً إضافياً قدره 49.1 مليار دولار؛ غير أن هذا الرقم يخص ربعاً واحداً ولا يُحسب على أساس سنوي.<sup>41</sup>

وبلغ العجز الثاني في تجارة السلع مع الصين ذروته خلال الولاية الأولى لإدارة ترامب، قبل أن يتقلص بصورة حادة في عام 2025. أما بيانات عام 2026، فتغطي الفترة من يناير إلى يونيو

41. Bureau of Economic Analysis, International Transactions Table 6.1, annual update of 24 June 2026. No full-year 2026 figure exists in the public record as of the cut-off. Announced greenfield project values published by UNCTAD are announcements, not balance-of-payments flows, and must not be added to this series.

## الشكل 2-4 حصة الواردات الزراعية الصينية وفق التصنيف المستخدم هنا: مقارنة بين عامي 2017 و2018



المصدر: بيانات الجمارك التي أبلغت عنها الصين عبر قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع (UN Comtrade)، للفصول 01-24 من النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (HS)، باستثناء الفصل 03. وتمثل القيم المطلقة بيانات مرصودة، في حين تمثل الحصص والتغيرات بالنقاط المئوية قيمًا مشتقة حسابيًا.

اتخذته لاحقًا حصة أي من البلدين في سلة الواردات الزراعية الأوسع نطاقًا.

## 3-4 الإنتاج الصناعي، والعمالة في قطاع التصنيع، ومعدلات الفقر

تمثل الهدف المعلن لبرنامج الرسوم الجمركية في إعادة بناء قطاع التصنيع الأمريكي. وخلال الفترة من مارس 2025، أي الشهر السابق لبدء تطبيق الرسوم الجمركية الأساسية في أبريل 2025، إلى يوليو 2026، ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 1.93%، فيما ارتفع مؤشره الفرعي لإنتاج الصناعات التحويلية، وفق نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية (NAICS)، بنسبة 1.98%. وفي المقابل، تراجعت العمالة في قطاع التصنيع بنسبة 0.43% خلال الفترة نفسها.

أهمية عند تقييم الأهداف المتعلقة بالتوظيف، لكنه لا يحدد المسار الذي كان سيسلكه الإنتاج أو التوظيف في غياب تدابير الرسوم الجمركية.

وبحلول عام 2024، كانت البرازيل تستحوذ على 71.07% من واردات الصين من فول الصويا من حيث الحجم، و69.14% من حيث القيمة؛ فيما أوردت وزارة الزراعة الأمريكية نسبة مقربة قدرها 71%.<sup>42</sup>

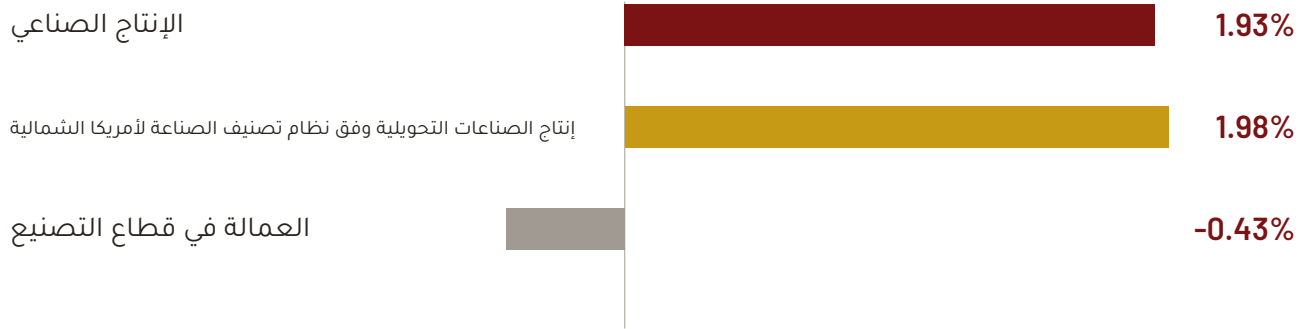
ولا تُستعاد حصة سوقية من هذا النوع تلقائيًا بمجرد إلغاء الرسم الجمركي المرتبط بفقدانها. فقد تؤثر الطاقة الإنتاجية، والبنية التحتية للنقل، والأسعار النسبية، والعلاقات التجارية الراسخة في خيارات التوريد اللاحقة. ولا تتيح هذه الملاحظة عزل إسهام كل آلية من هذه الآليات على حدة.

**النتيجة المستخلصة:** وخلال عام واحد، انخفضت حصة الولايات المتحدة من الواردات الزراعية الصينية، وفق التصنيف المستخدم هنا، بمقدار 7.94 نقاط مئوية، في حين ارتفعت حصة البرازيل بمقدار 6.09 نقاط مئوية. ولا تتيح بيانات فول الصويا لعام 2024 تحديد المسار الذي

وشهد كل من الإنتاج الصناعي وإنتاج الصناعات التحويلية ارتفاعًا محدودًا، في مقابل تراجع العمالة في قطاع التصنيع. ويكتسب هذا التباين

42. Shares are computed from China-reported customs data via UN Comtrade across HS chapters 01-24 excluding 03. Percentage-point differences are reported to two decimals because rounding them to whole numbers erases the finding.

## الشكل 3-4 الإنتاج الصناعي والعمالة في قطاع التصنيع خلال الفترة نفسها



المصدر: مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ مكتب إحصاءات العمل. تستند البيانات إلى المستويات الشهرية المرصودة، فيما تمثل نسب التغير حسابات مشتقة منها. وكانت بيانات العمالة لشهر يوليو 2026 أولية عند التاريخ الفاصل للدراسة. ولا تتيح هذه التغيرات، في حد ذاتها، تحديد أثر سببي للرسوم الجمركية.

## 4-4 الدين الفيدرالي حتى عام 2050 والمسار المالي على المدى الأطول

تشير مجموعة البيانات طويلة الأجل الصادرة عن مكتب الميزانية في الكونجرس في فبراير 2026 إلى أن الدين الفيدرالي الذي يحمله الجمهور سيبلغ، وفقًا لتوقعاتها، نحو 101% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026، و108% في عام 2030، و156% في عام 2050. وتبلغ القيم الوسيطة 120% في عام 2036 و144% في عام 2046، فيما يصل الدين إلى 175% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2056. وتمثل جميع هذه القيم توقعات مشروطة بالافتراضات التي تقوم عليها. أما قيمة عام 2050، فهي منشورة ضمن مجموعة البيانات السنوية ذاتها، وليست قيمة مستufaة حسابيًا بين نقطتي عامي 2046 و2056.<sup>44</sup>

وتوفر نقطة النهاية في عام 2056 سياقًا يمتد

أما فيما يتعلق بالفقر، فتُظهر أحدث البيانات المنشورة لمكتب الإحصاء الأمريكي أن معدل الفقر وفق مقياس الفقر التكميلي بلغ أدنى مستوياته في عام 2021 عند 7.7%، في ظل التحويلات المالية المرتبطة بفترة الجائحة، قبل أن يرتفع إلى 12.7% في عام 2023 ثم إلى 13.0% في عام 2024 مع انتهاء تلك التحويلات. ووفق المقياس نفسه، انخفض معدل فقر الأطفال إلى 5.1% في عام 2021، فيما بلغ 13.4% في عام 2024. وحتى التاريخ الفاصل للدراسة في 24 أغسطس 2026، لم تكن قد نُشرت بيانات سنوية عن الفقر لعامي 2025 أو 2026. وتتضمن سلسلة بيانات مكتب الإحصاء التصحيح الإحصائي الذي أجراه المكتب في أغسطس 2026.<sup>43</sup>

<sup>43</sup>. Census Bureau, Poverty in the United States: 2024; John Creamer, Revising Supplemental Poverty Measure Estimates from 2019 to 2024, SEHSD-WP2026-17, August 2026, Table 4, page 11. Available at [corrected series and methodology](#). Accessed 11 September 2026. No post-2024 annual measurement had been published by the study cutoff, so these figures do not establish poverty outcomes under the policies described in Chapters 1 and 2.

<sup>44</sup>. Congressional Budget Office, The Long-Term Budget Outlook Data: 2026 to 2056, February 2026 vintage. Available at [publication and annual budget data](#). Variables: debt held by the public, total deficit, net interest, total outlays and total revenues, each as a percentage of GDP. The data exclude the effects of the 20 February tariff judgment.

إلى ما بعد الأفق الزمني للدراسة المحدد بعام 2050، ولا تمثل تقديرًا لقيمة الدين في ذلك العام. كما أن ديناميكيات الدين لا تعكس السياسات المتخذة منذ عام 2025 وحدها، بل تتأثر كذلك بسياسات وتحولات ديموجرافية وظروف اقتصادية ومالية سابقة. ويتيح مستوى الدين المتوقع لعام 2030 نقطة مرجعية تاريخية، إذ يتجاوز الذروة السابقة البالغة 106% من الناتج المحلي الإجمالي، والمسجلة في عام 1946 في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. غير أن منشأ النسبتين مختلف؛ فالمستوى التاريخي والمسار المتوقع يعكسان ظروفًا ديموجرافية ومالية وأطرًا للسياسات العامة تختلف بين الفترتين. ومن ثم، تتيح المقارنة تصورًا لحجم الدين، لكنها لا تحدد عتبة يؤدي تجاوزها بالضرورة إلى وقوع أزمة في المالية العامة.

## الجدول 4-2 الدين الفيدرالي الذي يحوزه الجمهور، وفق إسقاطات مكتب الميزانية في الكونجرس

| السنة المالية | الدين، % من الناتج المحلي الإجمالي | العجز، % من الناتج المحلي الإجمالي |
|---------------|------------------------------------|------------------------------------|
| 2026          | 101                                | 5.8                                |
| 2030          | 108                                | 5.9                                |
| 2036          | 120                                | 6.7                                |
| 2046          | 144                                | 7.7                                |
| 2050          | 156                                | 8.2                                |
| 2056          | 175                                | 9.1                                |

المصدر: مجموعة البيانات السنوية طويلة الأجل للموازنة الصادرة عن مكتب الميزانية في الكونجرس في فبراير 2026.

تمثل القيم الواردة توقعات وليست بيانات مرصودة. وقد قُربت نسب الدين إلى أقرب عدد صحيح، ونسب العجز إلى منزلة عشرية واحدة، فيما عُرضت قيم العجز كمقادير موجبة. وتتضمن السلسلة السنوية آثار توقيت المدفوعات بحسب السنة المالية، ولا تأخذ في الحسبان آثار الحكم القضائي المتعلق بالرسوم الجمركية الصادر في 20 فبراير 2026. وللمقارنة التاريخية، بلغت الذروة السابقة للدين الذي يحمله الجمهور 106% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1946.

الاجتماعي، البالغ 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول عام 2056، ترتفع نسب صافي الفائدة وإجمالي النفقات والإيرادات إلى 6.9% و27.9% و18.8% على التوالي.

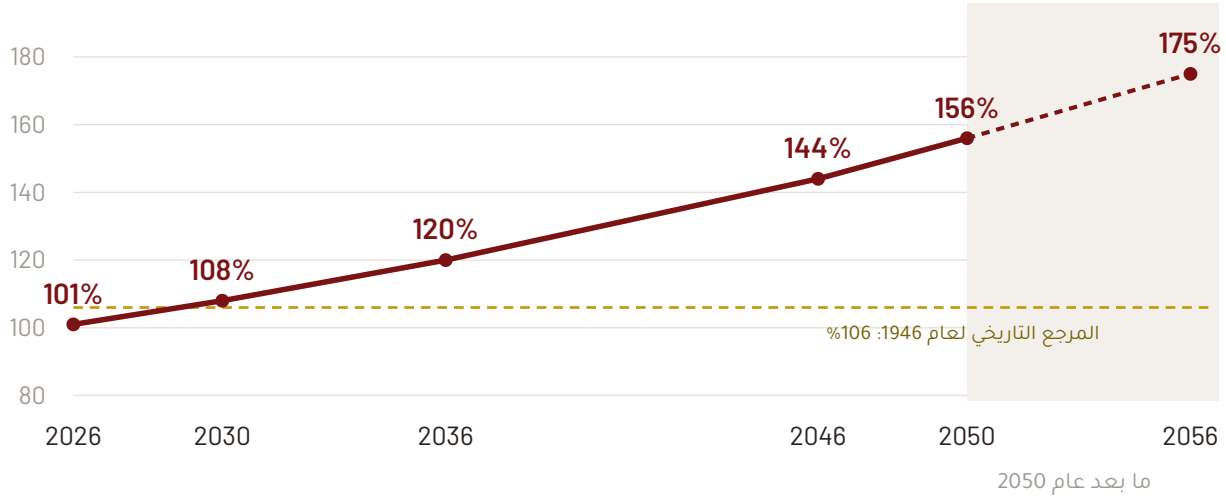
يتأثر أيضًا بالتحولات الديموجرافية والتزامات الإنفاق القائمة من قبل، ولا تعزل هذه التوقعات أثر السياسات المتبعة خلال الولاية الثانية عن أثر سائر العوامل.

وعند الأفق الزمني للدراسة في عام 2050، يتوقع مكتب الميزانية في الكونجرس أن يبلغ صافي الفائدة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي النفقات 26.7%، والإيرادات 18.5%. وبذلك يتجاوز صافي الفائدة الإنفاق المتوقع على الضمان

ومن ثم، تمثل تكاليف خدمة الدين المتزايدة عنصرًا جوهريًا في الآفاق المالية ضمن الأفق الزمني للدراسة حتى عام 2050، وليس في السنوات اللاحقة له فحسب. غير أن هذا المسار

## الشكل 4-4 الدين الفيدرالي الذي يحمله الجمهور مقارنة بذروة عام 1946

الدين الفيدرالي الذي يحمله الجمهور، % من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: مكتب الميزانية في الكونجرس، توقعات الموازنة طويلة الأجل. القيم توقعات وليست بيانات مرصودة.

## 5-4 سلاسل البيانات طويلة الأجل: الصناعة، والهيكل الضريبي، والدولار، والبحث العلمي، والحصة من الاقتصاد العالمي

تتيح القدرة الإنتاجية الصناعية، والهيكل الضريبي، والعملات الاحتياطية، والبحث العلمي، والحصة النسبية من الناتج العالمي، زوايا مختلفة لتقييم الآفاق الاقتصادية على المدى الطويل. ويستند كل منها إلى مقياس مختلف وأساس استدلائي مستقل، ومن ثم لا ينبغي التعامل معها بوصفها مؤشرات متكافئة أو قابلة للدمج في مقياس واحد.

### 4-5-1 قيمة الشحنات الصناعية والطاقة الإنتاجية لأشباه الموصلات

تشير توقعات الجدول 23 الصادر عن إدارة معلومات الطاقة إلى ارتفاع قيمة الشحنات الصناعية، محسوبة بالدولار الثابت بأسعار عام 2012، من 8,703 مليارات دولار في عام 2025 إلى 9,096 مليار دولار في عام 2030، ثم إلى 10,769

وترتبط الآثار التوزيعية لهذا المسار بما يتناوله الفصل الثالث، وهو ما يقتضي التمييز بدقة بين فئات الإنفاق المختلفة. فاستحقاقات المحاربين القدامى تندرج ضمن الإنفاق الإلزامي، في حين تُموّل الحسابات الطبية والإدارية لوزارة شؤون المحاربين القدامى من الإنفاق التقديري، كما يندرج الإنفاق الدفاعي ضمن هذه الفئة الأخيرة.

ولا تؤدي زيادة أحد بنود الإنفاق الإلزامي، بحكم آلية الموازنة ذاتها، إلى خفض أي من هذه البنود الأخرى. وإنما تضيق الحيز المالي المتاح أمام الكونجرس مستقبلاً، بينما يظل تحديد البرامج التي تتحمل أثر هذا التضيق خياراً تشريعياً، لا نتيجة محاسبية حتمية. وعلى المنوال نفسه، يمكن أن تتزامن زيادات الأجور الحالية مع ضغوط على المالية العامة في الأجل الأطول، من دون أن يثبت هذا التزامن أن التشريع نفسه كان سبباً في كليهما.

مليار دولار في عام 2050.

25.5% و 33.5%، مقابل نحو 5% على البرمجيات والمعدات في أعقاب الإصلاحات الضريبية لعام 2017. ويمكن للتفاوت النسبي في المعاملة الضريبية أن يؤثر في المفاضلة بين استخدام العمل ورأس المال، إلى جانب عوامل أخرى تشمل الأجور، وتكاليف التمويل، والتكنولوجيا، والإنتاجية. غير أن هذه المعدلات التقريبية تستند إلى التعريفات والفترة الزمنية المعتمدتين في الدراسة المشار إليها، ولا تمثل تقييماً شاملاً لقانون عام 2025.<sup>45</sup>

#### 3-5-4 حصة الدولار من احتياطات النقد الأجنبي

تراجعت حصة الدولار المعلنة من احتياطات النقد الأجنبي العالمية من نحو 71% في السلسلة التاريخية للاحتياطات الموزعة حسب العملة لعام 1999 إلى قرابة 57% بحلول منتصف عشرينيات القرن الحالي. غير أن صندوق النقد الدولي أدخل في عام 2025 تغييراً منهجياً أضاف بموجبه تقديرات للاحتياطات التي لم تكن موزعة سابقاً حسب العملة، وأعاد مراجعة السلسلة بأثر رجعي حتى عام 2000. ومن ثم، توضح نقطتا البداية والنهاية اتجاهًا عامًا للتحويل على المدى الطويل، لكنهما لا تتيحان قياس حجم هذا التحويل على أساس مقارنة متماثلة تمامًا.

وفي إطار هذه السلسلة، لم تستحوذ العملات الاحتياطية التقليدية الأخرى، مثل اليورو والجنيه الإسترليني والين، على الحصة التي فقدتها الدولار. وإنما انتقلت هذه الحصة إلى سلة من العملات غير التقليدية، من بينها الدولار الأسترالي والدولار الكندي والوون الكوري والرنمينبي. وفي الوقت نفسه، عادت البنوك المركزية إلى مراكمة الذهب على نطاق واسع. غير أن الذهب النقدي لا يدخل ضمن المقام المستخدم لاحتساب احتياطات النقد الأجنبي في هذه السلسلة، ومن ثم يمثل تراكمه اتجاهًا منفصلاً، وليس حصة مستحوذاً

غير أن قراءة هذه الأرقام تقتضي مراعاة قيدين منهجيين. أولاً، تمثل قيمة الشحنات مؤشراً بديلاً للإنتاج، وليست مقياساً للقيمة المضافة في قطاع التصنيع. وثانياً، تستند السلسلة إلى خط الأساس المضاد للواقع الوارد في "آفاق الطاقة السنوية لعام 2026"، وهو سيناريو أُعد لأغراض مقارنة السياسات، وليس توقعًا غير مشروط للمسار المستقبلي. ومن ثم، لا ينبغي تفسير هذه السلسلة بوصفها توقعًا لما يمكن أن تحققه سياسة الرسوم الجمركية.

وفي مجال أشباه الموصلات، يعكس التوسع الكبير المتوقع في الطاقة الإنتاجية استثمارات مرتبطة بتشريع أقر في عام 2022. فبموجب قانون حوافز إنتاج أشباه الموصلات والعلوم، يُتوقع أن تتضاعف الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة في مجال تصنيع أشباه الموصلات ثلاث مرات بين عامي 2022 و 2032، وأن ترتفع حصتها من الطاقة الإنتاجية العالمية لتصنيع الرقائق المنطقية المتقدمة بتقنيات تقل عن عشرة نانومترات من مستوى يكاد يكون معدومًا في عام 2022 إلى نحو 28% بحلول عام 2032.

وقد نشرت رابطة صناعة أشباه الموصلات ومجموعة بوسطن الاستشارية هذه التوقعات في مايو 2024. ومن ثم، فهي تعكس استثمارات مرتبطة بالتشريع الصادر في عام 2022، ولا تمثل تقديرًا للأثر السياسات المتبعة خلال عامي 2025 و 2026.

#### 2-5-4 معدلات الضرائب الفعلية على العمل ورأس المال

تنطوي بنية النظام الضريبي على سمة مؤثرة في الكيفية التي يمكن أن ينعكس بها التوسع الصناعي على التوظيف. فقد قدّرت دراسة أجراها أسيموغلو ومانيرا وريستريبو عام 2020 معدلات الضرائب الفعلية على العمل بما يتراوح بين

45. Acemoglu, D., Manera, A., and Restrepo, P., Does the US Tax Code Favor Automation?, NBER Working Paper 27052, 2020. Available at [paper](#) and [published analysis](#), page 234. The approximate rates reflect the authors' definitions and period, not the 2025 law.

للحكم على المسار المستقبلي لمنظومة الدولار الدولية الأوسع نطاقًا.

#### 4-5-4 منح البحوث الفيدرالية واللجان الاستشارية

يكتسب تمويل البحوث أهمية في تقييم آفاق الاقتصاد حتى عام 2050، إذ يمكن للمنح المقدمة في الوقت الراهن أن تسهم على مدى سنوات عديدة في تطوير تقنيات جديدة وبناء المهارات والقدرات البحثية. وقد قدمت المعاهد الوطنية للصحة 39,239 منحة لمشروعات بحثية في السنة المالية 2025، مقارنة بـ 41,470 منحة في السنة المالية السابقة. وفي مسار منفصل، أفادت المؤسسة الوطنية للعلوم بتمويل 8,377 منحة تنافسية خلال السنة المالية 2025. وتمثل هذه الأرقام برامج مختلفة، ومن ثم لا ينبغي جمعها في إجمالي موحد لمنح البحوث.

عليها ضمن السلسلة ذاتها.<sup>46</sup>

وينشر صندوق النقد الدولي سلسلة "تكوين احتياطات العملات الأجنبية الرسمية" (COFER)، لكنه لا يصدر توقعات طويلة الأجل لتكوين الاحتياطات بحسب العملة. ومن ثم، فإن أي رقم يتعلق بعام 2030 أو 2050 يمثل توقعًا صادرًا عن جهة خارجية، ويُشار إليه بهذه الصفة أينما ورد في هذه الدراسة. ولا تُقدّم هنا أي توقعات بشأن حصة الدولار من الاحتياطات بوصفها حقائق مستقبلية.<sup>47</sup>

ولا يمثل تكوين الاحتياطات سوى أحد مقاييس استخدام العملات على المستوى الدولي؛ فهو لا يقيس بصورة مباشرة دور الدولار في تسعير التجارة، أو الاقتراض الخاص، أو تسوية المدفوعات. وقد تتخذ هذه الوظائف مسارات مختلفة بمرور الوقت، ومن ثم فإن تراجع حصة الدولار من الاحتياطات، في حد ذاته، لا يكفي

#### الشكل 4-5 منح المعاهد الوطنية للصحة لمشروعات البحوث في السنتين الماليتين 2024 و2025

|                        |        |
|------------------------|--------|
| منح السنة المالية 2024 | 41,470 |
| منح السنة المالية 2025 | 39,239 |

المصدر: المعاهد الوطنية للصحة، "NIH Data Book"، بيانات منح المشروعات البحثية. وتمثل الأرقام عدد المنح، لا قيمة الإنفاق عليها. ولم تكن البيانات الإجمالية للسنة المالية 2026 بأكملها متاحة حتى التاريخ الفاصل للدراسة.

الاختيار. ولا تتيح أعداد المنح وحدها التمييز بين هذه التفسيرات، كما لا تسمح بقياس أثرها في الإنتاجية حتى عام 2050. وبالتوازي مع تطورات التمويل، شهدت منظومة اللجان الاستشارية تقليصًا في عدد اللجان.

ولا يكشف عدد المنح، في حد ذاته، عن إجمالي الإنفاق، أو متوسط جودة المشروعات، أو حجم الإنتاج العلمي في المستقبل. فقد يعكس انخفاض عدد المنح تغيرات في هيكل البرامج، أو مدد المشروعات، أو مستويات التمويل، أو آليات

<sup>46</sup>. International Monetary Fund, Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves. The Fund revised the series back only to the first quarter of 2000 in a 2025 methodological change, so the 1999 observation is not fully comparable with the later ones.

<sup>47</sup>. The cited IMF COFER data describe reserve holdings; they do not supply a 2050 forecast. A third-party scenario needs its own method and attribution.

ولم يتسن، في مجموعة المصادر المستخدمة في هذه الدراسة، الوقوف على توقع رسمي مماثل حتى عام 2050 لأي من السلسلتين. أما الرقم الأكثر تداولًا، الذي يضع حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية عند أقل بقليل من 12%، فيعود إلى تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) الصادر في فبراير 2017 بعنوان "The Long View: How Will the Global Economic Order Change by 2050?". ومن ثم، فهو يمثل سيناريو استشاريًا قديمًا، وليس توقعًا صادرًا عن صندوق النقد الدولي، ولا تقديرًا حديثًا لأثر السياسات الراهنة.<sup>49</sup>

## 6-4 القدرة التنفيذية والآفاق المشروطة

تعرض هذه التوقعات نتائج مشروطة بافتراضات محددة تتعلق بالسياسات، والعوامل الديموجرافية، والإنتاجية، والاستثمار. ولا تقوم جميعها على افتراض تطبيق البرنامج نفسه من السياسات، كما أن خط الأساس للموازنة في ظل القوانين النافذة لا يفترض أن الكونجرس سيتدخل تشريعًا لإزالة الضغوط المالية المتوقعة. وتكتسب القدرة الإدارية أهمية في تنفيذ السياسات، غير أن هذه الدراسة لا تقدر أثرها المستقل في الناتج المحلي الإجمالي، ولا تدعي أن المؤسسات التي تصدر هذه التوقعات لا تأخذها في الاعتبار.

وتحدد التغيرات في أعداد العاملين بالحكومة الفيدرالية، ونطاق التغطية الإحصائية، والرقابة التنظيمية، ومنح البحوث، مجالات تستدعي الدراسة، لكنها لا تثبت، في حد ذاتها، بطلان أي من التوقعات، كما لا تعني أن كل تغير مؤسسي يؤدي بالضرورة إلى تراجع القدرة الإنتاجية.

فقد أنهى عمل 22 لجنة استشارية فيدرالية في إطار إجراءات واسعين اتخذتهما جهات فيدرالية في فبراير ومارس 2025، ثم أنهى لاحقًا عمل لجنيتين أخريين محددين بالاسم، ليصل الحد الأدنى التقديري إلى 24 لجنة. كما أعيد تشكيل ثلاث لجان علمية بارزة بعضوية مختلفة. غير أن اختصاصات اللجان الأربع والعشرين تتباين، ولم يتسن، استنادًا إلى المصادر المستخدمة في هذه الدراسة، إثبات وجود إحصاء على مستوى الحكومة الفيدرالية يقتصر تحديدًا على اللجان العلمية. ومن ثم، يمثل العدد المذكور حدًا أدنى لعدد اللجان الاستشارية عمومًا، ولا يتيح تحديد عدد اللجان العلمية التي شملتها هذه الإجراءات على وجه الدقة.<sup>48</sup>

## 5-5-4 حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي والصناعات التحويلية

تحدد حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي وفق معدلات النمو في كل من الاقتصاد الأمريكي وبقيّة اقتصادات العالم، كما تختلف باختلاف المقياس المستخدم في احتساب الناتج، سواء استند إلى تعادل القوة الشرائية أم إلى أسعار الصرف السوقية. ومن ثم، يمكن أن تتراجع حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي بالتزامن مع استمرار ارتفاع ناتجها المحلي.

وفي قطاع الصناعات التحويلية، استحوذت الولايات المتحدة على 15.0% من القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية، وفق تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2024. أما النسبة التي تقدرها المنظمة لعام 2030 بنحو 11%، فهي ناتجة عن سيناريو حسابي يطبق متوسط معدلات النمو المسجلة خلال الفترة من 2010 إلى 2019، ولا تمثل توقعًا هيكليًا لمسار القطاع.

48. Federal Register termination notices, February–March 2025. The absence of a government-wide scientific-committee count is recorded in Table 5.2.

49. International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2026 vintage; UNIDO, The Future of Industrialization: Building Future-ready Industries to Turn Challenges into Sustainable Solutions, 2024, Figure 4, page 17. Available at [UNIDO conference paper](#). Accessed 11 September 2026. The figure applies 2010–2019 average growth rates to 2024 observations through 2030. PwC scenario work addresses a separate longer horizon. The 2050 gap is recorded in Table 5.2.

وفي هذا السياق، حدد "جدول الوظائف السياسية/المهنية" إجراءات بعينها تتعلق بالإجراءات الوظيفية الضارة وضمانات الطعن بالنسبة إلى ما يُقدَّر بنحو 50 ألف وظيفة، مع الإبقاء على أشكال الحماية القانونية الأخرى المقررة بموجب القانون.

### الجدول 3-4 ملاحظات مؤسسية ذات صلة بتفسير الآفاق المستقبلية

| المجال                     | الملاحظة ونطاقها                                                                                                                                                                                      | القسم   |
|----------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| إدارة البرامج              | انخفض صافي العمالة الفيدرالية بنحو 264 ألف وظيفة؛ وشملت إعادة التصنيف الوظيفي ما يُقدَّر بنحو 50 ألف وظيفة، مع الإبقاء على أشكال محددة من الحماية.                                                    | 2.7     |
| تنفيذ سبل الانتصاف القضائي | خلصت المحكمة الجزئية في يوليو إلى أن وكالة حماية البيئة خالفت أمرها؛ وفي 20 أغسطس 2026، أوقفت محكمة الاستئناف للدائرة الرابعة تنفيذ أمر الإنفاذ الصادر في يوليو.                                      | 2.3     |
| التغطية الإحصائية          | أوقف إصدار نحو 350 مؤشرًا لأسعار المنتجين ونحو 900 سلسلة إقليمية لبيانات التوظيف؛ كما تعذر جمع بيانات المسح الأسري لشهر أكتوبر 2025، ولم يكن من الممكن إعادة بنائها بأثر رجعي.                        | 2.8.1   |
| الرقابة التنظيمية          | غيّر الأمر التنفيذي رقم 14215 إطار الرقابة؛ وأسفر الحكمين في قضيتي "Trump v. Cook" و "Trump v. Slaughter" عن نتيجتين مختلفتين فيما يتعلق بقيادات الوكالات والحماية المقررة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. | 2.5-2.6 |
| الوظائف الاستشارية         | أنهى عمل ما لا يقل عن 24 لجنة استشارية متنوعة الاختصاصات؛ ولا يمثل هذا العدد حصراً يقتصر على اللجان العلمية.                                                                                          | 4.5.4   |
| منح البحوث                 | انخفض عدد منح المعاهد الوطنية للصحة لمشروعات البحوث بنحو 5.4% من السنة المالية 2024 إلى السنة المالية 2025؛ ولا يحدد عدد المنح وحده إجمالي الإنفاق أو حجم الإنتاج العلمي مستقبلاً.                    | 4.5.4   |
| الأوضاع المالية            | يُتوقع أن تتجاوز نسبة الدين المستوى المسجل في عام 1946 بحلول عام 2030؛ فيما يُتوقع أن يبلغ صافي الفائدة 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2056.                                                   | 4.4     |

المصادر: الجهات والقرارات المشار إليها في الأقسام المبينة في الجدول. وقد حُسب التغير في عدد المنح استناداً إلى الأعداد المعلنة. وتحدد هذه الملاحظات ضغوطاً مرتبطة بالتنفيذ وتغييرات قانونية، ولا تمثل قياساً لمعامل يربط القدرة الإدارية بالناتج المستقبلي.

فيها، وأوقات المعالجة، وأرصدة القضايا المتراكمة، فضلاً عن نطاق التغطية الإحصائية ومدى انتظام صدور البيانات في مواعيدها.

ويشير انخفاض أرصدة القضايا المتراكمة، مع الحفاظ على معايير ملائمة لمعالجتها، إلى قدرة المؤسسة على استيعاب أعباء العمل، في حين يشير ارتفاعها إلى استمرار ضغوط لم تُعالج

### 4-6-1 مؤشرات ينبغي متابعتها حتى عام 2030

تشمل المؤشرات الجديدة بالمتابعة المحطات المرحلية لمشروعات قانون حوافز إنتاج أشباه الموصلات والعلوم، إلى جانب استخدام مقاييس متسقة لدى مجلس حماية نظم الجدارة للمقارنة بين القضايا الواردة والقضايا المفصول

الاستثمار والدخول، فيما تسهم خيارات المالية العامة في الحد من ضغوط خدمة الدين. أما في سيناريو استمرار الضغوط، فتؤدي ضعف الإنتاجية، وحالة عدم اليقين التجاري، وارتفاع تكاليف التمويل، إلى تقييد الاستثمار وتفاقم الضغوط التوزيعية. وفي السيناريو المختلط، تتزامن المكاسب التكنولوجية أو القطاعية مع تفاوت النتائج على مستوى الأسر واستمرار اختلال التوازن المالي من دون معالجة.

ولا تتيح الأدلة المتاحة ترجيح أي من هذه السيناريوهات بوصفه المسار السائد. وتظل قيمة الشحنات الصناعية التي تتوقعها إدارة معلومات الطاقة، وكذلك نسبة الدين التي يتوقع مكتب الميزانية في الكونجرس أن تبلغ نحو 156% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2050، نتائج مشروطة بالافتراضات التي تستند إليها. كما لا تتيح بيانات الاحتياطات تحديد حصة دقيقة للدولار في عام 2050. ومن ثم، تتحدد النتائج المستقبلية وفق تفاعل الاستثمار والإنتاجية، وخيارات المالية العامة، وفعالية التنفيذ، ولا يمكن اختزالها في مجرد استقراء مسار واحد للاتجاهات التي شهدتها السنوات الأخيرة.

بعد، من دون أن يكشف، في حد ذاته، عن أسباب تلك الضغوط. كما تقتضي المقارنات السليمة الاستناد إلى مجموعات وفترات زمنية متماثلة. وبالمثل، قد تعكس التأخيرات في تنفيذ المشروعات عوامل تتعلق بالطلب، أو الجوانب الهندسية، أو التمويل، فضلاً عن عوامل مرتبطة بالإدارة العامة.

وتمثل مبالغ رد الرسوم الجمركية التي صُرفت فعلياً وتوقيت صرفها مؤشراً آخر، رهناً بثبوت الاستحقاق القانوني. كما تتيح مقارنة النتائج الفعلية للمالية العامة في عام 2030 بالتوقعات ذات الصلة التمييز بين إسهامات الإيرادات، والإنفاق، والنمو، وأسعار الفائدة في تشكيل تلك النتائج. غير أن اختلاف النتائج الفعلية عن التوقعات لا يثبت، في حد ذاته، وقوع إخفاق في التنفيذ.

#### 4-6-2 الآفاق المشروطة حتى عام 2050

ينتظم التقييم في إطار ثلاثة سيناريوهات نوعية، لا يمثل أي منها توقعاً كمياً أو تقديرًا لاحتمال تحققه.

في سيناريو التكيف، تدعم الترتيبات التجارية القابلة للتنبؤ، وفعالية التنفيذ، وتحسن الإنتاجية،

الفصل الخامس

# الأدلة والسيناريوهات والقيود

2-5 الأدلة غير المحسومة وحدود التغطية

1-5 الأدلة وتفسيرها

## 1-5 الأدلة وتفسيرها

تتناول الدراسة السياسات العامة الأمريكية في الفترة الأخيرة، وآثارها المؤسسية والتوزيعية، وما يترتب عليها من انعكاسات على الآفاق الاقتصادية حتى عامي 2030 و2050. وتنتهي فترة رصد السياسات في 24 أغسطس 2026. أما الأدلة الإحصائية، فتتباين من حيث فتراتها المرجعية وتواريخ نشرها؛ ومن ثم، لا يعني انتهاء فترة الرصد في ذلك التاريخ توافر مجموعة مكتملة من بيانات عام 2026.

الفيدرالي والأحكام القضائية لإثبات النصوص القانونية وما انتهت إليه المحاكم، فيما توفر البحوث المحكّمة وتحليلات المؤسسات الأخرى مصادر إضافية للتحليل. أما التغطية الإخبارية، فتُستخدم لتوثيق التسلسل الزمني والمواقف الرسمية المنقولة، في حين تُنسب الأرقام الصادرة عن منظمات المناصرة إليها صراحة، ولا تُعرض بوصفها إحصاءات رسمية.

وتتحدد حجية المصدر وفق طبيعة الادعاء محل التقييم. فالبيان الحكومي يمثل دليلاً أولياً على الهدف المعلن، لكنه لا يشكل، في حد ذاته، دليلاً مستقلاً على تحقق ذلك الهدف. ويثبت الأمر القضائي سبيل الانتصاف الذي قضت به المحكمة ونطاقه، في حين قد يتطلب تقييم مدى تنفيذ الرجوع إلى مراسلات الجهة الحكومية أو سجلات المدفوعات. كذلك، يختلف الاعتماد المالي عن الالتزام والصرف، ولا يجوز التعامل مع هذه المراحل بوصفها مترادفة.

وتُقيّم الأدلة الكمية في ضوء القيمة، ووحدة القياس، والفترة المرجعية، والجهة الناشرة، وطبيعة البيانات. فالبيانات المرصودة والتوقعات والحسابات تجيب عن أسئلة مختلفة، ولا تمثل البيانات المرصودة عن فترة أعقبت تغييراً في إحدى السياسات، في حد ذاتها، تقديراً للأثر السببي لذلك التغيير. وبالمثل، لا يمثل التوقع المشروط باستمرار القوانين النافذة تنبؤاً بما ستقرره الحكومات مستقبلاً.

وتشمل المصادر الأساسية للبيانات الإحصائية وبيانات الموازنة مكتب التحليل الاقتصادي، ومكتب إحصاءات العمل، ومكتب الميزانية في الكونجرس، ومكتب المساءلة الحكومية، ومكتب الإحصاء، ودائرة البحوث الاقتصادية ودائرة الزراعة الخارجية التابعتين لوزارة الزراعة الأمريكية، ومكتب إدارة شؤون الموظفين، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي، وخدمة أبحاث الكونجرس. وتُستخدم القوانين ووثائق السجل

### الجدول 5-1 تصنيف الأدلة الكمية

| التصنيف | المعنى                                                                    | القيود الواجب بيانها                                      |
|---------|---------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| مرصودة  | بيانات مرصودة منشورة عن فترة محددة                                        | التعريف، ونطاق التغطية، وحالة المراجعة                    |
| متوقعة  | توقع مشروط صادر عن مؤسسة محددة                                            | إصدار التوقع، والافتراضات التي يستند إليها، والأفق الزمني |
| مشتقة   | حسابات رياضية مستخلصة من مدخلات معلنة، مع بيان العملية الحسابية المستخدمة | المدخلات، والعملية الحسابية، والوحدات، وقابلية المقارنة   |

تتمثل الإشكالية المحورية في إسناد الآثار في التمييز بين الآثار المباشرة للسياسات من جهة، والظروف السابقة عليها، والدورة الاقتصادية الأوسع، والتطورات الأخرى المتزامنة معها من جهة أخرى. وتميز الدراسة بين السياسات التي تؤثر تحديدًا في المزارعين، والعسكريين والمحاربين القدامى، وموظفي الخدمة المدنية الفيدرالية، وبين الآثار العامة الناجمة عن تحركات الأسعار وأسعار الفائدة وأوضاع سوق العمل. وحين لا تتيح الأدلة فصل إسهامات هذه العوامل بعضها عن بعض، لا يعزو التحليل حصة رقمية محددة إلى أي منها.

وخلال الفترة من مارس 2025 إلى يوليو 2026، ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي، في حين تراجع العمالة في قطاع التصنيع. ويقيس المؤشران مفهومين مختلفين، ولا يتحان، في حد ذاتهما، تقدير الأثر السببي للرسوم الجمركية. وما تثبته البيانات هو أن الزيادة المسجلة في إجمالي الإنتاج الصناعي لم تتزامن، خلال الفترة المحددة، مع زيادة في العمالة بقطاع التصنيع، رغم الهدف المعلن للسياسة المتمثل في دعم قطاع التصنيع. غير أنها لا تكشف عن المسار الذي كان سيسلكه أي من المؤشرين في غياب هذه السياسة.

وينطبق التمييز نفسه على خدمات المحاربين القدامى التي يتناولها القسم 3.3. فقد انخفض عدد العاملين في وزارة شؤون المحاربين القدامى بنحو 17 ألف موظف خلال الفترة من 1 يناير إلى 1 يونيو 2025. وفي فترة لاحقة، رصدت مؤسسة "Vet Voice Foundation"، بين أغسطس 2025 وفبراير 2026، ارتفاعًا في متوسط أوقات الانتظار عبر مختلف التخصصات في 71% من المراكز الإحدى والعشرين المشمولة بالعينة، بالتزامن مع تسجيل تحسن في بعض المراكز. غير أن الفترات الزمنية والفئات المشمولة بالرصد تختلف، ومن ثم لا تتيح هذه المشاهدات عزل أثر التغير في أعداد العاملين.

وتسري هذه التصنيفات على التعليقات التوضيحية للأشكال والسرد التحليلي، كما تسري على الجداول. وقد تنطوي التقديرات، والأعداد المستمدة من السجلات الإدارية، ونتائج المسوح، داخل كل تصنيف، على درجات من عدم اليقين ترتبط بطبيعة المصدر. ولا تتحول النسبة المشتقة حسابيًا إلى نتيجة مرصودة لمجرد أن المدخلات التي استُخدمت في حسابها تمثل بيانات مرصودة.

وقد تعكس الاختلافات بين المصادر تباينًا في التعريفات، أو الفترات المرجعية، أو الافتراضات التي تقوم عليها التوقعات. ولهذا، يحتفظ الجدول 1-2 بأعداد الأوامر القضائية الجزرية الواردة في كل من "Harvard Law Review" وخدمة أبحاث الكونجرس، نظرًا لاختلاف معايير الحصر ونطاق التغطية بين المصدرين؛ ومن ثم، لا يجوز جمع السلسلتين في إجمالي واحد. وعلى المنوال نفسه، أفادت "Cresa" بأن معدل شغور المكاتب في منطقة واشنطن بلغ 22.0% في الربع الأول من عام 2026، في حين أفادت "CBRE" بمعدل قدره 22.6% استنادًا إلى بيانات عام 2025. ومن ثم، لا تمثل هاتان النسبتان بالضرورة قياسين متعارضين للسوق نفسها في التاريخ نفسه.

وتنسب بيانات أوقات انتظار مواعيد المحاربين القدامى الواردة في الفصل الثالث إلى مؤسسة "Vet Voice Foundation"، ولا تُعرض بوصفها سلسلة رسمية صادرة عن وزارة شؤون المحاربين القدامى. وتحدد المقارنة الفئة المشمولة بالعينة، مع التمييز بين معياري الأهلية المنفصلين للرعاية الأولية والرعاية التخصصية. وبوجه أعم، لا تعني الشكاوى ثبوت وقوع مخالفات، ولا تمثل الطعون بالضرورة أفرادًا مختلفين، كما أن عدد العاملين لا يمثل، في حد ذاته، مقياسًا للمخرجات الإدارية.

## 1-1-5 إسناد الآثار والعلاقة السببية

وتوضح السيناريوهات النوعية الكيفية التي قد تتشكل بها النتائج تبعًا للإنتاجية، وعرض العمل، والاستثمار، وخيارات المالية العامة، والقدرة على التنفيذ. ولا تُسند إلى هذه السيناريوهات احتمالات محددة، ولا تُعرض بوصفها توقعات صادرة عن مكتب الميزانية في الكونجرس أو صندوق النقد الدولي أو أي مؤسسة أخرى، ما لم تكن المؤسسة المعنية قد نشرتها بالفعل. ومن ثم، ينبغي التمييز بينها وبين كل من السجل المرصود للسياسات والتوقعات المؤسسية المنشورة.

وقد تكشف التغيرات الإدارية عن مخاطر تواجه التنفيذ، غير أن الدراسة لا تقدّر علاقة رقمية مستقلة بين القدرة الإدارية والنتائج المحلي الإجمالي مستقبلاً. وبالمثل، لا تمثل تحركات الأصول المرتبطة بالدولار خلال يوم واحد مقياساً للآثار طويلة الأجل المترتبة على حوكمة السياسة النقدية. وتمثل هذه حدوداً لما يمكن استخلاصه من الأدلة، ولا تشكل دليلاً على أن الآثار المعنية معدومة، كما لا تثبت أنها كبيرة.

## 2-5 الأدلة غير المحسومة وحود التغطية

يحدد الجدول 2-5 المعلومات التي لم يتسن إثباتها استناداً إلى مجموعة المصادر المتاحة حتى التاريخ الفاصل للبحث. ولا يعني ذلك عدم وجود أي باحث أو مؤسسة سبق أن قدم أدلة ذات صلة بهذه المسائل. وقد تُسد بعض هذه الفجوات من خلال إصدارات لاحقة للبيانات، في حين يتطلب بعضها الآخر استخدام تعريفات أكثر اتساقاً وقابلية للمقارنة، أو إجراء تحليلات إضافية، أو توافر بيانات لم يجر جمعها أصلاً.

أسعار المستهلك لجميع البنود لشهر أكتوبر. ومن ثم، فإن أي عمليات لاحقة لاحتساب قيم تقديرية لتعويض البيانات المفقودة تظل منفصلة عن المشاهدات التي لم تُجمع أصلاً.

أما النتيجة التي تفيد بأن 61% من المحاربين القدامى الذين توفوا منتحرين في عام 2023 لم يكونوا قد تلقوا رعاية من إدارة صحة المحاربين القدامى خلال ذلك العام أو العام السابق له، فتوفر سياقاً سابقاً بشأن مدى وصول خدمات الرعاية إلى هذه الفئة. غير أنها لا تتيح إثبات أن تغيرات طرأت في وقت لاحق كانت سبباً في تلك الوفيات.

ويتطلب تحليل الآثار التوزيعية كذلك اختيار وحدات القياس الملائمة. فإجمالي دخل القطاع الزراعي لا يعادل الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسرة الزراعية النموذجية. كما أن إجمالي عدد العاملين في الحكومة الفيدرالية لا يكشف عن دخل كل موظف أو فرص إعادة توظيفه. وتوضح زيادة التمويل في برنامج وخفضه في برنامج آخر خيارات تتعلق بتخصيص الموارد، لكنها لا تثبت، في حد ذاتها، حدوث تحويل مالي مباشر، دولاراً مقابل دولار، بين الفئات المتأثرة.

## 2-1-5 الأفق الزمني لعامي 2030 و2050

يستند التحليل طويل الأجل إلى التوقعات المنشورة وفق الآفاق الزمنية الفعلية التي تغطيها. وتورد مجموعة البيانات السنوية الصادرة عن مكتب الميزانية في الكونجرس في فبراير 2026 نسبة للدين في عام 2050 تبلغ 155.982% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قُربت في هذه الدراسة إلى 156%. أما قيمة عام 2056، فتُعرض بصورة منفصلة لتوفير سياق يمتد إلى أفق زمني أبعد، ولا يُعاد تقديمها بوصفها قيمة لعام 2050. وحين لا تنشر مؤسسة ما قيمة تخص الأفق الزمني المطلوب، لا تستكملها الدراسة من خلال استيفاء حسابي غير مُفصح عنه.

ويختلف عدم جمع البيانات أصلاً عن مجرد تأخر نشرها. فلم يُجرَ المسح الأسري لشهر أكتوبر 2025 خلال فترة انقطاع الاعتمادات المالية، وأفاد مكتب إحصاءات العمل بأنه لا يمكن جمع هذه البيانات بأثر رجعي. كما لم يصدر مؤشر

## الجدول 2-5 فجوات الأدلة حتى التاريخ الفاصل للبحث في 24 أغسطس 2026

| الموضوع                                          | المعلومات التي لم يتسنَّ إثباتها في هذه الدراسة                                                                                                | الأدلة أو التحليلات المطلوبة                                                                                                                                                   |
|--------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الفقر                                            | لم تكن بيانات قياس الفقر لعام 2025 قد نُشرت حتى التاريخ الفاصل للبحث، كما لم تكن السنة التقويمية 2026 قد اكتملت                                | الإصدارات السنوية لمكتب الإحصاء بشأن الدخل والفقر، باستخدام تعريفات متسقة، بعد انقضاء السنة المعنية                                                                            |
| الاستثمار الأجنبي المباشر                        | تدفقات عام 2026 بأكمله؛ إذ يستند التحليل إلى بيانات الربع الأول                                                                                | البيانات السنوية والربع سنوية اللاحقة الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي بشأن المعاملات الدولية                                                                                 |
| مصادر الواردات الزراعية                          | الحصص الكاملة للدول الموردة خلال عام 2026                                                                                                      | بيانات الجمارك الصينية للعام بأكمله، باستخدام سلة منتجات متسقة                                                                                                                 |
| حصة الدولار من الاحتياطات                        | توقع صادر عن صندوق النقد الدولي لحصة الدولار من الاحتياطات حتى عام 2030 أو 2050                                                                | نموذج توقع أو سيناريو محدد؛ إذ لا تكفي البيانات المرصودة في سلسلة "تكوين احتياطات العملات الأجنبية الرسمية" (COFER) وحدها                                                      |
| انعدام الأمن الغذائي لدى العسكريين               | بيانات مرصودة قابلة للمقارنة عن العسكريين في الخدمة الفعلية بعد تطبيق السياسات                                                                 | مسح لاحق تجريه وزارة الدفاع باستخدام تعريفات متسقة                                                                                                                             |
| توزيع مساعدات المزارعين                          | بيانات رسمية للمدفوعات موزعة بحسب أعشار حجم المزارع                                                                                            | بيانات وزارة الزراعة الأمريكية بشأن مدفوعات البرامج، مرتبطة بحجم المزرعة المستفيدة                                                                                             |
| وفيات المزارعين                                  | معدلات انتحار قابلة للمقارنة لمشغلي المزارع خلال عامي 2025 و2026                                                                               | بيانات مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بشأن الوفيات حسب المهنة، باستخدام تعريفات وفترات زمنية متطابقة                                                                  |
| الأجور الحقيقية للموظفين الفيدراليين في عام 2026 | مقارنة للقوة الشرائية على امتداد السنة التقويمية كاملة في ضوء تعديل الأجور البالغ 1.0%، مع بقاء نسب بدل المناطق الجغرافية عند مستويات عام 2025 | مقاييس متطابقة للأجور والأسعار بعد انقضاء العام؛ ولا تصلح المعدلات الفصلية المحسوبة على أساس سنوي بدلاً عنها                                                                   |
| نتائج دخل المزارع في عام 2026                    | الدخل المتحقق وإجمالي المدفوعات للعام بأكمله                                                                                                   | تقديرات لاحقة لوزارة الزراعة الأمريكية؛ إذ يمثل توقع أوائل عام 2026 وخط الأساس المكتمل في ديسمبر 2025 سيناريوهين منفصلين، ولا يجوز التعامل معهما بوصفهما مدخلين قابلين للتبادل |
| الخسائر الناجمة عن الإجراءات التجارية الانتقامية | تقدير سببي للخسائر في حجم الصادرات بحسب السلعة والوجهة                                                                                         | سلاسل جمركية متسقة وقابلة للمقارنة، إلى جانب خط أساس مضاد للواقع يمكن الدفاع عنه منهجياً                                                                                       |
| اللجان الاستشارية العلمية                        | إحصاء على مستوى الحكومة الفيدرالية بأكملها يقتصر تحديداً على اللجان العلمية                                                                    | تحديد واضح لمجموعة اللجان المشمولة، إلى جانب سجلات موحدة من السجل الفيدرالي أو إدارة الخدمات العامة                                                                            |
| العاملون في الأجهزة الإحصائية                    | بيانات مكتملة عن أعداد العاملين والمخرجات في السنة المالية 2026                                                                                | التقارير المالية وتقارير الأداء الصادرة عن الجهات المعنية، مع التمييز بين الوظائف الممولة مباشرة والوظائف التي تُسترد تكاليفها                                                 |

## الجدول 2-5 فجوات الأدلة حتى التاريخ الفاصل للبحث في 24 أغسطس 2026 (يتبع)

| الموضوع                                | المعلومات التي لم يتسنَّ إثباتها في هذه الدراسة                                                                                     | الأدلة أو التحليلات المطلوبة                                                                                                                            |
|----------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي | توقع رسمي قابل للمقارنة، ضمن مجموعة المصادر المستخدمة، لحصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي أو من الصناعات التحويلية في عام 2050 | توقعات صندوق النقد الدولي أو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عند الأفق الزمني المعني، أو سيناريوهات صادرة عن جهات خارجية مع تحديد صراحة بهذه الصفة |
| إحصاءات أكتوبر 2025                    | البيانات المفقودة من المسح الأسري وبيانات الأسعار التي انقطع جمعها                                                                  | لا يمكن إعادة جمع هذه البيانات بأثر رجعي؛ ويجب تحديد أي تقديرات أو قيم محتسبة لتعويض البيانات المفقودة صراحة بهذه الصفة                                 |

رفض المحكمة العليا طلب مراجعة حكم صادر عن محكمة أدنى درجة إقرارها بالتعلييل الذي استند إليه ذلك الحكم، كما أن رفض الدعوى لأسباب إجرائية لا يعني، في حد ذاته، إقرار مشروعية السياسة محل النزاع.

كذلك، لا تزال الفترة المرصودة أقصر من أن تتيح تحديد جميع الآثار المستدامة؛ فالاستثمار وإعادة تموضع سلاسل الإمداد، والخبرات المتراكمة لدى القوى العاملة، والقدرة على تقديم الخدمات، كلها عوامل قد يستغرق تكيفها عدة سنوات. وتوفر الأدلة المتاحة حتى التاريخ الفاصل للبحث أساساً لتحليل الآليات والنتائج المرصودة والمعلنة، لكنها لا تتيح الجزم بحجم آثارها بحلول عام 2050. ويستند تقييم السياسات إلى أحكامها، وكيفية تنفيذها، والنتائج التي تثبتها الأدلة. كما ينبغي إخضاع المنافع والتكاليف للمعيار نفسه عند إسناد آثارها. وتكشف الفروق التوزيعية عن الفئات التي تتلقى الموارد أو تتحمل التكاليف، غير أن إثبات وجود صلة تمويلية مباشرة بين البرامج يتطلب أدلة مستقلة.

أما مكتب التحليل الاقتصادي، فقد ألغى التقدير المسبق للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث، الذي كان مقررًا صدوره في أكتوبر، ونشر تقديرين بدلاً من التقديرات الثلاثة المعتادة: تقديرًا أوليًا في 23 ديسمبر 2025، ثم تقديرًا محدثًا في 22 يناير 2026. ومن ثم، مثل ذلك اضطرابًا في الجدول الزمني لنشر البيانات، لا فقدانًا دائمًا لجميع المعلومات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لذلك الربع.

ويعرض القسم 2.8.1 التغيرات التي طرأت على نطاق التغطية الإحصائية وعمليات جمع البيانات خلال الفترة محل الدراسة. وتؤثر هذه التغيرات في كل من المعلومات المتاحة لصانعي السياسات والأدلة المتاحة للتحليل في هذه الدراسة.

ويمثل الوضع القانوني قيدًا آخر على التحليل؛ إذ قد يتغير الوصف القانوني للسياسة تبعًا للأوامر المؤقتة، وقرارات وقف التنفيذ، والأحكام الموضوعية، والطعون، وما يستجد لاحقًا في التنفيذ. ولذلك، يتعين ربط كل تقرير عن الوضع القانوني بتاريخ محدد وسياقه الإجرائي. ولا يعني

# المراجع

11. Bureau of Labor Statistics. Current Employment Statistics data. Available at <https://www.bls.gov/ces/data/>. Accessed 22 August 2026.
12. Bureau of Labor Statistics. Current Population Survey shutdown methodology notice, October 2025. Available at <https://www.bls.gov/cps/methods/2025-federal-government-shutdown-impact-cps.htm>. Accessed 24 August 2026.
13. Bureau of Labor Statistics. Discontinuation of selected Producer Price Indexes, July 2025. Available at <https://www.bls.gov/ppi/notices/2025/bls-to-discontinue-selected-ppis.htm>. Accessed 8 August 2026.
14. Bureau of Labor Statistics. Employment Cost Index questions and answers. Available at <https://www.bls.gov/eci/questions-and-answers.htm>. Accessed 26 August 2026.
15. Bureau of Labor Statistics. Information on the April 2025 data release, discontinuing the Disease-Based Price Index research series. Available at <https://www.bls.gov/pir/notices/2025/dbpi-notice.htm>. Accessed 6 August 2026.
16. Bureau of Labor Statistics. State and area employment benchmark revisions, effective January 2026. Available at <https://www.bls.gov/sae/publications/benchmark-article/annual-benchmark-article.pdf>. Accessed 14 August 2026.
17. Bureau of Labor Statistics. The Economics Daily, April 2026. Available at <https://www.bls.gov/opub/ted/2026/washington-dc-metropolitan-area-lost-103900-jobs-from-january-2025-to-january-2026.htm>. Accessed 15 August 2026.
18. Bureau of Labor Statistics. The Employment Situation — March 2026, Table A-5, 3 April 2026. Available at [https://www.bls.gov/news.release/archives/empst\\_04032026.htm](https://www.bls.gov/news.release/archives/empst_04032026.htm). Accessed 11 September 2026.
19. CBRE. Office conversions: perspectives from Washington DC. Available at <https://www.cbre.com/insights/viewpoints/office-conversions-perspectives-from-washington-dc>. Accessed 10 August 2026.
20. Census Bureau. 2025 American Housing Survey release schedule. Available at <https://www.census.gov/programs-surveys/ahs/about/upcoming-releases/2025-release.html>. Accessed 11 August 2026.
1. Acemoglu, D., Manera, A., and Restrepo, P. Does the US Tax Code Favor Automation?, NBER working paper 27052. Available at <https://www.nber.org/papers/w27052>. Accessed 5 August 2026.
2. Administrative Office of the U.S. Courts. Bankruptcy Filings Rise 11 Percent, 4 February 2026; Chapter 12 data for calendar 2024 and 2025. Available at <https://www.uscourts.gov/data-news/judiciary-news/2026/02/04/bankruptcy-filings-rise-11-percent>. Accessed 11 September 2026.
3. Azzimonti, M., Edwards, Z., Waddell, S. R., and Wyckoff, A. Tariff Update: Incorporating the April 9 Announcements. Richmond Fed Economic Brief 25-15, April 2025. Available at [https://www.richmondfed.org/publications/research/economic\\_brief/2025/eb\\_25-15](https://www.richmondfed.org/publications/research/economic_brief/2025/eb_25-15). Accessed 11 September 2026.
4. Brennan Center for Justice. Tracker of Justice Department Requests for Voter Information. Available at <https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/tracker-justice-department-requests-voter-information>. Accessed 7 August 2026.
5. Bureau of Economic Analysis. Economic release schedule updates, December 2025. Available at <https://www.bea.gov/news/blog/2025-12-10/economic-release-schedule-updates>. Accessed 12 August 2026.
6. Bureau of Economic Analysis. GDP (Advance Estimate), 2nd Quarter 2026, 30 July 2026. Available at <https://www.bea.gov/news/2026/gdp-advance-estimate-2nd-quarter-2026>. Accessed 11 September 2026.
7. Bureau of Economic Analysis. Gross Domestic Product (Third Estimate), 4th Quarter and Year 2025, April 2026. Available at <https://www.bea.gov/news/2026/gdp-third-estimate-industries-corporate-profits-state-gdp-and-state-personal-income-4th>. Accessed 8 August 2026.
8. Bureau of Economic Analysis. U.S. International Transactions and Investment Position, 1st Quarter 2026 and Annual Update. Available at <https://www.bea.gov/news/2026/us-international-transactions-and-investment-position-1st-quarter-2026-and-annual-update>. Accessed 10 August 2026.
9. Bureau of Labor Statistics. Consumer Price Index collection reduction notice, 2025. Available at <https://www.bls.gov/cpi/notices/2025/more-information-collection-reduction.htm>. Accessed 19 August 2026.
10. Bureau of Labor Statistics. Consumer Price Index shutdown questions and answers, 2025. Available at <https://www.bls.gov/cpi/additional-resources/2025-federal-government-shutdown-impact-cpi-faq.htm>. Accessed 21 August 2026.

# المراجع

32. Congressional Research Service. R48600, Trump v. CASA, Inc. and Nationwide Injunctions During the Second Trump Administration. Available at <https://www.congress.gov/crs-product/R48600>. Accessed 7 August 2026.
33. Congressional Research Service. Selected Horticultural Provisions in FY2025 Budget Reconciliation (P.L. 119-21, Title I). IN12559, 16 July 2025. Available at [https://www.everycrsreport.com/files/2025-07-16\\_IN12559\\_7d1497bd0d23b6a06c393b0c079193e283904561.html](https://www.everycrsreport.com/files/2025-07-16_IN12559_7d1497bd0d23b6a06c393b0c079193e283904561.html). Accessed 11 September 2026.
34. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit. Global Health Council v. Trump, amendment to the opinion, 28 August 2025. Available at <https://media.cadc.uscourts.gov/opinions/docs/2025/08/25-5097-2132519.pdf>. Accessed 11 September 2026.
35. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit. Global Health Council v. Trump, opinion of August 2025. Available at <https://media.cadc.uscourts.gov/opinions/docs/2025/08/25-5097-2129854.pdf>. Accessed 9 August 2026.
36. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit. Harris v. Bessent, opinion of 5 December 2025. Available at <https://media.cadc.uscourts.gov/opinions/docs/2025/12/25-5037-2148841.pdf>. Accessed 11 August 2026.
37. Creamer, J., U.S. Census Bureau. Revising Supplemental Poverty Measure Estimates from 2019 to 2024. SEHSD-WP2026-17, August 2026. Available at <https://www2.census.gov/library/working-papers/2026/demo/sehsd-wp2026-17.pdf>. Accessed 11 September 2026.
38. Cresa. Q1 2026 Washington DC market report. Available at <https://www.cresa.com/locations/north-america/washington-dc/washington-dc/market-research/q1-2026-washington-dc-market-report>. Accessed 13 August 2026.
39. Department of Defense. Fourteenth Quadrennial Review of Military Compensation. Available at [https://militarypay.defense.gov/Portals/3/Documents/QRMC\\_14\\_Vol1\\_final\\_web.pdf](https://militarypay.defense.gov/Portals/3/Documents/QRMC_14_Vol1_final_web.pdf). Accessed 14 August 2026.
40. Department of Labor. FY2026 Budget in Brief. Available at <https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/general/budget/2026/FY2026BIB.pdf>. Accessed 18 August 2026.
41. Department of Veterans Affairs. 2025 National Veteran Suicide Prevention Annual Report, part one, March 2026. Available at [https://www.mentalhealth.va.gov/docs/data-sheets/2025/2025\\_Annual\\_Report\\_Part\\_1\\_508.pdf](https://www.mentalhealth.va.gov/docs/data-sheets/2025/2025_Annual_Report_Part_1_508.pdf). Accessed 20 August 2026.
21. Census Bureau. Poverty in the United States: 2024, P60-287. Available at <https://www.census.gov/library/publications/2025/demo/p60-287.html>. Accessed 13 August 2026.
22. Census Bureau. School Pulse Panel. Available at <https://www.census.gov/programs-surveys/school-pulse-panel.html>. Accessed 15 August 2026.
23. Census Bureau. Supplemental Poverty Measure correction, working paper SEHSD-WP2026-17, August 2026. Available at <https://www.census.gov/library/working-papers/2026/demo/sehsd-wp2026-17.html>. Accessed 17 August 2026.
24. Congressional Budget Office. Long-Term Budget Outlook, annual data, February 2026. Available at [https://github.com/US-CBO/cbo-data/blob/main/data/budget/long\\_term\\_budget/annual\\_fy\\_2026-02.csv](https://github.com/US-CBO/cbo-data/blob/main/data/budget/long_term_budget/annual_fy_2026-02.csv). Accessed 11 September 2026.
25. Congressional Budget Office. The Budget and Economic Outlook, 2026. Available at <https://www.cbo.gov/publication/62105>. Accessed 18 August 2026.
26. Congressional Budget Office. The Demographic Outlook: 2026 to 2056, January 2026. Available at <https://www.cbo.gov/publication/61879>. Accessed 20 August 2026.
27. Congressional Budget Office. The Long-Term Budget Outlook Data: 2026 to 2056, February 2026, published in lieu of a report. Available at <https://www.cbo.gov/publication/62044>. Accessed 22 August 2026.
28. Congressional Research Service. Defense Primer: Military Pay Raise. IF10260, 30 December 2024. Available at [https://www.everycrsreport.com/files/2024-12-30\\_IF10260\\_b556b2d4ac78398e89515b7200d6e1e68b6e47e7.html](https://www.everycrsreport.com/files/2024-12-30_IF10260_b556b2d4ac78398e89515b7200d6e1e68b6e47e7.html). Accessed 11 September 2026.
29. Congressional Research Service. IF13146, Federal Reserve Independence, 8 January 2026. Available at [https://www.congress.gov/crs\\_external\\_products/IF/PDF/IF13146/IF13146.2.pdf](https://www.congress.gov/crs_external_products/IF/PDF/IF13146/IF13146.2.pdf). Accessed 24 August 2026.
30. Congressional Research Service. R48467, Nationwide Injunctions Under the First Trump Administration and the Biden Administration. Available at [https://www.congress.gov/crs\\_external\\_products/R/PDF/R48467/R48467.2.pdf](https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R48467/R48467.2.pdf). Accessed 25 August 2026.
31. Congressional Research Service. R48476, Nationwide Injunctions in the First Hundred Days of the Second Trump Administration, May 2025. Available at <https://www.congress.gov/crs-product/R48476>. Accessed 6 August 2026.

# المراجع

52. Federal Register. Executive orders of Donald Trump, 2026. Available at <https://www.federalregister.gov/presidential-documents/executive-orders/donald-trump/2026>. Accessed 16 August 2026.
53. Federal Register. Notice of termination of discretionary federal advisory committees, Department of Homeland Security, 13 March 2025. Available at <https://www.federalregister.gov/d/2025-04011>. Accessed 17 August 2026.
54. Federal Reserve Bank of Philadelphia. Second Quarter 2026 Survey of Professional Forecasters. Available at <https://www.philadelphiafed.org/surveys-and-data/real-time-data-research/spf-q2-2026>. Accessed 19 August 2026.
55. Federal Reserve Bank of Philadelphia. Survey of Professional Forecasters, fourth quarter 2025. Available at <https://www.philadelphiafed.org/-/media/FRBP/Assets/Surveys-And-Data/survey-of-professional-forecasters/2025/spfQ425.pdf>. Accessed 11 September 2026.
56. Federal Reserve Bank of St. Louis. FRED series DEXUSEU; and the companion series DTWEXBGS, DGS10, DGS2 and SP500. Available at <https://fred.stlouisfed.org/series/DEXUSEU>. Accessed 21 August 2026.
57. Federal Reserve Board. Detecting Tariff Effects on Consumer Prices in Real Time — Part II, 8 April 2026. Available at <https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/detecting-tariff-effects-on-consumer-prices-in-real-time-part-ii-20260408.html>. Accessed 11 September 2026.
58. Federal Reserve Board. Industrial Production and Capacity Utilization, G.17, 18 August 2026. Available at <https://www.federalreserve.gov/releases/g17/20260818/>. Accessed 23 August 2026.
59. Fischer, I. C., and others. 'Suicidal Thoughts, Behaviors, and Mental Health Treatment Use in US Military Veterans', JAMA Network Open, 2026;9(7):e2624114. Available at <https://jamanetwork.com/journals/jamanetworkopen/full-article/2851780>. Accessed 26 August 2026.
60. Government Accountability Office. AFMD-81-86, review of the 1981 removals of inspectors general. Available at <https://www.gao.gov/products/afmd-81-86>. Accessed 6 August 2026.
61. Government Accountability Office. Decisions B-337137, B-337375, B-337202, B-337208, B-337203, B-337204.1 and B-337204.2. Available at <https://www.gao.gov/products/b-337137>. Accessed 8 August 2026.
42. Department of Veterans Affairs. Eligibility for community care outside VA: designated access standards. Available at <https://www.va.gov/resources/eligibility-for-community-care-outside-va/>. Accessed 21 August 2026.
43. Department of Veterans Affairs. Staffing reduction statement, 2025. Available at <https://news.va.gov/press-room/va-to-reduce-staff-by-nearly-30k-by-end-of-fy2025/>. Accessed 23 August 2026.
44. Dutro, K. M., Indiana Farm Bureau. OBBB Act — Bill Provides Extensive Funding for Farm Programs, Makes Key Tax Provisions Permanent, 22 August 2025. Available at <https://www.infarmbureau.org/newsdetail/2025/08/22/o-bbb-act--bill-provides-extensive-funding-for-farm-programs-makes-key-tax-provisions-permanent>. Accessed 11 September 2026.
45. Energy Information Administration. Annual Energy Outlook 2026, reference tables. Available at [https://www.eia.gov/outlooks/aeo/tables\\_ref.php](https://www.eia.gov/outlooks/aeo/tables_ref.php). Accessed 25 August 2026.
46. Energy Information Administration. Annual Energy Outlook 2026, supplementary Table 23, industrial shipments. Available at [https://www.eia.gov/outlooks/aeo/supplement/excel/sup-tab\\_23.xlsx](https://www.eia.gov/outlooks/aeo/supplement/excel/sup-tab_23.xlsx). Accessed 11 September 2026.
47. Environmental Working Group. 'Trump tariff bailout sends billions to mega farms, speeding consolidation', February 2026. Available at <https://www.ewg.org/news-insights/news/2026/02/trump-tariff-bailout-sends-billions-mega-farms-speeding-consolidation>. Accessed 5 August 2026.
48. Federal Labor Relations Authority. Authority leadership. Available at <https://www.flra.gov/about/flra-leadership>. Accessed 9 August 2026.
49. Federal Labor Relations Authority. FY2025 Performance and Accountability Report. Available at [https://www.govinfo.gov/content/pkg/CMR-Y3\\_F31\\_21\\_3-00201679/pdf/CMR-Y3\\_F31\\_21\\_3-00201679.pdf](https://www.govinfo.gov/content/pkg/CMR-Y3_F31_21_3-00201679/pdf/CMR-Y3_F31_21_3-00201679.pdf). Accessed 7 August 2026.
50. Federal Register. Executive Order 14215, Ensuring Accountability for All Agencies, 18 February 2025. Available at <https://www.federalregister.gov/documents/2025/02/24/2025-03063/ensuring-accountability-for-all-agencies>. Accessed 10 August 2026.
51. Federal Register. Executive orders of Donald Trump, 2025. Available at <https://www.federalregister.gov/presidential-documents/executive-orders/donald-trump/2025>. Accessed 14 August 2026.

# المراجع

73. Office of Personnel Management. 2026 General Schedule pay tables. Available at <https://www.opm.gov/policy-data-oversight/pay-leave/salaries-wages/2026/general-schedule>. Accessed 6 August 2026.

74. Office of Personnel Management. 2026 Special Rates for Certain Law Enforcement Personnel. Available at <https://www.opm.gov/chcoc/latest-memos/2026-special-rates-for-certain-law-enforcement-personnel.pdf>. Accessed 11 September 2026.

75. Office of Personnel Management. Employment of Veterans in the Federal Executive Branch, FY2024. Available at <https://www.opm.gov/fedshirevets/hiring-officials/veteran-employment-data/fy-2024-employment-of-veterans-and-military-connected-spouses-and-survivors-in-the-federal-executive-branch-report.pdf>. Accessed 8 August 2026.

76. Office of Personnel Management. January 2026 Pay Adjustments. Available at <https://www.opm.gov/chcoc/latest-memos/january-2026-pay-adjustments.pdf>. Accessed 11 September 2026.

77. Office of Special Counsel. FY2025 Annual Report to Congress. Available at <https://osc.gov/~assets/docs/fy-2025-annual-report-to-congress.pdf>. Accessed 9 August 2026.

78. Office of the United States Trade Representative. Presidential tariff actions. Available at <https://ustr.gov/trade-topics/presidential-tariff-actions>. Accessed 11 August 2026.

79. PwC. The Long View: How Will the Global Economic Order Change by 2050?, February 2017. Available at <https://www.pwc.com/gx/en/world-2050/assets/pwc-the-world-in-2050-full-report-feb-2017.pdf>. Accessed 13 August 2026.

80. Semiconductor Industry Association and Boston Consulting Group. Emerging Resilience in the Semiconductor Supply Chain, May 2024. Available at [https://www.semiconductors.org/wp-content/uploads/2024/05/Report\\_Emerging-Resilience-in-the-Semiconductor-Supply-Chain.pdf](https://www.semiconductors.org/wp-content/uploads/2024/05/Report_Emerging-Resilience-in-the-Semiconductor-Supply-Chain.pdf). Accessed 11 September 2026.

81. Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs. Minority staff report on the removal of inspectors general, May 2025. Available at <https://www.hsgac.senate.gov/wp-content/uploads/REPORT.pdf>. Accessed 15 August 2026.

82. Supreme Court of the United States. Docket 25-1110, certiorari denied 30 June 2026. Available at <https://www.supremecourt.gov/docket/docketfiles/html/public/25-1110.html>. Accessed 23 August 2026.

62. Government Accountability Office. Department of Energy — Impoundment Control Act, B-329092, 12 December 2017. Available at <https://www.gao.gov/products/b-329092>. Accessed 11 September 2026.

63. Government Accountability Office. Impoundment Control Act decision index. Available at <https://www.gao.gov/legal/appropriations-law/impoundment-control-act>. Accessed 10 August 2026.

64. Government Accountability Office. Office of Management and Budget — Withholding of Ukraine Security Assistance, B-331564, 16 January 2020. Available at <https://www.gao.gov/products/b-331564>. Accessed 11 September 2026.

65. Harvard Law Review. 'Nationwide injunctions', April 2024. Available at <https://harvardlawreview.org/print/vol-137/district-court-reform-nationwide-injunctions/>. Accessed 12 August 2026.

66. International Monetary Fund. Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves. Available at <https://data.imf.org/en/Datasets/COFER>. Accessed 13 August 2026.

67. Kreitman, T., Federal Reserve Bank of Kansas City. Larger Operating Loans Boost Farm Lending Activity in 2025, 30 January 2026. Available at <https://www.kansascityfed.org/agriculture/agfinance-updates/larger-operating-loans-boost-farm-lending-activity-in-2025/>. Accessed 11 September 2026.

68. Merit Systems Protection Board. Absence of Board quorum, questions and answers, August 2026. Available at <https://www.mspb.gov/FAQs%20Absence%20of%20Board%20Quorum%20and%20Board%20Status%208-21-26.pdf>. Accessed 20 August 2026.

69. Merit Systems Protection Board. FY2025 Annual Performance Report. Available at [https://www.mspb.gov/about/annual\\_reports/MSPB\\_APR\\_for\\_FY\\_2025.pdf](https://www.mspb.gov/about/annual_reports/MSPB_APR_for_FY_2025.pdf). Accessed 19 August 2026.

70. National Institutes of Health. NIH Data Book, research project grant awards and funding. Available at <https://report.nih.gov/nihdatabook/category/4>. Accessed 22 August 2026.

71. National Science Foundation. FY2025 Agency Financial Report. Available at [https://nsf.gov-resources.nsf.gov/files/FY-2025-Agency-Financial-Report\\_0.pdf](https://nsf.gov-resources.nsf.gov/files/FY-2025-Agency-Financial-Report_0.pdf). Accessed 24 August 2026.

72. Office of Management and Budget. Budget of the United States Government, Fiscal Year 2027: Appendix. Available at [https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2026/04/lab\\_fy2027.pdf](https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2026/04/lab_fy2027.pdf). Accessed 26 August 2026.

# المراجع

92. United Nations Industrial Development Organization. The Future of Industrialization: Building Future-ready Industries to Turn Challenges into Sustainable Solutions, 2024, Figure 4. Available at <https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-11/The%20Future%20of%20Industrialization%20-%20Building%20Future-ready%20Industries%20to%20Turn%20Challenges%20into%20Sustainable%20Solutions.pdf>. Accessed 11 September 2026.
93. United States Congress. Federal Reserve Act, 12 U.S.C. §242. Available at <https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title12-section242&num=0&edition=prelim>. Accessed 11 August 2026.
94. United States Congress. Inspector General Act as amended, 5 U.S.C. §403. Available at <https://uscode.house.gov/view.xhtml?req=granuleid:USC-prelim-title5-section403&num=0&edition=prelim>. Accessed 12 August 2026.
95. United States Congress. National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2025, Public Law 118-159, sections 601 and 621. Available at <https://www.congress.gov/bill/118th-congress/house-bill/5009>. Accessed 14 August 2026.
96. United States Congress. Public Law 119-21, the One Big Beautiful Bill Act, July 2025. Available at <https://www.congress.gov/119/plaws/publ21/PLAW-119publ21.pdf>. Accessed 16 August 2026.
97. United States Department of Agriculture. Economic Research Service, Farm Income and Wealth Statistics. Available at <https://www.ers.usda.gov/data-products/farm-income-and-wealth-statistics/>. Accessed 19 August 2026.
98. United States Department of Agriculture. USDA Agricultural Projections to 2035, OCE-2026-1, February 2026. Available at [https://ers.usda.gov/sites/default/files/\\_laserfiche/outlooks/113817/OCE-2026-1.pdf](https://ers.usda.gov/sites/default/files/_laserfiche/outlooks/113817/OCE-2026-1.pdf). Accessed 18 August 2026.
99. United States District Court for the District of Columbia. Grundmann v. Trump, opinion of 12 March 2025. Available at [https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCOURTS-dcd-1\\_25-cv-00425/pdf/USCOURTS-dcd-1\\_25-cv-00425-0.pdf](https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCOURTS-dcd-1_25-cv-00425/pdf/USCOURTS-dcd-1_25-cv-00425-0.pdf). Accessed 21 August 2026.
83. Supreme Court of the United States. Learning Resources, Inc. v. Trump, opinion of 2026. Available at [https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/24-1287\\_4gcj.pdf](https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/24-1287_4gcj.pdf). Accessed 18 August 2026.
84. Supreme Court of the United States. Trump v. CASA, Inc., 606 U.S. 831 (2025), decided 27 June 2025. Available at [https://www.supremecourt.gov/opinions/24pdf/24a884\\_8n59.pdf](https://www.supremecourt.gov/opinions/24pdf/24a884_8n59.pdf). Accessed 20 August 2026.
85. Supreme Court of the United States. Trump v. Cook, order of 29 June 2026. Available at [https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/25a312\\_5468.pdf](https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/25a312_5468.pdf). Accessed 22 August 2026.
86. \*Sustainability Institute v. Trump\*, D.S.C., No. 2:25-cv-02152-RMG, order of 22 July 2026, ECF 227. Available at [https://cdn.climatepolicyradar.org/navigator/USA/2025/sustainability-institute-v-trump\\_20d6052b91a1098e57248c241a1f7be5.pdf](https://cdn.climatepolicyradar.org/navigator/USA/2025/sustainability-institute-v-trump_20d6052b91a1098e57248c241a1f7be5.pdf). Accessed 11 September 2026.
87. \*Sustainability Institute v. Trump\*, D.S.C., No. 2:25-cv-02152-RMG, order of 22 July 2026, ECF 227. Available at [https://cdn.climatepolicyradar.org/navigator/USA/2025/sustainability-institute-v-trump\\_aa2d75022bf250e3d5f88a35da237983.pdf](https://cdn.climatepolicyradar.org/navigator/USA/2025/sustainability-institute-v-trump_aa2d75022bf250e3d5f88a35da237983.pdf). Accessed 11 September 2026.
88. Tong, P. K., Asch, B. J., and Rennane, S. Food Insecurity Among Active-Duty Service Members. RAND, 2025. Available at [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research-reports/RR/2900/RR/2923-1/RAND\\_RRA2923-1.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research-reports/RR/2900/RR/2923-1/RAND_RRA2923-1.pdf). Accessed 11 September 2026.
89. \*Trump v. Slaughter\*, No. 25-332, opinion of 29 June 2026. Available at [https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/25-332\\_qn12.pdf](https://www.supremecourt.gov/opinions/25pdf/25-332_qn12.pdf). Accessed 11 September 2026.
90. United Nations Comtrade. International trade statistics database. Available at <https://comtradeplus.un.org/>. Accessed 5 August 2026.
91. United Nations Industrial Development Organization. International Yearbook of Industrial Statistics 2025: Global Highlights. Available at [https://stat.unido.org/portal/storage/file/publications/yb/2025/UNIDO\\_IndustrialStatistics\\_Global\\_Highlights\\_2025.pdf](https://stat.unido.org/portal/storage/file/publications/yb/2025/UNIDO_IndustrialStatistics_Global_Highlights_2025.pdf). Accessed 9 August 2026.

# المراجع

106. U.S. Department of Justice. Complaints Against Hawaii, Michigan, New York and Vermont Over State Climate Actions, 1 May 2025. Available at <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-files-complaints-against-hawaii-michigan-new-york-and-vermont-over>. Accessed 11 September 2026.

107. U.S. House Committee on Homeland Security. Briefing Request on Border-Security Funding and Staffing, 5 August 2025. Available at <https://homeland.house.gov/2025/08/05/chairmen-garbarino-guest-request-briefing-on-how-dhs-will-use-one-big-beautiful-bill-funding-to-secure-the-homeland/>. Accessed 11 September 2026.

108. Vet Voice Foundation. VA wait-time tracker. Available at <https://vawaittimes.org/>. Accessed 25 August 2026.

109. White House. Fact Sheet: Additional Tariffs on Canada, 20 July 2026. Available at <https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2026/07/fact-sheet-president-donald-j-trump-imposes-additional-tariffs-on-canada/>. Accessed 11 September 2026.

110. White House. Imposing a Temporary Import Surcharge to Address Fundamental International Payments Problems, 20 February 2026. Available at <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2026/02/imposing-a-temporary-import-surge-to-address-fundamental-international-payments-problems/>. Accessed 11 September 2026.

111. White House. Temporary Suspension of Additional Duties on Specified Canadian Products, 18 August 2026. Available at <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2026/08/temporary-suspension-of-additional-duties-to-offset-canadian-discrimination-against-the-commerce-of-the-united-states-with-respect-to-alcoholic-beverages-dairy-and-motor-vehicles/>. Accessed 11 September 2026.

100. United States District Court for the District of Columbia. Storch v. Hegseth, opinion of 24 September 2025. Available at <https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/district-of-columbia/dcdce/1:2025cv00415/277385/54/>. Accessed 23 August 2026.

101. U.S. Court of Appeals for the Ninth Circuit. United States v. State of California, No. 26-926, 22 April 2026. Available at <https://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2026/04/22/26-926.pdf>. Accessed 11 September 2026.

102. U.S. Customs and Border Protection. CAPE Implementation Guidance, April 2026. Available at <https://content.govdelivery.com/accounts/USDHSCBP/bulletins/4130e8f>. Accessed 11 September 2026.

103. U.S. Customs and Border Protection. Court-Ordered Refunds of Duties Imposed Under IEEPA. Federal Register, 8 July 2026, document 2026-13771. Available at <https://regulations.justia.com/regulations/fedreg/2026/07/08/2026-13771.html>. Accessed 11 September 2026.

104. U.S. Department of Commerce. Federal Advisory Committees: Terminations in 2025. Available at <https://www.commerce.gov/opog/faca/federal-advisory-committees>. Accessed 11 September 2026.

105. U.S. Department of Homeland Security. Nationwide ICE Recruitment Campaign, 29 July 2025. Available at <https://www.dhs.gov/news/2025/07/29/dhs-launches-defend-homeland-nationwide-recruit-patriots-join-ice-law-enforcement>. Accessed 11 September 2026.

## نبذة عن الدراسة

تتناول هذه الدراسة آفاق الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050 من خلال السياسات العامة، والقدرة المؤسسية، والنتائج الاجتماعية. وتبحث في القرارات والتطورات القانونية والأدلة المتاحة حتى 24 أغسطس 2026. وتُعرض البيانات الإحصائية المرصودة والتوقعات وفق الفترات المرجعية وتواريخ النشر والافتراضات الخاصة بكل منها. صادرة عن مركز الحبتور للأبحاث، سبتمبر 2026.

## طريقة الاستشهاد بالدراسة

محمد شادي. من يدفع ثمن المستقبل؟ تحولات الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2050. مركز الحبتور للأبحاث، سبتمبر 2026.

[www.habtoorresearch.com](http://www.habtoorresearch.com)



[www.habtoorresearch.com](http://www.habtoorresearch.com)